

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد ٨٤

قياس

الإسهام الاقتصادي والاجتماعي

للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون

الدكتورة أماني قنديل

أستاذة العلوم السياسية

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
٢٠١٤م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي

ص.ب ٢٦٣٠٣ المنامة - مملكة البحرين - هاتف ١٧٥٣٠٢٠٢ - فاكس- ١٧٥٣٠٧٥٣

البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org

العنوان على شبكة الانترنت: www.gcclsa.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة
تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية

تصدر عن
المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية ومجلس وزراء العمل
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام
عقيل أحمد الجاسم

هيئة التحرير والإعداد
محمود حافظ
خليل بوهزاع
محمد الغايب
علي فيصل

المحتويات

٩	تقديم المدير العام.....
١١	مقدمة: الأهمية والمنهجية.....
٢١	الفصل الأول- موقع تقدير الإسهام الاجتماعي والاقتصادي في الخريطة المعرفية والمتطلبات.....
٢٣	أولاً - التوجهات العامة للأدبيات الغربية من منظور علاقتها بدراسة الإسهام الاجتماعي والاقتصادي.....
٣٠	ثانياً- قراءة نقدية للأدبيات العربية من منظور علاقتها بالإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي.....
٤٠	ثالثاً- ماذا نقول لنا هذه القراءة النقدية؟.....
٤٤	رابعاً- المتطلبات الأساسية لدراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي.....
٦١	الفصل الثاني- نظريات ومفاهيم قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي.....
٦٣	أولاً - المفاهيم الرئيسية.....
٦٩	ثانياً- إمكانات تطوير مؤشرات القياس في الواقع العربي.....
٧٢	ثالثاً- النظريات التي توجه دراسات الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي.....
٧٩	رابعاً- نماذج تطبيقية لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي.....
٩١	الفصل الثالث- واقع وإمكانات قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي.....

أولاً - ملامح القطاع الأهلي وتوجهاته في دول مجلس التعاون الخليجي.....	٩٧
١. السياق التاريخي لنشأة وتطور القطاع.....	٩٧
٢. حجم القطاع الأهلي.....	١٠٠
٣. مجالات النشاط الأهلي وأولوياتها.....	١٠١
٤. تعدد الكيانات والمبادرات الأهلية ضمن التشريعات.....	١٠٣
٥. اختلاط في التصنيف الرسمي لمجالات النشاط الأهلي..	١٠٥
ثانياً- متطلبات وامكانات تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي.....	١٠٧
١. التعامل مع الإشكالية المزدوجة.....	١٠٧
٢. خطوات وإجراءات استراتيجية تتجه نحو تقدير القيمة..	١١٠
٣. إعادة نظر "لأسس" تصنيف مجالات النشاط.....	١١٢
الفصل الرابع- القضايا المركزية التي ينبغي أن يتوجه إليها قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي.....	١١٥
أولاً- الدراسات الميدانية السابقة لدول مجلس التعاون وأبرز نتائجها.....	١١٧
ثانياً- قضايا وأبعاد مهمة للدراسة الاستطلاعية ضمن هذا العمل (٢٠١٣).....	١٢١
ثالثاً- توفير متطلبات قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومنظومة المؤشرات المقترحة.....	١٣٧
مناقشة ختامية، وتوصيات.....	١٤٧
ملحق (تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية).....	١٥٣
المراجع.....	١٦٩

تقديم المدير العام

زاد عدد إنتشار المنظمات الأهلية التطوعية في جميع دول مجلس التعاون بما فيها الجمهورية اليمنية وتنوعت أشكالها ومجالاتها والتي أصبحت تقدر في مجموع الدول الأعضاء بما يقارب العشرة آلاف جمعية أهلية تعمل في مجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية ورياضية ودينية وتنموية ورعائية متنوعة، والتي تسهم بشكل أو بآخر في التنمية وخاصة تلك التي تعمل في مجال الرعاية والرفاه الاجتماعي، وتعمل على تحسين معدلات الحياة الكريمة لأفراد المجتمع ومواجهة حاجات الفئات الأقل حظاً.

وقد أدرك مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية التعرف على مدى الاسهام الاقتصادي والاجتماعي الذي تسهم به المنظمات الأهلية التطوعية الخليجية في التنمية البشرية وقياسه على شكل أرقام كمية وفق معايير وأسس علمية في حساب الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المدني ومنظماته في الناتج الوطني أو القومي.

من هنا جاء قرار المجلس الوزاري الاجتماعي بالدول الأعضاء بضرورة إعداد هذه الدراسة حول قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون وذلك للتعرف على قيمة اسهام القطاع الأهلي في الدخل القومي والحسابات القومية من خلال معرفة مدى اسهام القطاع في توفير فرص العمل والقيمة الاقتصادية لعمل المتطوعين مقاسة بمتوسط أجور العاملين وعدد وطبيعة المستفيدين من الخدمات التي يقدمها القطاع وقيمة مشروعات القطاع واسهامها في توليد الدخل القومي وكذلك التحويلات التي يحصل عليها القطاع وغيرها.

وتعد هذه الدراسة غير مسبقة على مستوى دول مجلس التعاون تتناول قضية الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية موزعة على أربعة فصول بالإضافة إلى المقدمة المنهجية والخلاصات الختامية للدراسة.

تناول الفصل الأول مفهوم القياس وكيفية صياغة مؤشراتته لحساب الاسهام الاقتصادي والاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني والاشكاليات المنهجية والميدانية التي تواجه هذا النوع من الدراسة على الساحة العربية في مختلف بلدانها.

في حين يأتي الفصل الثاني ليعرض النظريات ومفاهيم القياس المعتمدة في الأدبيات الغربية وكيفية الاستفادة منها في دراسة الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي.

أما الفصل الثالث فيستعرض واقع وامكانيات قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي والذي يتفاوت بين بلد وآخر في حجمه وقدراته وامكانياته وفي مستويات ثقافة التطوع والعطاء وذلك استناداً لبيانات ومعلومات الدول الأعضاء في دول مجلس التعاون.

ينتهي الفصل الرابع لمناقشة قضايا مركزية تمس العلاقة التفاعلية بين المنظمات الأهلية من جانب والدولة والسوق والمجتمع من جانب آخر وفقاً لدراسات ميدانية سابقة وأيضاً لمعطيات البيانات المقدمة من القطاع الأهلي الخليجي ذاته. وينتهي الفصل إلى متطلبات القياس للإسهام الاقتصادي ومؤشراتته في دول المجلس، كما تنتهي الدراسة بملحق حول تقدير قيمة الاسهام الأهلي في الجمهورية اليمنية.

لا يسع المكتب التنفيذي إلا أن يعبر عن تقديره وشكره للدكتورة أماني قنديل أستاذة العلوم السياسية المتخصصة في علم المجتمع المدني، على الجهد العلمي المتميز الذي يشكل إنتاجاً علمياً جديداً على المستوى الخليجي في قياس الاسهام الاقتصادي والاجتماعي ووضع مؤشراتته ومعاييرته لتقدير المدى التنموي للقطاع الأهلي في دول المجلس، والشكر موصول لتعاون واستجابة الجهات المعنية بالدول الأعضاء على توفير المعلومات والبيانات الخاصة بهذا الشأن.

والله ولي التوفيق،،،

المدير العام

عقيل أحمد الجاسم

قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى "الاقتراب" من تحليل الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، ونحن نقول "الاقتراب التحليلي من الموضوع"، لأننا نستهدف قياس إسهام هذا القطاع - والمتوافق حوله عالميا بالقطاع الثالث - في عملية التنمية البشرية، وهذه الدراسة "خطوة" في هذا الاتجاه.

أ- المهم في البداية التأكيد على عدة أمور، قد يرد بعضها تفصيلا فيما بعد:

أولها: أن القياس measuring عملية صعبة ومعقدة، ولكنها ليست مستحيلة، فالقياس يقع في قلب التقييم evaluation، وهو يبدأ من الواقع ليصل إلى مجموعة مؤشرات indicators تكشف لنا مدى إسهام القطاع الأهلي في عملية التنمية البشرية. ويقول آخر صياغة منظومة من العوامل كل منها له دلالة، تحدد بشكل دقيق "أوزان" كل منها في التأثير على فاعلية القطاع الأهلي التطوعي من جهة، وقوته الاقتصادية والبشرية والتنظيمية (القدرة capacity) من جهة أخرى.

ثانيها: أن الاقتراب من تحليل الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، يمثل نقلة نوعية لدراسة هذا الموضوع، حيث نبتعد عن "التعميم"، و"الخطابات" الإعلامية والسياسية التي "تطرح" علينا وتؤكد على "أهمية" القطاع الأهلي في التنمية البشرية، دون أن نعرف على وجه الدقة ما تأثيره أو إسهامه في الدخل القومي؟ ما قيمة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها؟ وما النفقة البديلة لهذه الخدمات (في الصحة أو التعليم أو الرعاية الاجتماعية) في حالة تقديم الحكومة أو القطاع الخاص؟ ما حجم فرص العمل التي يتيحها القطاع الثالث؟ ما الفئات الرئيسية المستهدفة؟ وما تأثيره في إحداث التغيير الاجتماعي المأمول، وكيف نقيس فعالية دور بعض منظمات هذا القطاع في التنقيف والتوعية الحقوقية؟

ثالثها: أن القياس الذي نستهدفه في النهاية، لتحديد الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي، والذي يفترض أن يحقق ضمن أهدافه تطوير فعالية هذا القطاع في التنمية البشرية، له متطلبات وشروط، وهو في الحالة العربية قطاع يواجه إشكاليات وتحديات بعضها يتعلق مباشرة بغياب جانب من هذه المتطلبات:

منها على سبيل المثال توافر بيانات ومعلومات تتسم بالمصداقية والشفافية، الإفصاح عن مصادر التمويل وأوجه إنفاقها، قواعد بيانات دقيقة تحرص عليها المنظمات الأهلية من جانب والحكومات

من جانب آخر. ومن ثم يمكن أن نتفهم منذ البداية إشارتنا الأولى إلى أننا نستهدف "الاقترب" من قياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي، والذي يعد خطوة رئيسية للدفع بهذه الدراسات قدماً.

إن الملاحظات الثلاثة السابقة تلفت اهتمامنا إلى أننا - رغم صعوبات تحيط بهذا العمل - إلا أننا نتصدى للتعامل معها، باعتبارها جزء من الواقع العربي والذي نتفاعل معه، بحثاً عن مؤشرات يمكن الاستناد إليها لقياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الثالث. هو خارج "السوق" وخارج "الحكومة" لكنه يتفاعل معهما في سياق اجتماعي واقتصادي، نسعى إلى معرفته ونتحرك في هذا الاتجاه بخطوات متواضعة.

ب- نحن إزاء عمل علمي يكتسب أهميته بشكل رئيسي من مصادر معرفية وأخرى ترتبط بالانتمية البشرية، ويمكن تفسير ذلك من الاعتبارات التالية:

١. إن العالم يشهد تحولات ومتغيرات كبرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتكنولوجية، اعتدنا التعبير عنها "بالعولمة" منذ مطلع الألفية الثالثة. ومع بداية العقد الثاني من هذه الألفية، وتغيرات الخريطة السياسية والاقتصادية، ومجموعات "الفاعلين الجدد"، وعمليات الحراك الاجتماعي والسياسي، والتهميش المتزايد لقطاعات عريضة من المجتمع، بل وعمليات الإقصاء لأطراف كانت من قبل فاعلة ومؤثرة، بدأت تسقط وتتهوى

نماذج paradigms كانت سائدة في العلوم الاجتماعية (خاصة في السياسة والاقتصاد) وارتبط ذلك بمراجعات نقدية للأدبيات السائدة، وحركة تجديد فكري كبرى. يهمننا في إطار تناولنا - لما يتم التوافق حوله بالمجتمع المدني - أن نشير إلى أن هذه الدراسة لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي (أو القطاع الثالث)، ترتبط من عدة وجوه بالتجديد الفكري والمراجعات النقدية... ولعل أبرز مظاهر هذا الارتباط هو سعينا إلى تحديد وزن المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية في عملية التغيير الاجتماعي المنشود والإصلاح الديمقراطي، دون مبالغة، ودون تهوين.

٢. إن فتح باب التقييم لأداء القطاع الثالث، و"الاقتداء" بمؤشرات تقيس إسهامه في التنمية بالمفهوم المتسع (السياسي والاقتصادي والاجتماعي)، يشكل في واقع الأمر أبعاد الدور لأحد الفاعلين actors في الساحة الوطنية والعالمية - وهو المجتمع المدني - والذي صورته الأدبيات الغربية (والعربية إلى حد ما) باعتباره "العصا السحرية" التي تصنع الديمقراطية وتتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية، ودون التنبيه إلى علاقته بالسوق من ناحية، وعلاقته بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة من ناحية أخرى.

٣. هناك بعد آخر مهم يشكل قيمة مضافة لهذا العمل الذي يستهدف قياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي، وهو يتعلق بتخصيص الموارد، والتي هي نادرة وفقا للقواعد

الاقتصادية، لنقترب من مدى الرشادة التي تحكم عملية التخصيص، وأولوية المجالات أو الأنشطة التي تركز عليها، وعلاقتها بتحديات التنمية البشرية. ما مدى اهتمامها بتمكين المواطن؟ ما الفئات المهمشة التي تتوجه نحوها؟ آليات تعاملها مع هذه الفئات؟

٤. لعل أحد الأبعاد شبه الغائبة في أدبيات المجتمع المدني هو العلاقة بين السياسات العامة public policies والفعل المدني civic action، وهذه العلاقة تصبح محلا لاهتمام دراسة تتبنى تقدير الإسهام والاقتصادي للقطاع الأهلي. نحن هنا إزاء مراجعة نقدية لأحد الأفكار المهمة التي تذهب إلى أن: "كل دولة تصنع مجتمعها المدني". هل هذا القول صحيح على إطلاقه؟ هل ينطبق على حالة المنطقة العربية من المنظور السياسي، ومن المنظورين الاقتصادي والاجتماعي أيضا؟ هنا فإن البحث في علاقة المنظمات الأهلية بالسياسات العامة يحدد لنا بعض الإجابات، سواء بمعرفة الدور الضاغط المؤثر في السياسات Advocacy role، أو الشراكة partnership أو سد الثغرات في أداء الدولة Policy gaps أو ما يمكن أن نطلق عليه "ترويض المجتمع المدني"، ليسير في مسارات تتوافق مع سياسات الدولة.

٥. إن الدراسة بلا شك هي خطوة في تراكم معرفي متميز، شهده هذا المجال البحثي في الدول العربية، والذي بدأ في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بالكشف عن ملامح الواقع، ثم

التطور الكمي والكيفي للقطاع الأهلي، وانتقل إلى دراسات التقييم والفاعلية والقياس، مستخدماً أدوات بحثية متعددة. ومن خلال هذه الدراسة في منطقة محددة - وهي دول مجلس التعاون الخليجي- نسعى لتقدير الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي، ونفكر بطريقة مختلفة للوصول إلى مؤشرات للقياس، في حدود ما هو متاح لنا من بيانات ومعلومات.

٦. إن هناك مخاطر كبرى تقترب وتهدد المنطقة العربية على وجه العموم، وأوضحتها دراسات حديثة لدول مجلس التعاون الخليجي (منها التركيبة السكانية واختلال المنظومة القيمية، الانتماء الوطني، تهमيش النساء، الفقر والاستبعاد الاجتماعي بصورة جديدة، وارتفاع مؤشرات الطلاق وتفكك الأسرة ... إلخ)، هذه المخاطر وغيرها سواء في المنطقة العربية ككل أو دول مجلس التعاون الخليجي، تستلزم مؤشرات جديدة ترتبط بالواقع العربي^(١)، لقياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي من منظور قدراته الاستباقية للتعامل مع المخاطر، أو قدراته الاستجابية كما تستلزم مؤشرات لقياس المسؤولية المجتمعية، وقياس فعالية الشراكة مع الأطراف^(٢).

إن التقديم السابق لهذا الجهد المتواضع الذي يركز على إمكانات تقدير الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي في المنطقة العربية ككل، وفي دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، هو خطوة جديدة تضيف إلى التراكم

المعرفي للأدبيات العربية من جانب، وللأدبيات الغربية التي اهتمت "بالقطاع الثالث" من جانب آخر.

إن الدراسة رغم ما يحيط بها من صعوبات تتلخص في "محنة البيانات"، تسعى إلى إبراز ملامح الواقع وتوفير مؤشرات للقياس، يمكن أن تسهم في تقدير الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للمنظمات الأهلية. إن التحدي هو الاستفادة من التراكم العلمي المعنى بهذا المجال البحثي "وتوطين مؤشرات للقياس".

٧. ما المنهجية التي تستند إليها الدراسة؟

يعتمد هذا العمل على الأدبيات الغربية، والأخرى العربية التي تراكمت عبر العقدين الماضيين، للوقوف على المفاهيم والنظريات التي اهتمت بهذا المجال البحثي، والذي يتسم بتعدد وتداخل الاقتربات من جانب العلوم الاجتماعية (السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، التاريخ، القانون). ولنتذكر أن القياس هو قلب عملية التقييم evaluation، ولنتذكر أيضا أننا معنيون بالمجتمع المدني، وهو "ظاهرة اجتماعية اقتصادية ثقافية وسياسية بامتياز"، ومن ثم فإن مفاهيم مثل الفعالية والقياس والتقييم والمؤشرات، وغير ذلك سوف تكتسب بعض الخصوصية حين نربطها بكيان/ كيانات تطوعية إرادية تستهدف النفع العام، وذلك في سياق ثقافي اجتماعي اقتصادي

محدد. وهو ما دفعنا إلى استخدام مفهوم "توطين المؤشرات" وليس تطبيق حرفي لمؤشرات بدت جيدة في مشروعات غربية مماثلة.

إضافة إلى المراجعة النقدية للأدبيات، وتوظيفها في السياق العربي، فإن الدراسة هذه التي نقدم لها - ونعتبرها خطوة متواضعة للتطور البحثي - سعت إلى توظيف أدوات ميدانية للكشف عن الواقع. ومن ثم كان تصميم استمارة بيانات، تضم عدة أسئلة موزعة على محاور رئيسية، استجابت لها ٦٠ منظمة أهلية* (في البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، سلطنة عمان، قطر)، وتمثلت أهدافها في اختبار ما يلي:

- الإفصاح عن مصادر تمويلها، وحجم ميزانياتها.
- فرص العمل التي توفرها المنظمات.
- حجم التطوع.
- أولويات اهتمامها.
- قدراتها البشرية والمالية والتنظيمية.
- توافر التوثيق وقواعد البيانات على مدى زمني.
- العقبات التي تواجهها، ثم التوصيات التي وردت في الاستجابات.

* إن هذه الدراسة الميدانية تمت بالتعاون مع مكتب متابعة وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي (البحرين)، وبتنسيق مع المسؤولين بالأجهزة الحكومية المعنية، إلا أن التجاوب مع الاستبيان من جانب المنظمات الأهلية جاءت للأسف محدودة.

إن المحاور السابقة، والاستجابات التي جاءت من العمل الميداني، هي بمثابة "اختبار للواقع" من جهة والكشف عن إمكانات تطويره من جهة أخرى، والكشف عن إمكانات قياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الثالث.

الخلاصة إذن إن دراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي، هي خطوة على طريق تحديد وزن هذا القطاع في التنمية البشرية، تكشف عن ملامح الواقع من جهة وتستهدف ترشيد عمله وتطويره من جهة أخرى. الدراسة من هذا المنظور، تتبنى اقترابات approaches متكاملة - سوف نتعرف عليها فيما بعد- وتجتهد لبناء منظومة مؤشرات لقياس تأثير القطاع وفعاليته، تتفق مع السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، الذي تواجدت فيه، وخلقت من "رحمه". والفصل الأول المعني بالمراجعة النقدية للأدبيات الغربية والعربية، سوف يحدد موقع هذا العمل العلمي على خريطة الأدبيات، ومسار تطورها.

* * *

الفصل الأول

الفصل الأول

موقع تقدير الإسهام الاجتماعي والاقتصادي
في الخريطة المعرفية والمتطلبات

الفصل الأول

موقع تقدير الإسهام الاجتماعي والاقتصادي في الخريطة المعرفية والمتطلبات

إن اهتمامنا بقياس (أو تقدير) الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، يدفع إلى تحديد موقع القياس وحركة المؤشرات في الأدبيات المتوافرة - الأجنبية والعربية- لكي نتفهم من جانب قيمة الموضوع الذي نتناوله ومدى التطور الذي لحق به عالمياً، ثم ندرك من جانب آخر أن هناك متطلبات ومجموعة إشكاليات تشكل معا تحديات تواجه الجماعة الأكاديمية.

أولاً- التوجهات العامة للأدبيات الغربية من منظور علاقتها بدراسة الإسهام الاجتماعي والاقتصادي:

إن القياس يمكن تعريفه باعتباره "مجموعة من القواعد لتحويل السلوك، أو النشاط الإنساني الذي يسعى لتحقيق أهداف محددة، إلى نماذج categories أو أرقام numbers"^(٣). هذه العملية لا تتسم بالبساطة التي تبدو عليها، لأن لها شروط ومتطلبات، كما أنها ينبغي أن تتبع خطوات محددة لبناء الأداة أو الأدوات، التي تشير إلى السلوك، والدلالات التي تنطوي عليها.

إن الوصول إلى مرحلة القياس وصياغة المؤشرات، يمثل مرحلة متقدمة - وحديثة - حين نستهدف منظمات المجتمع المدني، أو ما

نتعارف عليه (قانونا وعملا) في المنطقة العربية "بالمنظمات الأهلية"، أو "الجمعيات الأهلية".. وإذا كنا قد أشرنا من قبل إلى أن المجتمع المدني/المنظمات الأهلية، هو ظاهرة ثقافية اجتماعية بامتياز، فإن ذلك يعني عدة أمور ينبغي التنبيه لها، وفي سياق القراءة النقدية لهذا الموضوع، أهمها:

- إن المنظمات الأهلية تولد من رحم المجتمع والدولة، فهي ترتبط بإطار تاريخي محدد، ولحظة مجتمعية معينة تخلق "الحاجة" إلى هذه المنظمات. ومن ثم نتفهم ميلاد أولى الجمعيات الأهلية في مصر عام ١٨٢١، ثم في دول المشرق العربي، والمغرب العربي، ثم في القرن العشرين في دول مجلس التعاون الخليجي، حين برزت الحاجة لمثل هذه التنظيمات.

- إن المجتمع المدني في الغرب، قد ارتبط بالثورة الصناعية وبلحظة ميلاد رأسمالية أخذت في التعاضم في القرن العشرين، كما يرتبط بعملية التعبير عن المصالح التي قد تكون متعارضة، وبسياق من التعددية السياسية، أدت إلى صياغة الرؤية الغربية لهذه المنظمات باعتبارها أداة لتحقيق التوازن بين المصالح، ومن ثم الاستقرار، وأداة للتكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية. هي رؤية تختلف عن الحالة العربية إلى حد كبير.

- الأمر الثالث أننا حين نستخدم مفهوم المجتمع المدني، أو المنظمات الأهلية، أو الجمعيات الأهلية، فإننا لا نتحدث عن كيان متجانس، فهناك تفاوتات ضخمة من حيث: موارد هذه المنظمات،

عدد وكفاءة العاملين، حجم وفعالية التطوع، الأهداف، الأنشطة، التوزيع الجغرافي، العلاقة بالدولة، إمكانات التأثير المجتمعي. وغير ذلك من تفاوتات ثقافية واجتماعية واقتصادية، بل والرؤى النقدية للسياسة والاقتصاد والعدالة الاجتماعية.

نحن إزاء نسق فرعي في المجتمع، يتفاعل مع التاريخ والثقافة والسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويشهد تفاوتات في الأدوار وفي الفعالية وفي الإمكانيات تصل إلى الحد الذي تعبر فيه عن أوضاع "اللاعادلة"، وأحيانا "الهيمنة". وبالتالي لابد من إقرار أن هناك مسارات مختلفة لمنظمات المجتمع المدني، ولا نتوقع أدوار متماثلة سواء بالمقارنة بين دولة وأخرى، بل في نفس البلد. وهكذا يمكن أن نستفيد من تراكم الأدبيات ومن الخبرة الغربية، وفي الوقت نفسه علينا تطويع المفاهيم وتوطين المؤشرات لكي ترتبط بالواقع العربي.

إذا أردنا الوقوف بداية أمام تراكم الأدبيات الغربية، سوف نتبين أن أصولها الفكرية تمتد في العمق التاريخي لكتابات فلاسفة ومفكرين منذ عدة قرون، إلا أن المهم بالنسبة لنا في سياق القراءات النقدية أن نشير إلى أن التراكم المعرفي في الأدبيات الغربية، قد اتسم بعدة ملامح:

أولها: دراسة القطاع الأهلي، أو القطاع الثالث، والذي يضم منظمات تطوعية، إرادية، "مستقلة"، من منظور علاقتها بالسوق الرأسمالي (من منظور آثار السوق على تهميش بعض الفئات

الاجتماعية)، ومن منظور علاقة القطاع بالتعبير عن المصالح (جماعات المصالح مكون رئيسي في القطاع)، أو من منظور التعبير عن التعددية، والتأثير في السياسات العامة^(٤).

ثانيها: أن التراكم المعرفي الغربي، قد تحقق في إطار مراكز البحوث، والجامعات، والأعمال الجماعية لفرق من الباحثين ومن خلال الرسائل العلمية، والدوريات المتخصصة في مجال المنظمات غير الربحية NPOs، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا يوجد نحو ٧٥ دورية تهتم بالموضوع، بل ومراكز نشر متخصصة فقط في هذا المجال البحثي.

ثالثها: أن أحد المكونات الرئيسية في هذا المجال البحثي، اهتم بدور هذه المنظمات التطوعية في إطار مجتمعات محلية local communities، من ذلك منظمات الجيرة، خدمات الإسكان، العمل التطوعي في منطقة محددة، علاقات تفاعلية لهذه المنظمات في أحياء أو مناطق محددة تشهد تركيز عالي للمهاجرين، أو يرتفع فيها مؤشرات العنف، أو الفقر. وهكذا نلاحظ الميل إلى تطبيق وممارسة قناعات تذهب إلى عدم التعميم من ناحية ودراسة الآثار أو الانعكاسات من ناحية أخرى على مجتمعات محلية محددة، وهو ما تفتقده بشكل كبير الدراسات العربية.

رابعها: الاهتمام بالمجتمع المدني من منظور علاقته بتنمية رأس المال البشري، أو ما نتعارف حوله في الأدبيات برأس المال الاجتماعي social capital، ويمكن تعريفه باعتباره "الموارد الذاتية

والاجتماعية والمادية والمعنوية والرمزية التي يستخدمها الفرد في ممارساته الاجتماعية، وفي الطريقة التي يستخدم بها الفرد موارده إيجاباً أو سلباً، ربحاً أم خسارة، صيانة أم هدر^(٥). وهذا المفهوم الذي ترجع جذوره التاريخية إلى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والذي اتضح بشكل خاص في كتابات "دي توكفيل"، يؤكد على أهمية التضافر والتعاون بين الأفراد والمجموعات من أجل تحقيق أغراض مشتركة. ثم عاد المفهوم للظهور بشكل قوي من خلال "روبرت بوتنام" الذي أعاد تعريف رأس المال الاجتماعي باعتباره "قيمة مجتمعية تبنى على الثقة تقود إلى تحقيق أغراض مشتركة لشبكات اجتماعية"... إذن الاهتمام بالقيم المجتمعية والأطر المؤسسية التطوعية، التي تعبر عن الثقة والتعاون، دفع الباحثين إلى التركيز على المجتمع المدني، وتوظيف الدراسات - في جانب كبير - لتعظيم المشاركة المجتمعية، وهو أمر انتقل إلى دوائر اهتمام المنطقة العربية حديثاً^(٦).

خامسها: أن الدراسات الغربية للمجتمع المدني، قد اعتمدت بشكل كبير على الاقترابات متعددة الأبعاد والمداخل، ومن ثم فإن ذلك يفسر جزئياً الملاحظة السابقة، بأن غالبية الإنتاج العلمي تستند إلى عمل الفريق team work. يشارك في هذه الأعمال أساتذة وباحثين في السياسة والاقتصاد والاجتماع والإحصاء (وهو ملمح حديث سنفسره فيما بعد) والقانون والتاريخ.

سادسها: ترتب على الملاحظة السابقة، وارتبط بها تطور مذهب في اقتصاديات القطاع الثالث، وهذا المجال يرتبط مباشرة بدراستنا هذه عن الإسهام الاقتصادي والاجتماعي. استهدفت دراسات الإسهام الاجتماعي والاقتصادي في الغرب، تحديد وزن القطاع الثالث في الإسهام في الدخل القومي. وقد بدأ هذا التوجه بقوة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، وارتبطت أكثر الأعمال ذيوها وشهرة بمشروع جامعة "جونز هوبكنز" الأمريكية، والذي امتد عبر ثلاث مراحل (سنناولها فيما بعد ضمن الخبرات العالمية للقياس)^(٧). الاهتمام باقتصاديات القطاع الثالث انطلق من القناعة بأن هناك ثلاثة أعمدة في كل اقتصاديات العالم، وهي: القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، ثم القطاع الثالث، الذي بدت المعلومات عنه محدودة (عكس القطاعين الأول والثاني). ثم تطورت الأدبيات المعرفية لتكشف لنا مع الألفية الثالثة، نسبة إسهام القطاع الثالث (أو القطاع الأهلي) في توليد الدخل القومي، وإننا إزاء قطاع يمثل قوة اقتصادية واجتماعية في غالبية الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

استند ذلك إلى: الموارد المالية المتاحة للقطاع، والإنفاق وتوفير فرص عمل، وحجم ونوعية الخدمات التي يقدمها (يعبر عن قطاع الصحة في الولايات المتحدة بصناعة الصحة health industry التي يقدم أغلبها القطاع الثالث)، النفقة البديلة دخلت ضمن إطار الاهتمام، وقيمة ساعات التطوع، ونوعية المنتج product، وحجم الثقة فيها. إذن أحد معالم الأدبيات الغربية - في سياق تطورها- كان اقتصاديات القطاع الثالث/الأهلي.

سابعها: هناك بعد آخر يحدد ملامح تطور الأدبيات الغربية في مجال دراسات المجتمع المدني، ويرتبط بدراستنا هذه عن تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية. يتمثل هذا البعد في الاهتمام البحثي غير المسبوق بالتقييم evaluation وإمكانات ممارسته في قطاع يختلف عن الدولة والقطاع الخاص. ويتجسد التحدي في أننا إزاء قطاع تطوعي، إرادي يحدد النشاط فيه - بقناعتهم- أهداف المنظمات ومجالات النشاط. هذا القطاع المختلف عن الدولة والقطاع الخاص، ولا يستهدف الربح (بينما الربح هو معيار يقاس به نجاح القطاع الخاص)، كما أنه قطاع يتمتع باستقلالية ذاتية (ومن ثم يختلف عن الخدمات العامة التي تعد جزء من أدوار الحكومة). ولكن في المقابل فإن القطاع الأهلي أو الثالث له من المزايا التنافسية ما يجعله قوة اقتصادية واجتماعية من أبرزها: المرونة، العمق المجتمعي، القدرات الاستجابية للقطاع الأهلي (خاصة في الإغاثة)، وبسرعة تفوق الحكومات ودون حسابات الربح والخسارة، كما أن القطاع الثالث له في بعض الأحيان "قدرات استباقية" للتعامل مع المخاطر^(٨). وهكذا كان التقييم أحد المجالات الرئيسية في اهتمام الأدبيات الغربية، في تعاملها مع خصوصية القطاع الثالث، ثم - وبشكل تراكمي- تطور هذا المسار لبناء مؤشرات تستهدف قياس فعالية هذا القطاع كقوة اقتصادية واجتماعية.

إن نحن إزاء تطور علمي تراكم على مدى عقود في سياق اجتماعي واقتصادي وثقافي يختلف عن المنطقة العربية، وفي إطار بيئة تشجع البحث العلمي، وتستفيد بنتائجه، وتهدف في النهاية إلى

توظيف هذه النتائج لتحقيق استقرار اجتماعي، وتوازنات بين مختلف المصالح، وتهيئ المناخ بصفة دائمة لاقتصاد السوق. ويصبح السؤال إلى أي حد يمكن الاستفادة من التراكم المعرفي الذي أحدثته الأدبيات الغربية؟

ثانيا: قراءة نقدية للأدبيات العربية من منظور علاقتها بالإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي:

إذا كانت الأدبيات الغربية كما أشرنا من قبل، ولدت في سياق تطورت فيه الرأسمالية من جانب والليبرالية من جانب آخر، وارتبطت في الوقت نفسه بتطور منظمات تطوعية مستندة إلى ثقافة مدنية (تحتزم التعددية، والآراء المخالفة، وتدار ذاتيا بشكل ديمقراطي قائم على القواعد القانونية)، فإن لنا أن نتوقع "استحالة استيراد هذه الروح والسمات" التي صاغت ملامح منظمات المجتمع المدني في الغرب. ولنا أيضا أن نتوقع التأخر النسبي في دراسات هذا المجال البحثي - المعني بالقطاع الثالث - في المنطقة العربية. ويصبح الآن من المشروع القول أن الجماعة الأكاديمية العربية، بدأت تتوجه إلى هذا المجال منذ حوالي عقدين من الزمان فقط، متسلحة بملمحين أساسيين:

أولهما: الاقتراب متعدد الأبعاد من الظاهرة وكسر الفواصل/ الحدود بين العلوم الاجتماعية.

ثانيهما: تواجد قيمة العمل الجماعي، أو الفرق البحثية التي واجهت تحديات البحث في هذا المجال، خاصة "محنة البيانات".

ويصبح السؤال - الذي نسعى للإجابة عنه بإيجاز - هو كيف يمكن قراءة الأدبيات العربية المتراكمة عبر عقدين بشكل نقدي؟ وما مكانة دراسة الإسهام الاجتماعي والاقتصادي على خريطة اهتمامنا العلمي؟

إن الأدبيات العربية قد حققت نقلة نوعية في مجال دراسات القطاع الأهلي مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين ونقصد "بالنقطة النوعية" أمرين، أولهما ارتياد هذا المجال البحثي بقوة باقتربات متعددة، تتكامل فيها العلوم الاجتماعية، كاشفة عن ملامح الواقع العربي، ساعية لفهم الأبعاد التاريخية والثقافية للمنظمات الأهلية، ومنظومة الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفسر ملامح هذه المنظمات في غالبية الدول العربية، والتي تتفاعل معها. ثانيهما الاعتماد على أدوات بحثية ومناهج متعددة في سياق متكامل، وتخطي المرحلة الوصفية إلى التشخيصية ثم العلاجية، من خلال دراسات ميدانية، ودراسات حالة، والمناقشات البؤرية الجماعية focus group discussion. إلى جانب ذلك توجيه اهتمام رئيسي إلى التحليل الثقافي والتاريخي، والتحليل المقارن.

في زمن التسعينيات من القرن العشرين، صعودا إلى الألفية الثالثة، صاحب البحث العلمي تطور "صحوة المجتمع المدني"، والتي أثرت فيها عدة متغيرات عالمية وإقليمية، نوجزها على النحو التالي:

١. إثارة الأدوار الحقوقية والتنموية بقوة في المحافل العالمية المتكررة، وفي المنطقة العربية لمواجهة تحديات التنمية.

٢. الطرح القوي لضرورة الإصلاح الديمقراطي، سواء من داخل المنطقة العربية أو خارجها، وإبراز الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني.

٣. تنامي حركة "الشبكات العربية"، وهي إطار طوعي غير تراتبي قائم على التوافق حول أهداف محددة، من أبرزها بناء القدرات.

٤. تأسيس الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (إعلانها الرسمي ١٩٩٧- القاهرة)، لكي تضطلع بمهام رئيسية أبرزها: التدفق المعرفي، التدريب، تيسير التواصل وغير ذلك. ومن ثم فإن الشبكة أضحت بمثابة المركز البحثي الوحيد على الساحة العربية، المعني بتطوير المنظمات الأهلية استنادا إلى بحوث ودراسات علمية، قائمة على عمل جماعي (أصدرت الشبكة ٤٥ دراسة علمية شارك فيها نحو مائتي باحث وباحثة).

٥. إدراك متنامي لدى الجماعة الأكاديمية بالتطور البحثي الذي لحق بهذا المجال في الغرب، وضرورة تطوير "رؤية مستقلة" تستند إلى البحث العلمي في الواقع العربي، والتوقف عن أن نكون مجرد "متلقين" لنظريات ومقولات عامة، دون أن نختبرها في الواقع العربي (من ذلك التسليم المطلق بمقولة أن المجتمع المدني "يصنع الديمقراطية"، وإغفال تأثير الثقافة السياسية وطبيعة البيئة السياسية والتشريعية).

٦. إدخال مقررات دراسية في بعض الجامعات العربية لدراسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان (مصر ثم الأردن، والإمارات)، بما يعني مزيد من الاهتمام بإعداد الباحثين الشباب.

٧. يصعب إغفال ظاهرة تدفق التمويل الغربي من دول ومؤسسات، لدعم دور قطاع المنظمات الحقوقية وبعض المنظمات الأهلية التنموية. وهي ظاهرة كانت ولا زالت محل اهتمام الجماعة الأكاديمية العربية. هنا قد تجدر الإشارة إلى الدور المساند للبحث العلمي في شئون القطاع الثالث، والذي لعبته بعض مؤسسات التمويل العربية (الأجفند، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك..)، ولعل دعم الأجفند (برنامج الخليج العربي للتنمية) لسلسلة دراسات التقييم - التي شكلت برنامج بحثي متكامل في الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، هو أمر يحسب لهذه الجهة لدعم بحوث عن تقييم منظمات المجتمع المدني، ثم ورش تدريبية تعليمية للموضوع، ثم الدراسة الرئيسية (٢٠٠٩-٢٠١٠) عن قياس الفاعلية، وهي الأهم من منظور اهتمامنا هذا بالموضوع^(٩).

• إضافة إلى ما سبق لعبت المؤتمرات العربية المتتالية، وكذا المؤتمرات العالمية، دوراً مهماً لبناء جسور التواصل والحوار حول المجتمع المدني، سواء من منظور الممارسة والفاعلية، أو من منظور التطور البحثي.

- كان التطور التكنولوجي في الإعلام الاجتماعي، هو عامل آخر مساند يمكن الجماعة الأكاديمية العربية المعنية بهذا المجال البحثي من التواصل مع مثيلتها في الغرب.

إذن نحن إزاء مجموعة من المتغيرات العالمية والإقليمية تفاعلت معاً، لتسهم في تطوير البحوث المعنية بالقطاع الأهلي العربي. هذا التفاعل يؤسس للمرحلة الحالية في البحوث التي تتوجه نحو التطوير action oriented فأصبح التراكم المعرفي في الأدبيات العربية يسمح لنا اليوم بالاجتهاد - رغم التحديات - لقياس فعالية منظمات المجتمع المدني، وإسهامه الاجتماعي والاقتصادي. ويسمح لنا - وهو الأهم - بقراءة نقدية للدراسات الأجنبية والعربية، ومن منظور الواقع إذا انتقلنا من النقطة السابقة إلى مناقشة مراحل التراكم العربي للأدبيات المعنية بالمجتمع المدني، وموقع الاهتمام بالإسهام الاقتصادي والاجتماعي لها، علينا أن نتذكر أن تقييم التراكم المعرفي، يتم في ضوء معايير، أهمها:

- قدرة البحوث والدراسات المتراكمة على الكشف عن الواقع، وإبراز ملامح الظاهرة في السياق العربي، وهي ثقافية واجتماعية بامتياز.
- مرونة وقدرة الجماعة الأكاديمية العربية على التجاوب مع قضايا ومتغيرات جديدة.
- توظيف مؤشرات كمية وكيفية معاً، لتقييم الواقع الذي تشهده الظاهرة محل البحث، وإمكانات تأثيرها في السياسات العامة.

- إمكانات المقارنة من لحظة زمنية إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر.
- قدرة هذا التراكم البحثي على تعديل فروض نظرية، وإعادة النظر في بعض المسلمات، سواء في الأدبيات الغربية، أو الأدبيات العربية، متسلحين بدرجة عالية من الشجاعة والموضوعية.

في ضوء ما سبق يمكن أن نشير بإيجاز إلى تطور أدبيات المجتمع المدني، في المنطقة العربية، والتي تصل بنا إلى قياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي:

١. في مرحلة ما قبل التسعينيات من القرن العشرين، توافرت بعض الدراسات القيمة التي تركز على عملية التشكيل التاريخي - الاقتصادي والاجتماعي - لتشكيل روابط مهنية وعمالية، وسلسلة دراسات مهمة عن الوقف الإسلامي من منظور علاقته بالتطوع والعطاء الخيري في مجالات متنوعة^(١٠).

- هذه المرحلة أيضاً، ما قبل التسعينيات، كان لدراسات مدرسة الخدمة الاجتماعية دوراً مهماً لإبراز مجالات الرعاية الاجتماعية وتفعيل الخدمات التطوعية.

- من جانب آخر برزت دراسات في مجال العلوم السياسية، تركز على "جماعات المصالح"، متمثلة في جماعات رجال الأعمال والنقابات المهنية والاتحادات العمالية. والدراسات هذه أسهمت

في كسر الحواجز بين السياسة والاقتصاد من جهة، والاهتمام
بجماعات وجمعيات تسعى للتأثير في السياسات العامة من
جهة أخرى^(١١).

٢. ثم في التسعينات مع "غزو" مصطلح المجتمع المدني، للخطاب
العربي والعالمي، برزت عدة دراسات تناقش "ماهية المصطلح"
وما بين رافض له ومؤيد، خاصة وأن المجتمع المدني في ذلك
الوقت كان يضم الأحزاب السياسية، وكان هناك عدة أعمال
ومؤتمرات عربية "تتجادل حول المفهوم" وعلاقته بالثقافة
الإسلامية من جانب، واختلاف واقع القطاع الأهلي عن الغرب
من جانب آخر^(١٢).

٣. بعد ذلك كانت المحاولات الجادة للكشف عن واقع ما نطلق
عليه "المجتمع المدني"، وذلك بهدف تحديد الملامح والأدوار،
ومجالات الاهتمام، وعلاقته بالدولة (طبيعة النظام السياسي،
التشريع المهيمن على القطاع) وقد كانت هذه الإصدارات هي
مقدمة رئيسية لفهم القطاع الأهلي.

إن هذه الفترة الزمنية، قد شهدت في الغرب أهم مشروع دولي
مقارن معني بالمجتمع المدني، يستهدف التوافق حول المفاهيم
والتصنيفات، ثم قياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع
الثالث.

وقد أصدر المشروع أعمالاً علمية هامة، من بينها إصدار عن الدول النامية - ضمنها مصر - وقد كتب ليستر سالمون في مقدمته (وهو المشرف الرئيسي على هذا المشروع البحثي) أن هناك دلائل على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي في مصر وغيرها من الدول النامية، إلا أنه "للأسف لا يتوافر تراكم علمي وبيانات لها مصداقية تمكننا من تحديد هذا الإسهام. فالمتطلبات الأساسية للقياس غير متوافرة." (١٣)

لقد تلى ذلك صدور عدة أعمال تلمس المجتمع المدني العربي، وقدراته على مواجهة التحديات التنموية منها طبيعة دور منظمات المجتمع المدني في "زمن الخصخصة والعولمة" وقدراتها على مواجهة التهميش والإقصاء (الجابري، ١٩٩٧)، ومنها مجموعة دراسات حالة تكشف عن الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي في مصر، الأردن، لبنان، تونس (قنديل - محرر، ١٩٩٨)، وهو عمل واجه صعوبات كثيرة بسبب ندرة البيانات (١٤).

من بين الدراسات المهمة أيضاً - في التسعينيات - دراسة بعنوان "العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي" (١٥)، (قنديل، ١٩٩٨). ثم كانت دراسات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التي اهتمت - في سياق مقارن - ببناء القدرات والكشف عن احتياجات المنظمات الأهلية، وموقع النساء في المنظمات الأهلية، وغير ذلك.

٤. حين نصل إلى الألفية الثالثة تمثلت النقلة النوعية في تراكم الأدبيات العربية، من حيث الموضوعات والمناهج ومن حيث التراكم المعرفي. ونشير إلى أهم ما قدمته خلال هذه المرحلة:

- التقارير السنوية للشبكة العربية للمنظمات الأهلية التي صدرت بانتظام في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠١٢، حيث كان الاهتمام بتحديث البيانات ورصد التغيرات في القطاع الأهلي العربي، إلى جانب جهود تقييم دور هذا القطاع في مواجهة الفقر، وتهميش المرأة العربية، والشراكة، والشباب، والأطفال، والبيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والتطوع، والتعامل مع المخاطر الاجتماعية. وغير ذلك (صدر ١١ تقرير سنوي).

- الاهتمام بدراسة موضوعات وقطاعات في منظمات المجتمع المدني، من ذلك: المنظمات الحقوقية (٢٠٠٧)، والاهتمام بدراسات ميدانية للكشف عن "الإدارة الرشيدة" في المنظمات الأهلية، ودراسات مقارنة للتشريعات العربية، وأخرى ميدانية عن المسؤولية الاجتماعية والقطاع الأهلي، وتقييم الشراكة في دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى إصدار الموسوعة العربية للمجتمع المدني (٢٠٠٨)، وأدلة معرفية عن التخطيط الاستراتيجي، والتقييم، والشفافية والإدارة المالية.

٥. إن أهم ملامح النقلة النوعية التي تهمننا في سياق تناولنا للإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي قد تمثلت في:

• العمل الجماعي الأول الذي صدر عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عن " تقييم منظمات المجتمع المدني"، (قنديل وآخرون، ٢٠٠٧). والذي سعى إلى مناقشة مفهوم التقييم، واقتراحاته، وإمكانات التقييم لهذه المنظمات في السياق العربي.. وفي محصلته النهائية تبين محدودية ممارسة التقييم في الغالبية العظمى من المنظمات - ضمن العمل الميداني - وصاحب ذلك عدم اهتمام هذه المنظمات بالتوثيق، وهو الحد الأدنى لمتطلبات بناء قواعد بيانات وإجراء تقييم^(١٦).

• إن العمل السابق قد قاد إلى تشكيل فريق بحثي وهيئة مستشارين لدراسة "مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي" (قنديل وآخرون، ٢٠١٠). وقد ذهب هذا العمل في محصلته النهائية - والذي اعتمد على استبيان موجه للمنظمات الأهلية في خمس دول عربية- إلى أن صياغتنا للمؤشرات تبدأ من الواقع العربي بكل سماته، وأن علينا أن نجتهد ونبدع لتحديد مؤشرات للقياس، وأبعاد تتوجه إليها، أيا كانت التحديات ومحنة البيانات التي تواجهها، أذ أنه برغم من تواجدها - أي المعوقات- أمكن التوصل إلى أن القدرات البشرية هي العامل الحاسم في مدى فاعلية المنظمات الأهلية (أي قدرتها على تحقيق الأهداف التي تبنتها دون هدر للموارد)^(١٧).

وهكذا تمت صياغة خريطة المجتمع المدني العربي على مدى عقدين من الزمان، الخريطة تضمنت الوصف، التحليل، التفسير للواقع الأهلي وتشابكت فيها المؤشرات الكمية مع

الكيفية. وعند هذه اللحظة التي تراكمت فيها المعرفة، بدأت المراجعة النقدية للأدبيات العالمية، والأدبيات العربية.

ثالثاً: ماذا تقول لنا القراءة النقدية؟

١. أول ما تقوله لنا أننا سلمنا لفترة طويلة، بأن المجتمع المدني "ميدان لفعل ديمقراطي خالص"، ومن ثم تشكلت قناعة بقدراته على "الإسهام بقوة" في إحداث تأثيرات جوهرية في الديمقراطية. وقد يكون ذلك بفعل اقتحام قطاع من المنظمات الحقوقية "للساحة العربية"، مدافعاً عن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية.

الصحيح أن المجتمع المدني أحد العوامل المؤثرة في منظومة متكاملة، تضم أدوات تنشئة اجتماعية وسياسية أخرى، وفي سياق مناخ تسوده ثقافة مدنية. إلا أن هذه المنظمات خلقت من رحم الدولة ومن الثقافة المجتمعية السائدة، ومن ثم تعاني هي الأخرى من قصور الممارسة الديمقراطية بداخلها، ومن انشاقات، ومن محدودية الاستقلالية، في ضوء اعتمادها على تمويل خارجي يهدد استدامتها، وقصور بحثها عن قواعد شعبية تساندها. هذا التركيز العلمي والعملي على علاقة المجتمع المدني بالإصلاح الديمقراطي والنشاط السياسي، قد حجب عنا الكثير.

٢. إن المراجعة النقدية للأدبيات، في ضوء الواقع العربي، تقول لنا أيضاً أن "المجتمع المدني يمكن أن يكون - ولو جزئياً- ميداناً تنتظم فيه الهيمنة"، بأدوات جديدة ومختلفة، ويمكن أن يتشكل بخليط من الدعوة الدينية، والسياسة، والعمل الأهلي.

٣. إن المراجعة تقودنا إلى القول بأن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، بالرغم من إمكانات توفر لها الإسهام في تفعيل التنمية البشرية بإقتربات متعددة، إلا أننا - كباحثين وحكومات ونشطاء المجتمع المدني- لم نبذل الجهد الكافي لتحديد مؤشرات القياس، ولا تتوافر لدينا معلومات كافية من الأجهزة الرسمية المسؤولة عن الإحصاء والمسوح الميدانية، بخصوص وضعية القطاع الثالث (أي القطاع الأهلي) في الحسابات القومية لأي دولة عربية، هل تدخل المنظمات الأهلية إذا اهتمت بتقديم خدمات صحية ورعائية ضمن القطاع الأول (الحكومة) أو الثاني (القطاع الخاص).؟ كيف يتم التعامل مع قدراتها المادية والبشرية؟

٤. اهتمت الأدبيات العربية بشكل مكثف (وكذلك الكتابات الغربية عن المنطقة العربية) بقضية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني (التشريعات الحاكمة للمنظمات الأهلية، وممارسات الأجهزة البيروقراطية والأمنية... وغير ذلك) ولم تهتم بالشكل الكافي بعلاقة المجتمع المدني بالمجتمع ككل، وثقة المواطنين فيه، ورضائهم عن نوعية الخدمات التي يقدمها، والتوافق في الأولويات بين الأطراف.

٥. لم نهتم حتى هذه اللحظة بتأثير فاعل جديد actor - وهو تكنولوجيا الاتصال الاجتماعي- على المجتمع المدني في المنطقة العربية. هل ستعيد منظمات المجتمع المدني صياغة أدوارها؟ هل يمكن أن تتجح في استقطاب الشباب من الفضاء الافتراضي إلى أرض الواقع؟

٦. إذا كانت رؤية "أدوار" المجتمع المدني في النظريات والمقاربات الغربية، قد تطورت عبر فترة طويلة من الزمن في سياق من الديمقراطية والتعددية من جانب، وإرساء اقتصاد سوق رأسمالية من جانب آخر، فإن الجماعة الأكاديمية العربية قد أغفلت لفترة طويلة علاقة السوق والسياسات الاقتصادية الرأسمالية بالمجتمع المدني. بدا لنا أن منظور الاهتمام وحده هو دراسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، والرغبة في تعميق علاقته بالمجتمع المدني (توفر الدعم المالي). إلا أن هذا البعد قد حجب عنا أدوار مباشرة وغير مباشرة يلعبها السوق الرأسمالي، تؤثر على المجتمع المدني وتحول جانب منه إلى "جماعات مصالح" interest group.

٧. لم توجه الأدبيات - على وجه العموم - اهتماما كافيا إلى تفاعلات السياسة مع الاقتصاد، وأوزان القوى الاجتماعية والسياسية الصاعدة: من هم الفاعلين؟، ما هي مصالحهم الاقتصادية أو السياسية؟، ما هي انتماءاتهم؟، ولم تهتم

الدراسات أيضا "بالقيم التنافسية" التي جلبتها معها الصراعات السياسية والاقتصادية، بدلا من التكاملية.

٨. في مراجعتنا النقدية للأدبيات الغربية والعربية (على الأقل البعض منها) كانت هناك الكثير من المبالغات والتعميمات، التي حجت عنا أننا إزاء ظاهرة "اجتماعية ثقافية بامتياز" تتأثر بالثقافة والقيم السائدة، وتتفاوت قدراتها وفاعليتها، ومن ثم كان الاهتمام محدودا باقتربات التحليل الثقافي.

٩. في سياق التغيرات الكونية، تحولت بعض مؤسسات المجتمع المدني - في عدة دول عربية- إلى وسطاء بين مانحين يوفران الموارد المادية، ومتلقين من المنظمات الأهلية/المجتمع المدني، يعملون وفقاً لقواعد السوق في توفير القروض الصغيرة، وإدارة مشروعات متناهية الصغر، وكل ذلك في غياب التقييم لانعكاسات هذه القروض والمشروعات على تحسين نوعية حياة المواطنين.

١٠. إن المراجعة النقدية للأدبيات، تقول لنا أن علاقة الحركات الاجتماعية الصاعدة، والحركات الاقتصادية الاحتجاجية، لم تحظ باهتمام في سياق علاقتها بمنظمات المجتمع المدني وهو بعد مهم ينبغي عدم إغفاله في سياق طرحنا للإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي. ما طبيعة التفاعلات بين هذه الحركات وبين المجتمع المدني؟ وهل الأخير أسهم

في تحقيق "الوساطة" بين الأطراف؟ أو التخفيف من حدة
عنف البعض منها؟

الخلاصة إذن تؤكد على أنه بالرغم من تراكم الأدبيات العربية
على مدى العقدين الأخيرين، إلا أن دراسات القيمة
الاجتماعية والاقتصادية للقطاع الأهلي كانت محدودة، وبدت
- بعض مؤشراتها - موزعة في أعمال متعددة. لكننا في سياق
هذه الدراسة، نجتهد لنتقدم بهذا المجال البحثي خطوة أخرى،
متفهمين أن متطلبات العمل في هذا الموضوع، قد تكون غير
كافية، لكننا نسعى إلى توفير الإطار الشامل للتعلم في
الموضوع، ونسعى إلى ما تعارفنا حوله "بتوطين مؤشرات
للقياس".

رابعاً - المتطلبات الأساسية لدراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي:

- إن أول متطلبات القياس هو توافر تراكم علمي/ بحثي للقطاع
الأهلي، في الدولة أو مجموعة الدول، التي نستهدف تحديد
القيمة الاجتماعية والاقتصادية فيها. ومن ثم وفي ضوء ما سبق
طرحه من ملامح تطور الأدبيات العربية، والقراءة النقدية
للكتابات الغربية، يمكن أن نقول أننا أمام "أحد مستويات التراكم
العلمي" التي تسمح لنا بالعمل. نحن الآن قد كشفنا عن تاريخ
القطاع الأهلي، مجالات اهتمامه، متوسطات نموه، حجمه،
البيئة التشريعية والسياسية التي يعمل فيها، علاقته بالدولة.

وغير ذلك من أبعاد تضمنتها الأعمال العلمية السابقة. يرتبط بذلك أن تتوافر رؤية جديدة - وواقعية أيضاً - لدور هذا الفاعل actor في علاقته بالتنمية البشرية، وكيف يتعامل القطاع الأهلي مع هذه التحديات؟ وما هي أولوياته؟ والأهم ما هي قدراته؟ فالأخيرة - أي القدرات capacity - قد تكشف عن فجوة بين مستوى الخطاب العام الذي يتبنى أهداف معينة وبين الواقع. ومن ثم فإن القياس الذي يعتمد على منظومة مؤشرات، مهم أن يتوافر له - في سياق ثقافي واجتماعي واقتصادي محدد - بحوث ودراسات عن القدرات البشرية والمادية، التي تتوافر للقطاع الأهلي. ويرتبط بذلك الشفافية والإفصاح عن موارده، ومصادرها، وكيف تتم عملية تخصيص الموارد؟، وفي أي المجالات؟

- المتطلب الثاني لتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، والذي يرتبط بما سبق، يؤكد على أنه من المهم "تجاوز" الأرقام والبيانات "الصماء" والتي قد ترسم أمامنا صورة تغالي وتبالغ في دلالاتها. من ذلك على سبيل المثال أن نذهب إلى أن حجم القطاع كبير وضخم في أحد الدول العربية استناداً إلى العدد الإجمالي (كأن نقول أن مصر ارتفع فيها عدد المنظمات الأهلية مطلع عام ٢٠١٣ إلى ٤٢ ألف وأن ما يفوق ٦٠ ألف جمعية يتواجد في المملكة المغربية؟) الأهم من ذلك البيان الرقمي هو الفاعلية والتي تستند إلى مؤشرات للقياس، والأهم أيضاً أن يكون من بين مؤشرات القياس ما يتوجه لاختبار نوعية المخرجات outputs وعلاقتها بالمدخلات

input، وكذلك مؤشرات تهتم بالبيئة الوسيطة التي تنشط فيها هذه المنظمات مثل الثقافة المجتمعية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على التطوع، والتشريعات التي قد تكون معوقة، ومدى رشادة الإدارة (أو ما يعبر عنه بالإدارة الرشيدة في عملية تخصيص الموارد) وهكذا يصبح طرحنا للقيمة الاجتماعية والاقتصادية للقطاع الأهلي، له دلالة في السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي نهتم به.

- المتطلب الثالث هو رؤية المجتمع المدني في "إطار ديناميكي"، أي في حركته وسط مجتمع متحرك، يشهد عملية حراك اجتماعي وسياسي ضخم في المنطقة العربية. معنى ذلك أن أحد متطلبات القياس - في السياق العربي والذي يختلف عن المجتمعات الغربية المستقرة- أن نكون قادرين على تبني مؤشرات تعبر عن هذا الحراك. من ذلك ربط مؤشرات قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي بالمخاطر التي يشهدها المجتمع، وبطبيعة النخب وتحركاتها، وصعود الشباب، وأحوال الطبقة المتوسطة (وتؤكد كل الأدبيات على أنها محورية في "صناعة" المجتمع المدني وتفعيله)، وربط مؤشرات القياس بالتركيبة السكانية، خاصة في حالة دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تشهد بدرجات متفاوتة عمالة كبرى وافدة، ولها منظمات تعبر عنها كذلك فإن التعبير عن الحراك الاجتماعي، ضمن مؤشرات تستهدف قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، يعني في جانب منه العلاقة مع الفئات المهمشة.

• إذا انتقلنا من طرح متطلبات قياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي من المنظور الواقعي العربي، الذي أكد على ضرورة الانطلاق من التراكم المعرفي للظاهرة وتجاوز المؤشرات الكمية إلى أخرى كيفية، مهم التعرف على انعكاساتها على الظاهرة محل البحث (وبما يعني توافر مؤشرات كمية وكيفية)، إضافة إلى القياس لظاهرة تتسم بالديناميكية في مجتمعات تشهد حراك اجتماعي وسياسي واسع، فإننا من هذه النقطة نتساءل عن الإشكاليات المفاهيمية والنظرية التي ينبغي أن نتعامل معها، لنوفر متطلبات رئيسية لتقدير الإسهام الاجتماعي والاقتصادي.

• في الدراسة المهمة التي قدمها كل من ليستر سالمون وهيلمث إنهيز، وهي أحد الأعمال الرئيسية في مشروع جامعة جونز هوبكنز (١٩٩٨) نلاحظ توجه مباشر وصريح إلى إشكاليتين تعبران عن تحدي واحد أمام الباحثين^(١٨):

أولهما: التوافق حول مفهوم محدد.

ثانيهما: التصنيف لإيجاد لغة مشتركة للتواصل حول الظاهرة.

إن التوافق حول المفهوم، رغم ما يبدو عليه من بساطة، فإنه ليس بالأمر اليسير، فقطاع الدولة (القطاع العام) وقطاع السوق (القطاع الخاص)، هناك اتفاق ومعايير لتحديد كل منهما وتعريفه. بينما إذا انتقلنا إلى ما نعبر عنه بالقطاع الثالث، نجد مدى واسع من مكونات وأنشطة هي خارج السوق وخارج

القطاع العام الحكومي. فهناك مصطلحات متعددة تعبر عن هذا القطاع:

القطاع الثالث (وهو الأهم)، القطاع التطوعي، القطاع المستقل، القطاع الخيري، القطاع غير الربحي، القطاع المعفى من الضرائب، قطاع الاقتصاد الاجتماعي (في دول الاتحاد الأوروبي)، القطاع الأهلي.

نلاحظ مما سبق أن المدى الواسع من المنظمات والأنشطة الإرادية، الطوعية، ذاتية التنظيم والإدارة، يتم التعبير عنها - كقطاع ثالث- بمسميات مختلفة ومصطلحات متعددة، تعتمد على سمة رئيسية للنشاط (مستقلة، خيرية). وإذا نظرنا إلى هذا القطاع في المنطقة العربية، فإن الأغلب هو التعبير عنه "بالقطاع الأهلي" وهو مصطلح مشتق من التاريخ الثقافي والاجتماعي في المنطقة وهو "الأهالي" أي مجموعات سكانية تربطها صلات القرابة أو الجيرة وكان يتم توظيف هذا المصطلح - أي الأهلية- في مقابل الحكام وأصحاب السلطة. ومن ثم كان اشتقاق مصطلح "الجمعيات الأهلية" للدلالة على مجموعات تربطها صلات مشتركة، ومستقلة عن الحكومة.

إذن تسمية المدى الواسع من المنظمات بين السوق والدولة، والتي قد تمتد في الحالة العربية لتعبر عن مبادرات أهلية - لكنها غير منظمة ولا تتسم بالاستدامة- هي تسمية تخفي ورائها تنوع كبير في

الحجم والنشاط والأهداف والموارد، بين مجموع المكونات التي نعبر عنها بالقطاع الأهلي أو القطاع الثالث.

إذا انتقلنا إلى المكونات أو الوحدات ذاتها التي تشكل هذا القطاع الثالث - والذي نهدف تحديد إسهامه الاجتماعي والاقتصادي- سوف تواجهنا أيضا على المستويين العالمي والعربي، مسميات مختلفة:

منظمات أهلية، منظمات المجتمع المدني، منظمات غير ربحية، منظمات تطوعية، جمعيات أهلية، منظمات غير حكومية، منظمات النفع العام. ثم تواجهنا مسميات أو مصطلحات تعبر عن قطاعات أو مجالات اهتمام معينة مثل: المنظمات القاعدية الشعبية grass roots، منظمات التنمية المحلية local community development، منظمات خيرية، منظمات تنموية، منظمات إغاثية، منظمات حقوقية. استخدام تعريفات ومصطلحات مختلفة، سواء للقطاع ككل أو لمكوناته/وحداته، يشكل تحدي كبير أمام البحث العلمي، خاصة حين نتصدى للمقارنة بين بلد وآخر. فالقطاع قد يضم بين مكوناته في المنطقة العربية، جمعيات تعاونية وقد يضم جمعيات سياسية، وقد يضم جمعيات مهنية، وكل منها في حقيقة الأمر، ووفقا للتعريفات العالمية المتوافق حولها حاليا تخرج عن تصنيف القطاع الأهلي. لماذا؟ لتوزيع العائد أو الربح أحيانا، أو للقيام بنشاط سياسي، أو لأن العضوية إجبارية وليست اختيارية (الأطباء، المهندسين).

ومن ثم نلاحظ عدة أنماط من التعريفات^(١٩):

تعريف قانوني وهو أكثر التعريفات المباشرة التي تحقق الأهداف، حين نلجأ لقانون الدولة ذاتها لنعرف المسمى، والمكونات/الوحدات.

تعريف اقتصادي يركز على مصدر التمويل، وتتبناه الأمم المتحدة، باعتباره يعبر عن قطاع من المنظمات تتلقى اغلب مواردها من الهبات والتبرعات الخاصة والاشتراكات، وبيع سلع وخدمات.

تعريف وظيفي يركز على تبادل خدمات ومنافع والتضامن الإرادي بين مجموعة من الناس لتحقيق النفع العام.

ولكن مع مطلع الألفية الثالثة، اجتذب التعريف الهيكلي الإجرائي، أو ما نطلق عليه التعريف بالسماوات، توافق عالمي - كأحد نتائج مشروع جامعة جونز هوبكنز - وأصبحت الملامح الأساسية التالية (وهي معايير في الوقت نفسه) يتم التعريف من خلالها:

- أنها منظمات تطوعية، إرادية.
- لا تستهدف الربح.
- لا توزع الأرباح (أو العائد) إن تحقق على مجلس الإدارة، ولكنه يوجه إلى الأنشطة والخدمات ذاتها.
- لها إدارة ذاتية، وهيكل رسمي منظم.
- تستقل ذاتياً عن الحكومة (وعن القطاع الخاص)، حتى وإن كانت أحد مصادر دعمها.

- غير مسيسة، وبمعنى محدد هو عدم انخراطها في العمل السياسي والأنشطة الحزبية، ولكنها يمكن أن تتبنى أهداف سياسية (الدفاع عن حقوق الإنسان مثلاً).

إن التعريف الإجرائي السابق، الذي يحدد المعايير/السمات الحاكمة، للمنظمات الأهلية أو منظمات المجتمع المدني (وأيا كان التعريف الذي يتم توظيفه)، قد أسهم إلى حد كبير في تطوير دراسات الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الثالث. ثم انتقل بنا إلى التعامل مع الإشكالية الثانية الرئيسية وهي متطلب رئيسي مفاهيمي، يرتبط بقيمة الإسهام الاجتماعي والاقتصادي، وهي إشكالية التصنيف classification issue. إن تحدي التصنيف كان محلاً للاهتمام من جانب الأدبيات الغربية، وهو تحدي تشدد صعوبته في المنطقة العربية، وسعى بعض الباحثين للتعامل معه^(٢٠).

إن قيمة التصنيف هي في استخدامه وتوظيفه، لقياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي، للقطاع الأهلي. فالتصنيف من الناحية العملية يعني إيجاد وحدة للتحليل تتسم بالتجانس، ونسعى لتوفير المعلومات عنها. حتى إذا توافقنا حول وحدة التحليل - وهي المنظمة - يظل لدينا أسئلة مهمة عن أسس التصنيف: الحجم؟ الشكل القانوني، نمط النشاط، المنتج product؟ وتشير الأدبيات إلى أن هناك عدة أسس للتصنيف، ولا يوجد ما يمكن تسميته "بالنظام الأمثل"، ويعود ذلك إلى أن قيمة أي تصنيف ترتبط باستخدامه أو توظيفه للتقييم والقياس، خاصة إذا كنا نسعى للتعرف

على وزن الإسهام الاقتصادي والاجتماعي، لمنظمة أو للقطاع ككل.

وبإيجاز لدينا نظام تصنيف الأمم المتحدة، ونظام التصنيف في الولايات المتحدة، والتصنيف الأوروبي (المعتمد في الاتحاد الأوروبي بهدف المقارنة والقياس)، لكل منها معاييرها ومزاياها، خاصة في علاقتها بنظم الحسابات القومية (وهو ما سنصل إليه في موضع آخر). ونكتفي في هذا السياق بالإشارة إلى بعدين رئيسيين لهما علاقة، بتناولنا الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي:

البعد الأول: هناك معايير يتم التصنيف على أساسها للوحدات/المكونات في القطاع الأهلي، أبرزها: قدرتها التفسيرية، قدرتها على المقارنة، قدرتها على التعبير - الاجتماعي والاقتصادي والثقافي - للظاهرة (أي توافر خليط من المكونات يضع المؤشرات)، قدراتها على التغطية coverage للأنشطة، والتعامل مع التنوع، بالإضافة إلى توافر الوضوح والمصدقية. البعد الثاني: يتعلق بتحدي التصنيف في الدول العربية. هل لدينا نظام/ نظم متوافق حولها في التصنيف لمنظمات القطاع الأهلي؟ وهل تتغير هذه النظم لتتنسم بالمرونة في مقابل المتغيرات العالمية والإقليمية والمستجدات؟

إن التصنيف في الحالة العربية يختلف بشكل شبه تام عن حالة الدول الغربية، وفي هذا السياق يمكن إبداء الملاحظات التالية،

والتي ترتبط بموضوع الدراسة، وهو المتطلبات الأساسية لتقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي:

١. عدم وضوح المعايير التي يستند إليها تصنيف الجمعيات الأهلية في المنطقة العربية. ففي الدول الغربية حيث ترتبط منظمات المجتمع المدني بنظم الحسابات القومية، يتم التصنيف وفقاً لمعايير اقتصادية واجتماعية معاً، وهي معروفة ومحددة قانوناً، بينما في الحالة العربية يتم التصنيف - من جانب الأجهزة الحكومية المعنية- إما استناداً إلى نشاطها الرسمي المسجل (الخدمات الصحية مثلاً أو التعليمية... الخ)، أو يستند إلى مجالات النشاط المتاحة قانوناً للجمعيات الأهلية (حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، أو الاثنين معاً.

٢. إن حالة تعدد الأنشطة ومجالات العمل بالنسبة للجمعيات والمؤسسات الأهلية، هو السمة الرئيسية للنشاط في القطاع الأهلي العربي، والأقلية من هذه المنظمات هي التي تحدد مجال نشاطها الرئيسي (مساندة النساء الفقيرات المعيلات لأسر مثلاً). في الدول الغربية حين تتعدد مجالات النشاط، فإن المنظمات مطالبة بتحديد المجال الرئيسي وذلك وفقاً لمعيار المخصصات المالية (الإنفاق في هذا المجال المحدد)، ثم يأتي بعد ذلك ما يطلق عليه "مجالات نشاط فرعية".

٣. إن المنطق والقاعدة القانونية لتصنيف المنظمات التطوعية الإرادية غير الهادفة للربح، يستند إلى حرية المنظمات في

اختيار مجالات نشاطها، ولكن يظل البعد الاقتصادي المتمثل في تخصيص الموارد المادية ثم البشرية، هو المعيار الحاكم للتصنيف. هنا تبرز أمامنا فكرة رئيسية في الممارسات والقوانين الغربية، ولا نأخذ بها في المنطقة العربية - مع أهميتها - وهي ترتيب أولويات الإنفاق... إذا كان هناك نشاط للمنظمة الطوعية يستحوذ على ٤٠% أو ٥٠% من ميزانية المنظمة، والباقي موزع على أنشطة أخرى، فهذا يقود السلطات المعنية بالإحصاء وقواعد البيانات، لأن تعتمد على "النشاط الغالب". في الوقت نفسه عدم إغفال وزن الأنشطة الفرعية. في المقابل فإن الدول العربية، تتعامل بمساواة بين مجالات النشاط المتعددة.

٤. البعد المهم في هذا السياق أن هناك "حق للدولة في مقابل واجب على المنظمات التطوعية"، الحق لهذه المنظمات في اختيار أهدافها ومجالات نشاطها، والواجب يتمثل في توثيق الأنشطة بدقة - وفقاً للواقع- والإفصاح عن ميزانياتها وحجم الإنفاق في كل نشاط. ومن ثم فإن ذلك يقود إلى عدة أمور:

أولها: التوثيق والإفصاح والمكاشفة.
ثانيها: توفير إمكانية رصد وتحليل القوة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الثالث.
ثالثها: نظام حسابات قومية يعترف بالقطاع الثالث وإمكاناته، ويحدد وزنه أمام الرأي العام، ومن ثم يحصل على مزايا كبرى. (الإعفاء من الضرائب، دعم الحكومة، دعم مؤسسات مالية).
رابعها: قدرات للمراقبة والحد من الفساد.

٥. في المنطقة العربية، في القوانين أو ممارسات الأجهزة الحكومية المعنية بالنشاط الأهلي، نلاحظ الميل "الكبير" إلى "العموميات"، وهي مرحلة لا بد من تخطيها. أبرز الملامح أو الدلالات على ذلك، أن بيانات الجهات الرسمية (وزارات الشؤون الاجتماعية)، تشير إلى أرقام ونسب مئوية عن المنظمات الأهلية (بأن ٣٢% منها مثلاً في مصر تنشط في مجال خيري وأخرى مماثلة في الرعاية الاجتماعية، وأن ٢٥% تنموي) وأولويات مجال اهتمامها، اعتماداً على "إجراء بيروقراطي" للتسجيل. ولكن يغيب عنا ما هو التعريف المعتمد الرسمي للنشاط الخيري؟ هل هو مجرد مساعدات مادية؟ وهل يرتبط تقديم خدمات صحية وتعليمية وتنقيفية للفقراء المستهدفين بالعمل الخيري؟ وكيف أمكن التفرقة بين ما هو خيري ورعائي وخدمي؟

٦. بعض التقارير السنوية للشبكة العربية للمنظمات الأهلية تبرز لنا حالة "الخلط" القائمة في نظم التصنيف الرسمية، من ذلك: الخلط بين الفئات المستهدفة، ومجالات النشاط. ففي الحالة التونسية مثلاً وفي مصر والمغرب، تخرج بيانات رسمية تشير إلى تزايد منظمات للشباب، وتميز هذه المنظمات (أو غيرها في التصنيف) دون أن نعرف ما مجال نشاطها (تدريب، تأهيل، فرص عمل، بيئة، ثقافة وهكذا)، وفي نفس البلد ونفس التصنيف الإشارة إلى البيئة كمجال نشاط، أو التعليم، أو الإغاثة^(٢١).

نحن إذن، في المنطقة العربية، نفتقد تصنيفات وتعريفات تتسم بالدقة لمجالات النشاط، والتصنيفات - ومن ثم البيانات الرسمية التابعة لها- وتفتقد إلى دلالات تسمح لنا بالمقارنة على مدى زمني معين لربط تطور القطاع الأهلي بالاحتياجات المجتمعية، كما أنها لا توفر لنا قدرات الوقوف على مدى التنوع في حجم الأنشطة، وفي النهاية تحديد القوة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي.

قد يكون من المهم في هذا السياق أن نشير إلى التصنيف الذي تم الاعتماد عليه في المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز (ويطبق بالفعل في ضوء أهداف تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث)^{٢٠}، ويمكن الاستفادة به في المنطقة العربية.

لقد تم تصنيف الأنشطة إلى ١٢ مجموعة رئيسية للنشاط، في ضوء الواقع الفعلي في دول أوروبا الغربية وأمريكا وكندا، وهذه المجموعات الرئيسية تم تصنيفها إلى ٢٤ مجموعة فرعية^(٢١).

١. الثقافة والإبداع: (جمعيات فنية، ثقافية، تاريخية، أدبية، مراكز ونوادي اجتماعية، رياضية، خدمية، إعلامية).

• الكاتبة كانت عضوا رئيسيا في الفريق البحثي لجامعة جونز هوبكنز (١٩٨٩-٢٠٠٢)، لتمثيل المنطقة العربية في المشروع.

٢.التعليم والبحث: جامعات ومدارس غير هادفة للربح، التأهيل، تعليم الكبار، مراكز تدريب تقني، منظمات علمية ومراكز بحثية).

٣.الصحة: خدمات صحية تأهيلية خاصة، إغاثية، خدمات رعاية صحية خارج المستشفيات، منظمات ومراكز تأهيل نفسي وصحة.

٤.مجموعة الخدمات الاجتماعية والإغاثة: رعاية الطفل، خدمات للشباب، للعائلة، المعاقين، مسنون، الكوارث، اللاجئين، مأوى مؤقت، خدمات مادية مباشرة للمحتاجين.

٥.مجموعة البيئة: حماية البيئة، الحيوانات، الموارد الطبيعية، مكافحة التلوث بكل أشكاله.

٦.التنمية والإسكان: تطوير المجتمعات المحلية، النهوض بالسكان، جمعيات إسكان، تنمية اجتماعية واقتصادية لمناطق وفئات محددة، برامج تدريب وتوظيف.

٧.مجموعة القانون والعمل الحقوقي والدفاعي: المنظمات الحقوقية والدفاعية بكافة أشكالها، خدمات قانونية، حماية المستهلك، حماية الضحايا، التنقيف السياسي.

٨. المنظمات الخيرية الوسيطة وتحفيز التطوع: محور ثقافة التطوع، مراكز التطوع، منظمات خيرية.

٩. منظمات النشاطات الدولية والتبادل الثقافي: منظمات تدعم الثقافة العالمية، جمعيات صداقة، مساعدات دولية.

١٠. مجموعة الجمعيات المهنية والاتحادات ورجال الأعمال: جمعيات واتحادات العمال، جماعات مهنية، منظمات رجال الأعمال.

١١. منظمات الدعوة والخدمات الدينية: منظمات تركز على الدعوة والتثقيف الديني، تطوير وحماية المؤسسات الدينية.

١٢. أخرى (غير مصنفة فيما سبق).

إن النموذج السابق للتصنيف، المستمد من الواقع، والذي طوره المشروع الدولي المذكور، وفيما بعد استند إليه نظام الأمم المتحدة لتصنيف منظمات القطاع الثالث، يعكس المرونة، والقدرة على الاستدلال والتفسير، ويعكس التصنيف على أساس نشاط رئيسي، وبداخله مجموعات فرعية... ومن ثم يمكن الاستفادة منه بشكل كبير في المنطقة العربية، مع "توطين" المجموعات الفرعية.... هذا النظام أيضا للتصنيف يمكنه أن يفرق بين المنظمات والجمعيات التي تتوجه نحو الأعضاء فقط (مثل تواجد منظمات مهنية أو لرجال الأعمال أو للأقليات

ضمن القوة العاملة والسكان في حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، ويميز الأخرى التي تتوجه للخدمة العامة public service ... النموذج المذكور في التصنيف يميز البيئة كنشاط رئيسي مستقل، وكذلك المنظمات الحقوقية بمفهومها المتسع... والأهم من كل ذلك فإن التصنيف لا يخلط بين الفئات المستفيدة وطبيعة النشاط، ومن ثم فإن الخدمات الاجتماعية والرعاية (أو غيرها) يمكن أن تتوجه إلى النساء، الشباب، الأطفال، أو المسنون... وهكذا.

وأخيراً فإن هناك معايير تحكم كل تصنيف، ولا يوجد نظام أمثل*، إلا أن النموذج المذكور أو محاولات الاقتراب منه، سوف تمكنا من تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي في الدول العربية.

الخلاصة أن كل من إشكالية تحديد المفهوم وإشكالية التصنيف وهما في سياق واحد مترابط، يمثلان أهم المتطلبات للبحث المتعمق في تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي العربي. والتعامل مع هذه الإشكاليات ليس بالأمر المستحيل هو يحتاج لجهود حكومية من جانب وجهود أهلية من جانب آخر للتوصيف والتصنيف والتوثيق، وهو ما يقود إلى تطور الواقع.

* هناك أوجه نقد بالطبع يمكن أن توجه إلى التصنيف الذي عمدنا لطرحه، من ذلك أنه قد يحدث اختلاف بين المكانة القانونية لبعض مجالات نشاط منظمات المجتمع المدني، وبين الواقع كأن يسمح القانون (المصري مثلاً) باستقلال النقابات المهنية عن قانون الجمعيات الأهلية، وتواجد قوانين أخرى لجمعيات تعاونية استهلاكية، وجمعيات للإسكان.

الفصل الثاني

نظريات ومفاهيم قياس
الإسهام الاقتصادي والاجتماعي

الفصل الثاني

نظريات ومفاهيم قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي

لقد سعى الفصل الأول إلى تحديد موقع دراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، ومن ثم تعرض إلى تراكم الأدبيات الغربية في هذا الاتجاه، ثم الأدبيات العربية - عبر عقدين - لتذهب محصلة هذه المراجعات النقدية للتأكيد على أن رغم أهمية الموضوع، إلا أن شروط ومتطلبات هذا المجال البحثي "هشة أو محدودة" في المنطقة العربية. ومن ثم طرحنا إشكالية المفهوم من جانب وإشكالية التصنيف من جانب آخر، وناقشنا معايير التصنيف التي ينبغي الاستناد إليها، مع طرح لأحد نماذج التصنيفات، والتي تستدعي بناء قواعد بيانات. إن الفصل الثاني الذي نقدم له، يتناول المفاهيم والنظريات المعنية بالتفسير ثم صياغة مؤشرات تستهدف قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي. ونقطة البداية هي المفاهيم التي تحدد لنا أبعاد ومعاني النظريات، وتكاملها معاً، ثم الخبرات العالمية التي قدمت نماذج للقياس.

أولاً - المفاهيم الرئيسية:

أشرنا من قبل إلى تعدد المصطلحات والمفاهيم التي تعبر عن القطاع ككل (القطاع الأهلي/ الثالث) والأخرى التي تعبر عن الكيانات/الوحدات التي يضمها القطاع. وهذه الدراسة، وغالبية الدراسات العربية، توظف مفهوم الجمعيات/ المنظمات الأهلية (المجتمع المدني)، والتي يتم تعريفها بالسمات المميزة لها، باعتبارها:

منظمات تطوعية، إرادية، تقع بين الدولة والسوق، لا تستهدف الربح، تسعى لتحقيق النفع العام (وأحياناً حماية مصالح أعضائها)، لا توزع الربح إن تحقق وإنما توظفه لتطوير أهداف المنظمة، لا تنشط بالعمل السياسي (للترويج لأحزاب أو مرشحين)، وتتمتع باستقلالية ذاتية وهيكل تنظيمي. وتتكفل القوانين التنظيمية الوطنية بتبيان الشروط والقواعد لتأسيسها، وطبيعة علاقتها بالدولة والمجتمع.

إن القطاع الأهلي في كل بلد يعبر عن مثل هذه الكيانات، وأحياناً ما يتسع ليشمل مبادرات أهلية/وطنية، طوعية تتجه للنفع العام أو الصالح العام، لكنها لا تنسم بالاستدامة.

١. التقييم هو المجال البحثي المعني "بتقدير قيمة الشيء" وهو الذي يتفرع عنه، وارتبط به القياس، كيف يمكن تعريف مفهوم التقييم؟

إن التقييم (الذي يعني لغوياً تقدير قيمة الشيء)، يتم تعريفه باعتباره "عملية بحث تطبيقية لجمع وتحليل الدلائل التي تصل بنا إلى الحكم على برامج، وسياسات، ونوعية، وقيم، وخطط منظمات أو جماعات أو أفراد". هناك تعريفات أخرى لمفهوم التقييم، تركز على أنه "التطبيق المنهجي لإجراءات البحث الاجتماعي التي توفر أساساً موضوعياً، وواقعياً، لفعل action يصنع قرارات، تؤدي إلى التطوير وتحسين الأداء" (٢٣).

معنى ذلك أن التقييم في النهاية يهدف إلى توظيف نتائجه، هو ليس هدف في حد ذاته، وإنما وسيلة للكشف عن الواقع، وتقدير الأداء، والتفاعلات المرتبطة به لإحداث تغيير للأفضل.

٢. حين نتحدث عن التغيير للأفضل أو تطوير الأداء، ونوعيته، يواجهنا في بعض تعريفات التقييم أنه عملية تقدير "فاعلية" برنامج أو سياسة policy أو منظمة في مقابل ما أعلنته هي من أهداف. ماذا يعني مفهوم الفاعلية؟

يشير المفهوم إلى "مدى ما يتحقق من مخرجات، أو نتائج، أو تغييرات مرغوب فيها desired، ومخطط لها planned". الفاعلية من هذا المنظور هي مفهوم رئيسي في أدبيات التقييم evaluation وسوف نقودنا - فيما بعد - إلى المؤشرات وإلى بناء المقياس.

إن التعريف السابق لمفهوم الفاعلية، والتعريفات الأخرى المتعددة لنفس المفهوم، تتضمن ثلاثة أفكار أساسية. أولها أن النتائج أو المخرجات هي التي تحدد الفاعلية، ثانيها أن الفاعلية تتحقق بالنتائج المخطط لها والمرغوب فيها، فقد تحدث آثار أو نتائج سلبية ترتبط بالتنفيذ أو البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ثالثها تحقق الأهداف المنشودة "دون هدر للوقت والمال والجهد".

لاحظ هنا أن الكفاءة efficiency هي أحد مكونات الفاعلية، وهي ضمن المفهوم، لأن عدم إهدار الوقت (احترام الخطة

الزمنية) وعدم إهدار الجهد (توزيع الأدوار والمسؤوليات)، ومراعاة عدم إهدار المال (ترشيد الإنفاق)، وكلها تشير إلى الفعالية في عملية تخصيص الموارد^(٢٤).

الفعالية إذن تكشف عنها عملية التقييم للتعرف على "مدى" و"نوعية" تحقيق النتائج، ويبرز بين ذلك الرشادة في تخصيص الموارد، وتجنب الهدر، ومن ثم فإن ذلك يقود إلى منظومة من المؤشرات indicators للقياس.

٣. إن موسوعة المؤشرات الاجتماعية، تقدم تعريفا لمفهوم المؤشرات باعتبارها "عملية تحويل إجرائية لأحد العوامل الأساسية في التقييم"^(٢٥). ومن منظور دراستنا هذه للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، فإن تعريف المفهوم (المؤشرات) عمليا يعني اختبار الأبعاد التي تتضمنها عملية تخصيص الموارد المادية والبشرية، ونقلها من "مستوى التجريد إلى مستوى الواقع". ومن ثم بدلا من أن نقول أن القطاع الأهلي يسهم في تحقيق التنمية البشرية، فإننا من خلال صياغة مؤشرات متعددة ومتنوعة، يتحول هذا المفهوم العام والمجرد إلى واقع ومن هنا نصل إلى أن حجم الموارد المتاحة المادية هي "كذا"، وتمثل نسبة مئوية من الإنفاق العام للدولة وهي "كذا"، وتقدم خدمات ورعاية للفئات المستهدفة بما يعادل "كذا". ويمكن أن نقول أيضا أنها توظف نسبة ٥% مثلا من العمالة الوطنية، وأن قيمة ساعات التطوع في العام تعادل ٣٠ مليون دولار على سبيل المثال.

وهكذا فإن المؤشرات تبدو لنا "أدوات" يتم توظيفها لكي توفر لنا "صورة مرئية وملموسة" لقيمة القطاع الثالث، بعيدا عن التعميم والأقوال والأحكام المرسلة.

٤. إن القياس، من زاوية الموضوع المحوري الذي نتناوله، وهو تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، يمكن تعريفه "باعتباره مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية، تتسق وتتكامل معا، وتتوجه لاختبار فاعلية القطاع الأهلي ككل، أو بعض مكوناته ووحداته، للوقوف على مدى تحقق النتائج، ونوعيتها، في علاقتها بالقدرات المتاحة لها، وتفاعلاتها مع البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية"^(٢٦).

من التعريف السابق يمكن الوقوف على المعاني المحددة للقياس، والمؤشرات/الأدوات التي يستند إليها، وفي إطار أشمل وهو تقييم الفاعلية:

- يعتمد القياس على مؤشرات كمية وكيفية معا، ومن ثم غير كافي ترجمة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، إلى أرقام أو نسب مئوية.

- يرتبط بما سبق أن تعريف القياس قد تضمن فكرة التفاعلات interactions ما بين القطاع الأهلي والبيئة الاقتصادية والسياق الثقافي والاجتماعي. معنى ذلك أنه لا يوجد مؤشرات مطلقة أو مجردة، وإنما المؤشرات في جانب منها هي تعبير

عن ثقافة مجتمعية، ونظام اقتصادي وسياسي له توجهاته، ومجتمع له احتياجات وأولويات، ومن ثم هي مؤشرات تقبل التنوع والاختلاف والإضافة والحذف. وهكذا تتسم بالمرونة.

- التعريف الذي طرحناه يربط ما بين الفاعلية (مدى ونوعية النتائج) وبين القدرات capacities المتاحة للمنظمات أو القطاع ككل. ومن ثم فإن مفهوم القياس، والمؤشرات التي يستند إليها، يقبل فكرة أننا لا نتعامل مع كيان متجانس في المجتمع الواحد، أو في المقارنة بين المجتمعات، ويقبل التفاوتات بين المنظمات الأهلية وتفاوتات الإمكانيات والقدرات (المادية، البشرية، التنظيمية)، وقد يصل القياس إلى أن منظمة صغيرة في مجتمع محلي، قدراتها محدودة، لكنها تتسم بالفاعلية. لماذا؟ حققت أهدافها التي تبنتها، وبنوعية عالية، ودون إهدار مالي، أو بشري بعبارة أخرى نجحت في تخصيص وإدارة مواردها بفاعلية وكفاءة وعلى العكس فقد تكون منظمة كبرى، لها قدرات ضخمة، إلا أن قياس فاعليتها كشف عن ضعف شديد وهدر في الموارد.

القياس هو إذن ترجمة "البناء مركب" من أهداف، ووسائل، وعمليات، ونتائج، تنشط في سياق اقتصادي واجتماعي وثقافي محدد، ويتم تحويل أو ترجمة كل ذلك إلى متغيرات نستطيع رصدها، وتتبعها على مدار زمني، للوقوف على الواقع والتأثير في المستقبل.

ثانياً - إمكانات تطوير مؤشرات القياس في الواقع العربي:

نحن إذن إزاء توظيف للمعرفة الناتجة عن التقييم في اتجاه التغيير، ومن ثم نحن لا ندرس أو نبحت "ظاهرة ثابتة صماء"، وإنما نهتم بتغيرات ومتغيرات ترتبط بكيان أو كيانات ثقافية واقتصادية واجتماعية. الظاهرة إذن في حالة حركة وحراك، القطاع الأهلي يتغير في إدراكاته لأدواره، وإمكاناته وقدراته، وعلاقته بالدولة وعلاقته بالمجتمع. ومن ثم فإن الأدوات التي تستهدف تقييمه وتطويره، لابد أن تتلاءم وتتوافق مع هذه "الطبيعة الدينامية" للقطاع الأهلي. ومن ثم نطرح سمات وإمكانات قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي:

- القياس هو كمي وكيفي.
- له قدرة على المقارنة والتنبؤ.
- يعتمد على مؤشرات يمكن أن نحولها إلى إجرائية operational.
- يصل بنا إلى مؤشرات حاسمة مسئولة عن التغيير للأفضل (الفاعلية).
- يختبر موضوعيا البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.
- له قدرة على "المراقبة" ويتسم بالضبط المنهجي.
- مؤشرات القياس تتجاوب مع الاحتياجات المتغيرة.
- مؤشرات القياس قادرة على رصد القدرات الاستباقية، والاستجابية "للمخاطر" التي يتعامل معها القطاع الأهلي.
- القياس، من منظور مؤشرات، مرن وليس مطلق يمكن أن يتم تصميمه وفقا للسياق الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

- القياس يمكن أن يرصد علاقات سببية وتفاعلات مع أطراف متعددة^(٢٧).

السؤال المهم الذي يمكن إثارته في هذا السياق هو هل يمكن تطوير منظومة من المؤشرات لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، في المنطقة العربية؟

إن التطوير وإعداد منظومة المؤشرات لتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية، هو أمر ممكن فالموضوع هذا يقع في سياق مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكل بلد عربي يصدر في كل عام تقريراً سنوياً يتضمن المؤشرات، ويوجد أجهزة إحصاء قومية تعمل على ذلك. ومن ثم فإن التطور في هذا الاتجاه يتطلب ما يلي:

١. تولي أجهزة الإحصاء المعنية إعداد قواعد بيانات عن القطاع الأهلي ويتم تحديثها.

٢. إن المنظمات الأهلية تبادر بالتوثيق الدقيق لمجالات نشاطها، مصادر إنفاقها، مصادر تمويلها، الفئات المستفيدة، العاملين، المتطوعين وغير ذلك. وفي الدول الغربية فإن التشريعات تفرض عليها توفير بيانات أساسية، توظف لبناء مؤشرات.

٣. تقوم الأجهزة المعنية بنظم الحسابات القومية بمراجعة وضعية الوحدات/الكيانات الأهلية في النظم المتبعة، وفي ضوء الخبرات العالمية يتم التوافق على التصنيف الملائم والتعريفات المحددة

للوحدات ضمن القطاع الأهلي، وليكن نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، هو الذي يتم الاقتداء به (حيث يتواجد نظام حسابات فرعي لتقدير وإضافة قيمة العمل التطوعي).

٤. هناك خبرات في دول أخرى (كندا) طورت من بيانات القطاع الثالث، وأدمجته ضمن القطاعات الثلاثة في نظم الحسابات القومية، من خلال مركز بحثي مستقل بدأ مما هو متاح في الواقع من خلال مسح ميدانية، وتطور الوضع لكي تتوافر لدينا مؤشرات عن المتطوعين والعاملين والإسهام في الدخل القومي وغير ذلك، وبدأت كندا ضمن الدول الثلاثة الأولى في العالم في القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الثالث.

يلعب الوعي بقيمة التوثيق والبحث العلمي دوراً أساسياً في اتجاه بناء منظومة مؤشرات لقياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي. ويصاحب هذا الوعي درجة عالية من الشفافية والإفصاح. ومن المتوقع أن تؤدي الجهود الحكومية والأهلية وبالتعاون مع مراكز البحث والمشورة إلى الكشف بدقة عن القوة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي.

٥. وحتى يمكن أن نصل إلى هذه المرحلة، مهم أن نفكر ونبدع في الوصول إلى مؤشرات - من خلال ما هو متاح ومتوافر - ونقترح أبعاد الكشف عن القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، وبما يتلائم عن رؤية المجتمع المدني في إطار ديناميكي متحرك،

وبما يساير الواقع العربي الذي يشهد تفاعلات داخلية وخارجية،
تجعله في حالة حراك.

ثالثاً - النظريات التي توجه دراسات الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي:

لقد طرحت الأدبيات الغربية، عدة نظريات تهدف إلى تفسير التنوع
والاختلاف في الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث، وقبل
التعرض لهذه الجهود "النظرية" (التي استندت بالطبع إلى تراكم بحثي
ودراسات ومسوح ميدانية)، من المهم إبداء الملاحظات الأولية التالية:

١. إن النظريات التي تفسر الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع
الأهلي، قد تطورت في سياق التساؤل عن لماذا يرتفع تقدير هذا
الإسهام في بعض الدول ويتجه للانخفاض في أخرى؟ بعبارة بسيطة
فإن هذه النظريات تحدد لنا اقترابات لفهم العلاقة بين القطاع الأهلي
والسوق من ناحية، وبينه وبين الدولة من ناحية أخرى، وعلاقته
بالمجتمع (خاصة من منظور الثقة)، ومن ثم هي معنية بتفسير
لماذا يتعاضد الإسهام الاقتصادي والاجتماعي، ولماذا ينخفض؟،
وهي معنية بإبراز التنوع في وضعية القطاع الأهلي.

٢. إن هذه النظريات تتكامل معاً، ويصعب الاعتماد على واحدة فقط،
قد تكون إحداها لها وزن كبير في قدراتها التفسيرية في بلد محدد،
وقد يكون وزنها محدود في أخرى. هنا نتذكر ما نؤكد عليه دائماً

بأننا إزاء ظاهرة تتفاعل في سياق سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي محدد.

٣. الملاحظة الثالثة أن هذه النظريات الغربية التي وجهت الدراسات للقطاع الثالث، ارتبطت بالفرضيات السائدة عن هيمنة آليات السوق الرأسمالي من جهة والديمقراطية من جهة أخرى التي تسمح بالتنوع والتعدد والحريات، وتوجهت في النهاية نحو إحداث التوازن وتحقيق الاستقرار.

٤. الملاحظة الرابعة والأخيرة تذهب بنا للقول أن أمامنا "مساحة" للتفكير والإبداع، لنقد هذه النظريات في الواقع العربي، وتطوير هذا المجال البحثي ليصاغ نظريات أخرى تسهم في التفسير. ومهم أن نتذكر أن الوصول لهذه المرحلة يتطلب توافر قواعد بيانات لها مصداقية، تستند إلى تعريفات محددة وتصنيف واضح لهذه المنظمات التي يضمها القطاع الثالث.

ما أهم النظريات التي لها قدرة تفسيرية؟

أ. أن أولى النظريات تسمى "إخفاق الحكومة وإخفاق السوق"، وهي تعد النظرية المهيمنة على الأدبيات الغربية. نقطة البداية فيها ترتبط بالاقتصاد (الرأسمالي)، فهناك نواقص ومحددات ترتبط بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، تتمثل في قدرة السوق على توفير سلع عامة للجميع. إلا أن التفاوتات في القدرات الشرائية، يدفع الحكومة للتدخل الاقتصادي وتوفير "سلع عامة". ما يحرك

هذه النظرية هو إخفاق السوق، وإخفاق الحكومة في إشباع احتياجات المجتمع المتنوعة، خاصة إذا ارتبطت بمجتمع متنوع غير متجانس. القطاع الثالث في هذه الحالة (وهو ينشط في مواجهة سوق رأسمالي "متوحش"، وحكومة لا توفر لها السلع والخدمات العامة لمواجهة الاحتياجات) يتوجه بقوة نحو إشباع هذه الاحتياجات.

وتركز هذه النظرية على الدور الذي يلعبه القطاع الثالث لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية، والنظرية هذه تهتم بالأقليات والمجموعات السكانية التي قد تنتمي لأصول إثنية أو دينية أو عرقية، التجانس السكاني محدود أي يشهد درجة عالية من التنوع ترتب تنوعا في الاحتياجات. التوقع الذي ترصده النظرية المذكورة (إخفاق السوق وإخفاق الحكومة) هو نمو القطاع الثالث، وتمتعه بقوة اقتصادية واجتماعية.

ب. نظرية أخرى تتعامل مع إخفاق السوق والدولة، ولكن من منظور مختلف، وهو توافر رواد ومبدعين لديهم حافز قوي لتأسيس منظمات أهلية تهتم بإشباع احتياجات مجتمعية في مجتمعات تشهد منافسة دينية وطائفية ودرجة أعلى من عدم التجانس السكاني، فتنشأ وتنمو منظمات - ما بين السوق والدولة- تقدم خدماتها الصحية والتعليمية والرعاية لهذه القطاعات من السكان. والنظرية السابقة يطلق عليها supply side، أي أن الجانب الرئيسي لها هو توفير الإمدادات (السلع والخدمات) لقطاعات من السكان محرومة منها.

ج. أما نظرية الثقة فهي تركز على بعد آخر يرتبط بتنامي المسؤولية المجتمعية. فالقطاع الخاص الهادف للربح يوفر السلع والخدمات بأسعار مرتفعة للغاية، وتلك التي تتوافر بأسعار معقولة قد لا يثق المجتمع - أو قطاعات منه - في جودتها ونوعيتها. ويحدث نفس الشك أو عدم اليقين في خدمات الحكومة (المدارس الحكومية مثلاً)، ويحدث إقبال مجتمعي على خدمات أو سلع يقدمها القطاع الثالث، باعتباره غير هادف للربح، وإن حقق عائد ربحي فهو يمول ويطور من نفس الخدمات التي يقدمها. المسؤولية المجتمعية في حالة النظرية هذه، تدفع لتنامي قوة القطاع الأهلي - من المنظور الاقتصادي والاجتماعي - وتكتسب ثقة المواطنين، مما يؤثر إيجاباً على القطاع الثالث.

د. نظرية "دولة الرفاهية"، تتسم بالحدثة النسبية (التسعينيات من القرن العشرين)، ومحور اهتمامها الرئيسي هو السياسات العامة public policy حين يتزايد إنفاق الدولة على السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان وتتطور نوعية الخدمات التي تقدمها أو تغطيها الدولة خاصة في الصحة والتعليم، ينكمش نمو القطاع الثالث ويتواجد لسد الثغرات (لاحظ هنا أن دول مجلس التعاون الخليجي ينكمش فيها حجم المنظمات الأهلية التي تقدم الخدمات الصحية، ويتركز في بعض الأحيان في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة وهو قطاع تطور بشكل كبير في دول الخليج خارج الدولة وخارج القطاع الخاص).

هـ. نظرية الاعتماد المتبادل، تخرج عن النظريات السابقة التي افترضت أشكالاً من الإخفاق من جانب الدولة والسوق، وافترضت أحياناً أخرى أشكالاً من المنافسة أو الصراع بين الأطراف للتعامل مع احتياجات غير مشبعة.

إن هذه النظرية أو الاقتراب التحليلي المذكور، يركز على العوامل المهيئة لشراكة partnership بين الأطراف. فالقطاع الثالث يحتاج إلى مساندة من الحكومة (سياسية وتشريعية)، وإخفاق السوق في إشباع جانب من الاحتياجات المجتمعية، يجعله حريص على مساندة القطاع الثالث (لاحظ هنا أن قوى السوق تدرك أهمية الاستقرار الاجتماعي والسياسي) ومن ثم فإن القطاع الخاص يساند ويمول جانب من منظمات المجتمع المدني، بل وبعض الشركات الخاصة الكبرى تؤسس منظمات ومؤسسات أهلية، وهو ملمح يتصاعد في بعض الدول العربية أيضاً^(٢٨).

إن نظرية الاعتماد المتبادل تفسر تنامي القوة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، بإدراك الأطراف الفاعلة للقيمة المضافة من الشراكة، والتعاون والتضامن في مواجهة الاحتياجات المجتمعية. وفي نفس السياق برز مفهوم الشراكة على المستويين العالمي والإقليمي للتأكيد على قيمة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي في مواجهة التحديات التنموية.

و. إلى جانب الأطروحات الأربعة السابقة، التي تسعى لتفسير مدى القوة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الثالث، طرحت الأدبيات العربية - مبكراً - اقترابات مهمة، تربط ما بين طبيعة النظام السياسي ووضعية القطاع الأهلي في المنطقة العربية^(٢٩). إن توزيع طبيعة النظم السياسية على متصل continuum، يتضمن نظم سلطوية في طرفه الأول ونظم ديمقراطية مفتوحة أو مراقبة على الجانب الآخر (وبدرجات مختلفة)، هو أمر يسهم في تفسير حركة نمو القطاع الأهلي العربي. وإلى جانب طبيعة النظام السياسي، فإن الأدبيات العربية اهتمت بتأثير الدور الذي لعبته السياسات الاقتصادية (سواء من منظور العولمة وفتح الحدود بين التجارة الدولية، أو من منظور الحريات والديمقراطية والقيم العالمية) في اتساع أو محدودية القطاع الأهلي^(٣٠). فالأخير تطور دوره حين تبنت بعض الدول العربية سياسات الخصخصة، وبالتالي كان تراجع الإنفاق العام على الصحة والرعاية الاجتماعية على وجه الخصوص، عاملاً رئيسياً لتفسير اتساع الخدمات الصحية في القطاع الثالث. ومن نفس المنظور الاقتصادي والاجتماعي، فإن الدول الريعانية البترولية، التي توفر التأمينات الصحية والرعاية، لم تشهد نفس النمو في القطاع الأهلي.

اهتمت الأدبيات العربية أيضاً بطرح التاريخ الثقافي والاجتماعي، في سياق تفسير القوة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، بل وفي تفسير الاتساع غير المسبوق في أحد أنماط أو مجالات نشاط القطاع الأهلي (النمط الخيري التقليدي الذي يستند إلى

الوازع الديني)، من جانب آخر هناك عشرات من أكبر المؤسسات والجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي، تركز على الإغاثة الإسلامية (سواء في المنطقة العربية أو في الدول الإسلامية)، وهو نمط يحتاج إلى دراسات متعمقة لتبيان القوة الاقتصادية والاجتماعية لمنظمات أهلية عربية "عابرة للحدود" تستند إلى العقيدة^(٣١).

العامل الآخر الذي طرحته التنظيرات العربية لتفسير قوة أو محدودية القطاع الثالث، هو ارتباطه بالطبقة المتوسطة، والتي تشكل العمود الفقري لهذا القطاع. كذلك كان طرحنا للعلاقة بين الحراك الاجتماعي والسياسي في بعض الدول العربية وبين القطاع الأهلي^(٣٢).

بإيجاز يمكن القول أن الجهود "التنظيرية" التي اتجهت لتفسير مدى فاعلية القطاع الثالث من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، قد طرحت تفسيرات متعددة ترتبط بطبيعة النظام السياسي القائم، والتوجهات الاقتصادية للنظام، والتاريخ الثقافي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، والذي أسهم في صياغة خريطة أدوار هذه المنظمات بالإضافة إلى تأثيرات العولمة بكل وجوها - الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية - نحن إزاء "منظومة متكاملة من العوامل، كل عامل فيها له وزن يختلف عن الآخر، ولكن لها قوة تفسيرية.

إن اختبار النظريات الغربية، والاقتربات العربية - التي استندت إلى تراكم معرفي تحقق في عقدين - يحتاج إلى مراجعته في الواقع، وعلى مدى زمني طويل نسبياً، ولعل مؤشرات قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، تقترب بنا أكثر من هذا الواقع.

رابعاً- نماذج تطبيقية لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي:

إن محور اهتمامنا في هذه النقطة الأخيرة التي يتناولها الفصل الثاني من هذه الدراسة هو إبراز نماذج تطبيقية لقياس إسهام القطاع الثالث، بما يضمنه من منظمات متنوعة، في توليد الدخل القومي.

ما يهمنا هنا بشكل خاص هو عملية القياس في حد ذاتها، وتضمنين هذا القطاع في نظم الحسابات القومية، وأهم المشروعات العالمية ومراكز البحوث التي أسهمت في إبراز القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الثالث.

١. في التسعينيات من القرن العشرين، ومع تصاعد الاهتمام العالمي بالمجتمع المدني، وفي الوقت ذاته انعقاد مؤتمرات عالمية منتالية تتعلق بقضايا وتحديات تنموية وحقوقية، اتجهت الأمم المتحدة نحو توجيه جهود ضخمة - وبالتعاون الوثيق مع مراكز بحثية عالمية - لإعداد دليل المؤسسات غير الربحية في نظم الحسابات القومية. الدليل الأول صدر عام ١٩٩٣ من قسم الاحصاءات الاقتصادية

(في الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة) واستهدف إعداد "توجيهات" لدول العالم بشأن تضمين بيانات عن "المؤسسات غير الربحية" (القطاع الأهلي) في إطار نظم الحسابات القومية S.N.A.

في ذلك الوقت كان إدراك المنظمة العالمية لقوة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي (لما عبرت عنه المنظمة "بالمؤسسات/المنظمات غير الربحية" NPOs)، واستهدفت لفت الاهتمام "لتحسين البيانات المتاحة عن قطاع يزداد أهمية، لكنه في كثير من الأحيان عرضة للتجاهل أو هو أقل تطوراً من أجزاء أخرى كثيرة في عملية جمع بيانات الحسابات القومية".

في مرحلة تالية وفي عام ٢٠٠٥، صدر "دليل المؤسسات غير الربحية في نظم الحسابات القومية"، ليكون المصدر الأهم والأكثر تطوراً، فيما تعلق بتطوير بيانات هذه المؤسسات، وتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الثالث، وتم بالفعل اختبار الدليل - قبل طرحه عالمياً - في ١١ بلداً تختلف في مستويات التنمية^(٣٣).

إن الفارق بين الدليل الأول (١٩٩٣)، والثاني (٢٠٠٥)، هو أن الأخير تضمن حساب فرعي للمنظمات غير الربحية، ويوفر صورة شاملة لمجموعة المنظمات في هذا القطاع، وذلك كبديل عن دليل ١٩٩٣، الذي وزع أنشطة كثيرة ومتنوعة للمؤسسات غير الربحية على قطاعات متعددة في نظام الحسابات القومية (مثال ذلك أن المنظمات الأهلية، أو غير الربحية - بتعبير الدليل العالمي - إذا كانت تتلقى دعماً حكومياً، فإنها تدخل في الحسابات القومية ضمن

الحكومة، وفي مثال آخر إذا اعتمدت المنظمة كلية على المتطوعين والهبات الخاصة يضيفها النظام الأوروبي ضمن قطاع الأسر المعيشية).

إن دليل الحسابات القومية للمؤسسات غير الربحية، الذي صدر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، قد تحدث عن إيجابيات لإتباع الحسابات القومية في دول العالم، للمنهج الجديد لإبراز القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الثالث ككل. ومن ثم فإن الدول المتقدمة، التي اتبعت هذا الدليل مثلاً، أوضحت أن نسبة من ٧% إلى ١٠% من العمالة غير الزراعية تعمل في القطاع الثالث، وأبرزت أيضاً أن نسبة إسهام هذا القطاع في الدخل القومي تتراوح ما بين ٥% إلى ١٣%.

يهمنا في هذا السياق الإشارة إلى أن الدول العربية لم تتبع هذا النموذج التطبيقي المتميز (عام ٢٠٠٥)، وإنها لازالت تسير على النهج المبسط، وهو توزيع المنظمات غير الربحية على قطاع الحكومة إذا كانت تتلقى التمويل منه (كأحد المصادر) أو دمجها في قطاع الأسر المعيشية (حين يكون عمل تطوعي خيري) أو في القطاع الخاص (حين يحصل على مقابل ولو رمزي للخدمات والسلع) لقد لفت اهتمام الكاتبة هذا التجاهل العربي للدليل الحديث (٢٠٠٥)، ومن ثم في ورشة عمل مجموعة خبراء تبين أن هناك جهود بالفعل قائمة منذ عام ٢٠٠٢، وتم عقد تدريب خاص لمجموعات من الخبراء العاملين في الأجهزة الإحصائية القومية (العربية)، ولكن لم تتغير وضعية البيانات^(٣٤).

إن دليل الحسابات القومية للمؤسسات غير الربحية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، يدرك ويعترف أن هناك إشكاليات لا تزال تواجه الدول النامية تتمثل في المفهوم ثم التصنيف، وإشكالية قياس ناتج المؤسسات غير الربحية لأن البعض منها صعب تقديره بالقيمة السوقية، لكنه يشجع على البدء في تحسين المعلومات.

إن الدليل الذي نتعرض له كنموذج عالمي تطبيقي لتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية، يتسم بعدة ملامح من شأنها تطوير الموضوع محل اهتمامنا، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- تأكيد أهمية تواجد حساب فرعي للمؤسسات غير الربحية، وبشكل مستقل، حتى تدرك جميع دول العالم القوة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الثالث.

- الحاجة إلى معلومات أفضل عن القطاع، وهو ما يستلزم تعريفه بالسّمات (طرحناه من قبل) لكي يكون التعريف قانوني ومحايد يمتد إلى دول العالم، فيمكننا من المقارنة، ويعتمد نظام للتصنيف (طرحه الدليل في سياق مجموعات رئيسية لأنشطة القطاع الثالث، وأخرى فرعية).

- اعتمد الدليل العالمي على أن "الوحدة المؤسسية" هي وحدة التحليل، كما اعتمد على تصنيف النشاط في الصحة، التعليم، حماية البيئة وغير ذلك، واعتبر أن النشاط الذي يستهلك أكبر حصة من القيمة المضافة أو الناتج الإجمالي أو العمالة هو

أساس التصنيف (بمعنى أنه حين تتعدد الأنشطة في المنظمات الأهلية، يتم تمييز النشاط الغالب من منظور الإنفاق أو الناتج...).

- تضمن "دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية"، كل الإجراءات التي من شأنها تحسين وتطوير البيانات من جانب ثم الإجراءات والتفاصيل الأخرى التي ينبغي أن تتبعها نظم الحسابات القومية من جانب آخر.

- بالطبع هناك مشاكل في تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، أشار إليها الدليل، إلا أنه رغم ذلك يشجع على الأخذ بتوجيهات هذا الدليل. من المشاكل التي يمكن التعرض لها: كيف يمكن تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمات الحقوقية والتي تنشط في التثقيف الاجتماعي والسياسي؟ وكيف نتعامل مع منظمات تطوعية غير ربحية تطرح علينا "كيانات" يكونها أفراد أو مجموعات لتحقيق مصالح اقتصادية (مثل جمعيات رجال الأعمال)؟ ما موقع التعاونيات في هذا التصنيف حين تعمل كمنظمات إنمائية مجتمعية أكثر منها مؤسسات تجارية؟ ما معايير التمييز بين الجامعات والمعاهد غير الربحية والأخرى العامة، أو التي تعمل على أساس تحقيق الربح؟

- معايير كثيرة تضمنها الدليل العالمي، لاستهداف تضمين القطاع الثالث، ضمن الحسابات القومية على نحو يؤدي إلى اتساع طاقة نظام الحسابات القومية، خاصة وأن الألفية الثالثة قد

طرحت عدة مفاهيم لها طبيعة اقتصادية، تغير في وضعية القطاع الثالث. من هذه المفاهيم: الشراكة، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، التمكين، رأس المال... وغير ذلك.

خلاصة القول أن الدليل العالمي للمؤسسات غير الربحية في نظم الحسابات القومية والذي صدر عام ٢٠٠٥ عن الأمم المتحدة، سعى لتحسين نظم المعلومات، وإبراز الطبيعة المتميزة للقطاع الأهلي، واقترح نهجا متماسكا وواضحا لإبراز القوة الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع، وتمكنت دول غربية كثيرة من تطبيق هذا النهج.

٢. النموذج الثاني الذي نتناوله هو خبرة المشروع الدولي المقارن الذي تبنته جامعة Johns Hopkins الأمريكية لتقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث هذا النموذج يهمننا إلقاء الضوء عليه لعدة أسباب:

- لعل أهم الأسباب التي تدفعنا للاهتمام بهذا المشروع هو أنه الأول في الأدبيات العلمية المعنية بهذا الموضوع (نقطة البداية عام ١٩٨٩)، وأن المبادرة بهذا المشروع العالمي جاءت "من مركز المجتمع المدني" بالجامعة المذكورة، حين بدأ ١٣ خبير من دول مختلفة (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، المجر، إيطاليا، تايلاند، اليابان، مصر، البرازيل، غانا....) للعمل كفريق واحد، في اتجاه التوافق حول

مفهوم محدد للمجتمع المدني، وتصنيف الأنشطة التي تضمه، وذلك في ضوء وضعية القطاع الثالث ككل، في مختلف مناطق العالم.

- البعد الثاني الذي يبرز أهمية هذا النموذج، أنه تدرج عبر عدة سنوات، وفي مراحله متتابعة، لتطبيق ما أسفر عنه المشروع، لتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الثالث. المرحلة الأولى استمرت من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧، ثم بدأت المرحلة التالية لتتوسع وتضم عدد أكبر من دول العالم (٣٧ دولة) ثم الثالثة التي انتهت عام ٢٠٠٣، وكانت تضم من المنطقة العربية: مصر، لبنان، المغرب. وفي المرحلة الثالثة هذه التي ضمت ثلاث دول عربية، كانت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية هي الشريك الرئيسي فيها.

- المرحلة الأخيرة للمشروع ٢٠٠٣-٢٠٠٦، اتجه خلالها المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز، إلى الأخذ في الاعتبار تطور تكنولوجيا الاتصال وإمكانات هذا الفاعل الجديد "الفضاء الإلكتروني" في نشر المعلومات والأفكار والنتائج من جهة، وتأسيس ما تم تسميته civil society satellite من جهة أخرى، ليؤسس شبكة عالمية من الباحثين والنشطاء.

- إن تواجد وجهين للمشروع: نظري وتطبيقي، قد دفع مع السنوات الأولى للألفية إلى تحقيق ثراء في الأدبيات من ناحية، وتطبيق عملي له من ناحية أخرى في عشرات من دول العالم، وكذلك

تعاون وثيق بين "مركز المجتمع المدني" في جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، والأمم المتحدة (قسم الإحصاءات الاقتصادية) لإعداد دليل المؤسسات غير الربحية ضمن الحسابات القومية (٢٠٠٥)، والذي تم تناوله فيما سبق.

- إن المشروع العالمي المتميز الذي نتناوله، قد أصدر عشرات من الإصدارات (بدأت منذ عام ١٩٩٣ في إطار كتيبات عن كل بلد تضمنتها المرحلة الأولى منها مصر)، وطرحت للمرة الأولى التعريف بالسماوات لمفهوم المجتمع المدني (والذي أخرج الأحزاب السياسية لسعيها إلى السلطة)، كما طرحت إشكالية التصنيف ثم تقديم تصنيف يضم ١٢ مجموعة رئيسية يتفرع عنها أنشطة أخرى (وسبق تناولها في هذا العمل)، ثم سلسلة إصدارات عن نتائج تطبيق المشروع الدولي، وفي إطار مقارنة.

- إن أحد أسباب أهمية نموذج المشروع الدولي المقارن، أنه مثل مختلف أقاليم العالم، شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، واستند طوال مرحلته إلى الحوار بين مختلف الأطراف، والأخذ في الاعتبار خصوصية وضعية الدول النامية (ومن بينها الدول العربية). وكان التوافق والمرونة متطلبات أساسية للوصول إلى أبعاد المفاهيم، وتصنيف الأنشطة.

- كانت هناك صعوبات كثيرة تواجه الباحثين من الدول العربية (الكاتب من بينهم) والدول النامية، أعاقَت تضمين العمل الرئيسي (عن تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع

الثالث) نتائج تطبيق مؤشرات القياس، بسبب غياب البيانات في المنطقة العربية، ومن ثم كان هناك إصدار مستقل للدول النامية، اعتمد على بعض المؤشرات المتوافرة الكمية والكيفية. وأبرز هذا العمل "محنة البيانات" من ناحية، واختلافات التصنيف وفقاً للقانون من ناحية أخرى، بالإضافة إلى الكشف عن "هيمنة" الرؤية الخيرية للقطاع الأهلي (في التسعينيات) والتأثير القوي للثقافة والقبلية والعصبيات والطائفية على وضعية القطاع^(٣٥).

إذا كان ما سبق يطرح أهمية هذا النموذج التنظيري والعملي، في إطار تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، فإن ما يلي يمثل جانب من النتائج لتطبيق مؤشرات قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي توافرت فيها البيانات:

- القطاع الثالث في ٧ دول فقط (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المجر) هو قوة اقتصادية كبرى، يوفر فرص عمل لحوالي ١١,٨ مليون شخص، وبما يعادل وظيفة من كل ٢٠ فرصة عمل، و ١ إلى ٨ من الوظائف الخدمية تحديداً.
- القطاع الثالث يستفيد من المتطوعين، في هذه المجموعة من الدول التي تكاملت فيها البيانات، وقيمة عملهم تعادل ٤,٧ مليون شخص يعملون كل الوقت.

- الإنفاق من جانب القطاع الثالث في سبع دول فقط يصل إلى ٦٠١,٦ بليون دولار، وهو ما يعادل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول (ويزيد ٤ مرات على إنفاق شركة جينرال موتورز الأكبر في العالم).
- القطاع ينمو بسرعة كبيرة فقد وفر ١٣% من فرص العمل في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة (والتي تراكمت بياناتها على مدار ١٠ سنوات ١٩٨٠-١٩٩٠).
- الولايات المتحدة الأمريكية سجلت القطاع الأكبر بالمفهوم المطلق (أي العدد) وبالمفهوم النسبي (٦,٨% من قوة العمل تنشط في القطاع الثالث). وفي فرنسا وألمانيا وبريطانيا تراوحت نسبة توفير فرص العمل في منظمات القطاع الثالث ما بين ٣% و ٤% وفي المجر أيضا وفر هذا القطاع (الذي كان غائبا لعدة عقود) فرص عمل لأكثر من ٣% من العاملين في مجال الخدمات.
- ثلاثة أرباع الإنفاق في الدول السبعة التي توافر عنها بيانات كاملة يتركز في ٤ مجالات، وهي: التعليم والبحث، الصحة، الخدمات الاجتماعية، الثقافة والفنون والإبداع. وفي كل من بريطانيا واليابان فإن النشاط الغالب على المنظمات - ضمن القطاع الثالث - هو التعليم. بينما في الولايات المتحدة وألمانيا فإن الصحة هي أكبر نشاط، وفي المجر الثقافة والفنون.

- حوالي ١٠% من مصادر تمويل القطاع غير الربحي مصدره التبرعات الخاصة، وهو في الولايات المتحدة وحدها ٢٠%. ويأتي بعد ذلك بيع السلع والخدمات ثم الدعم الحكومي (٤٣%)، وترصد النتائج التفصيلية للمشروع في الدول السبعة (التي توافرت عنها البيانات) أن الحكومة هي أحد المصادر الرئيسية للتمويل، خاصة حين تكون هناك شراكات قوية وإسناد خدمات (ألمانيا وفرنسا) وبشكل خاص في مجال الصحة^(٣٦).

إن نتائج المشروع الدولي المقارن لتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية، قد أسهم بشكل كبير في إبراز جدوى القطاع الثالث ومثلت التراكمات المعرفية المتتالية أهمية كبيرة في قياس قيمة التطوع، وقيمة الخدمات الاجتماعية والثقافية التي يقدمها هذا القطاع، ودوره في توفير فرص عمل، وتقدير قيمة الموارد المالية المتاحة له، وأعداد المستفيدين. وأبرزت الدراسات المتتالية التعاون والشراكات بين القطاع الأهلي والحكومة من جانب، وبينه وبين القطاع الخاص، وكذلك بينه وبين المجتمع.

يتبقى الإشارة في نهاية طرح هذا النموذج إلى بعض الملاحظات النقدية والتي من المهم لنا في المنطقة العربية أخذها في الاعتبار:

أولها: أن المؤشرات الكمية التي اعتمدت عليها دراسات هذا المشروع الدولي المقارن، استندت إلى حركة دائمة ومتطورة لتحسين البيانات وإتاحتها للجميع. إلا أن "الإغراق" في الاهتمام بالأرقام والنسب المئوية، قد "حجب" بعض الأدوار

المهمة للقطاع الأهلي من أبرزها: التأثير في عملية صنع السياسات، المشاركة في الشأن العام، الدور الحقوقي والدفاعي، الانعكاسات على عملية الديمقراطية، المعايير الحاكمة لاختيار الفئات المستهدفة... وغير ذلك.

ثانيها: أن إتاحة البيانات والمعلومات، لأجهزة الإحصاء الرسمية أو لمراكز بحثية، يتم في الدول - التي كانت موضع دراسات متقدمة للمشروع - وفقاً للقانون. فالقواعد القانونية تفرض إتاحة البيانات بكل شفافية ومصداقية للأجهزة الحكومية المعنية والمجتمع. وهو أمر نفتقده في المنطقة العربية.

ثالثها: أن تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، اعتماداً على المؤشرات التي اعتمد عليها النموذج السابق، (وأهمها: قيمة التطوع، فرص العمل، الإنفاق، أولويات النشاط، توليد الدخل) لا تعني "اقتباسها" كما هي، أو "الانتظار" حتى تتوافر البيانات، ولكنها تعني أن هناك جدوى كبرى من العمل في هذا الاتجاه، وأن هناك مؤشرات أخرى - وقد تكون أكثر أهمية- ترتبط بالسياق الثقافي والاقتصادي والاجتماعي لكل بلد.

ويبقى أن ننظر بالتقدير لهذا المشروع من منظور: قيمة العمل الجماعي الذي استند إليه، والتنوع والتعدد في تمثيل المشروع لدول العالم، والمراحل الثلاثة الرئيسية التي تضمنها، والدأب والاستمرارية لمشروع تجاوز ١٥ عاماً، تحرك بتدرج وبخطوات محسوبة، وفي اتجاه تراكمي لتطوير القطاع الثالث.

الفصل الثالث

واقع وإمكانات قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية
في دول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الثالث

واقع وإمكانات قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي

في هذا الفصل، ننتقل إلى دول مجلس التعاون الخليجي، في دراسة حالة للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي. هذا القطاع - الذي نعبر عنه بالثالث- يتفاوت بين بلد وآخر في حجمه، قدراته، إمكاناته، وفي مستويات ثقافة التطوع والعطاء، وقد ذكرنا من قبل أن هذه الاختلافات تكون قائمة داخل نفس الدولة وفي نفس المجتمع. ولكن هناك ما هو مشترك في ملامح علاقة هذه المنظمات بالدولة وطبيعة التشريعات من جانب، وعلاقتها بالمجتمع من جانب آخر. لقد تشكلت الملامح الخاصة بالقطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي، من "رحم" الدولة الريعية وتوجهات السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية - كما سيرد فيما بعد- وتشكلت أيضا في سياق ثقافي واجتماعي محدد، يعطي "للعطاء الخيري" الأهمية الأولى لمساندة الفقراء والمحتاجين، ورسم الملمح الرئيسي للقطاع الأهلي.

إن أهمية تناول دول مجلس التعاون الخليجي - كدراسة حالة- لإمكانات تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، تكتسب مصادرها من عدة اعتبارات بعضها يتعلق بأبعاد نظرية، وبعضها الآخر يكتسب أهميته من الواقع وإمكانات تطويره.

أ. من ناحية فقد تناولت الأدبيات العربية، من منظورات مختلفة القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي، اهتمت بالحجم، ونمو

القطاع، وثقافة التطوع، والبيئة التشريعية، وتوجهات القطاع الخاص، وغلبة الخيرية والرعاية على التنمية. إلا أن الأهم هو تراكم دراسات ميدانية عن الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة، وكشفت عن نتائج مهمة، تدفع إلى تعميق دراسة القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي في دول الخليج العربي. من بين محصلة النتائج:

- دعم حكومي قوي يتدفق إلى القطاع الأهلي، بنسب مختلفة، لكنها هي الأعلى في المنطقة العربية.
- بروز القطاع الخاص، في سياق المسؤولية الاجتماعية، كمصدر آخر رئيسي لتمويل المنظمات الأهلية في دول الخليج العربي.
- تواجد عشرات من مؤسسات التمويل والمنظمات الإغاثية في منطقة الخليج العربي، ولها توجه إسلامي خارج الحدود.
- استمرارية الملمح الخيري للمنظمات الأهلية في دول الخليج ومحدودية المنظمات التنموية.
- ارتفاع متوسط عدد العاملين في المنظمات الأهلية الطوعية، وارتفاع أجورهم بشكل يفوق المتوسط العام في الدول العربية.

- كشفت الدراسات الميدانية في دول مجلس التعاون الخليجي، عن أن قضية التمويل هي أهم عائق من وجهة نظر الجمعيات الأهلية. وهي مفارقة مهمة تستلزم الدراسة.

- توافر قناعة، استناداً إلى الدراسات السابقة، بأن ثقافة التطوع volunteering أقل أهمية من العطاء الخيري giving ، وبالتالي تدفق التمويل لفعل الخير احتل مكانة أكبر عن التطوع بالوقت والجهد.

إن العوامل المهمة السابقة التي كشفت عنها الدراسات الميدانية في دول مجلس التعاون الخليجي، تدفع إلى التأكيد على ضرورة التركيز على القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، والبحث في إدارة تخصيص الموارد لهذا القطاع، والوقوف على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لها.

ب. من جانب آخر فإن هناك اعتبارات عملية ترتبط بتحديات التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي، تضيف أهمية خاصة على دراسة القطاع الأهلي، من منظور الإسهام الاقتصادي والاجتماعي.

أهم هذه التحديات، التي كشفت عنها الدراسات الحديثة للمخاطر التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي^(٣٧)، التركيبة السكانية التي ترتفع فيها نسبة العمالة الوافدة، مع تأثيراتها الثقافية والقيمية والاجتماعية، ومخاطر تهيش النساء، ومخاطر البطالة وتوفير

فرص عمل للشباب، العنف، التفكك الأسري، التهميش الاجتماعي لبعض الفئات. هذه وغيرها تستدعي تغيير السياسات الاجتماعية من الرعاية إلى التمكين، وتبني آليات الدمج الاجتماعي، وإعلاء قيمة العمل والإنتاج. وتستدعي أيضا تفعيل دور المنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتقييم برامجها وسياساتها، في اتجاه صياغة رؤى واضحة لأولويات قضايا المجتمع، وبناء شراكات فاعلة.

وفي هذا السياق تبرز أهمية التقييم وجهود صياغة مجموعة مؤشرات، تستهدف قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية. ومن ثم فإن هذا يتطلب منا طرح ومناقشة عدة أمور، أبرزها:

- ملامح موجزة للقطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي.
- التوجهات العامة لبرامج المنظمات الأهلية.
- العلاقة بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة وبين القطاع الأهلي.
- متطلبات قياس فاعلية المنظمات الأهلية في ضوء الواقع.
- القضايا المركزية التي نحتاج التركيز عليها للتعرف على الفاعلية.
- المؤشرات الكمية والكيفية التي يمكن أن نعتمد عليها.
- محصلة الدراسة الميدانية الاستطلاعية بخصوص مؤشرات القياس.

أولاً - ملامح القطاع الأهلي وتوجهاته في دول مجلس التعاون الخليجي:

نحن نستهدف في هذا البعد بلورة ملامح القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو مدخل رئيسي للوقوف على أولويات مجالات نشاطه، أو التوجهات العامة للقطاع لكي نصل إلى المؤشرات التي تحدد فاعليته.

من المهم بداية الإشارة إلى أن صياغة خريطة المنظمات الأهلية، في اللحظة الحالية، من شأنها أن توفر لنا أدوات منهجية يتم توظيفها لقياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي. لماذا؟ لأنها تكشف عن ملامح الواقع من خلال مؤشرات كمية وكيفية، وتبرز ثغرات قائمة في البناء المعرفي للمنظمات الأهلية من منظور قواعد البيانات وإمكانات التصنيف. الأمر الآخر أن فهم ملامح الظاهرة في إطارها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي يتحقق من خلال طرح خريطة المنظمات الأهلية، إذ أنه يكشف عن الخصوصية الثقافية لدول مجلس التعاون، ولامح التغير في مقابل الاستمرارية.

١. السياق التاريخي: يهتم "باللحظات الزمنية" التي تم فيها تأسيس الجمعيات الأهلية، فهذه اللحظات ترتبط باحتياجات مجتمعية ومتغيرات جديدة، تدفع "الأهالي" إلى التجمع من خلال روابط وأطر، تحقق أهداف محددة. وإذا كانت مصر، ثم دول المشرق العربي والمغرب العربي، قد شهدت أولى الجمعيات الأهلية عام ١٨٢١ في مصر، ثم في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تم تأسيس عدد كبير ومتنوع في المناطق المذكورة، فإن ذلك كان

بشكل رئيسي انعكاس للدفاع عن الذات والهوية في مواجهة الاحتلال الأجنبي، والإرساليات التبشيرية الدينية (ومن ثم فإن التعليم كان أحد المجالات ذات الأولوية للجمعيات). في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن البيانات المتوافرة تقول أن كل من الكويت (١٩١٣- الجمعية الخيرية)، والبحرين (١٩١٠- النادي الإسلامي، ثم النادي الأدبي ونادي البحرين الرياضي - ١٩١٩) قد شهدتا تأسيس أولى الجمعيات في منطقة الخليج، وتبع ذلك المملكة العربية السعودية (في الثلاثينيات- الجمعية الخيرية)*، ثم في مرحلة متأخرة نسبيا - في السبعينيات من القرن العشرين- تم تأسيس الجمعيات في سلطنة عمان (١٩٧٢)، والإمارات العربية المتحدة (تسجيل ٤ جمعيات نسائية) عام ١٩٧٤ مع صدور القانون الاتحادي للجمعيات ذات النفع العام (رقم ٦ لسنة ١٩٧٤)، ثم قطر عام ١٩٧٦. إن التطور التاريخي لحركة الجمعيات الأهلية، في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن منظور علاقته بموضوع الدراسة يلقي الضوء على عدة عوامل:

أولها: أن البعد الخيري ومساعدة الفقراء والمحتاجين كان ملمحا أول لها في بعض دول الخليج.
ثانيها: أن النوادي الثقافية والأدبية والرياضية كانت ملمحا رئيسيا في تأسيس الجمعيات بالبحرين، وهو محصلة للموقع الجغرافي والانفتاح على التيارات الثقافية والتعليم في وقت مبكر.

* هناك بعض المراجع التي تشير إلى أن أول جمعية في المملكة العربية السعودية والتي حملت رقم (١) في التسجيل القانوني كانت الجمعية الخيرية النسائية بجدة (١٣٨٣/٢/١٢هـ).

ثالثها: أن الستينيات ثم السبعينيات على وجه الخصوص شهدت تأسيس منظمات نسائية في غالبية دول مجلس التعاون خاصة الكويت والبحرين ثم دولة الإمارات العربية، إلى جانب اهتمام مبكر بذوي الاحتياجات الخاصة، وكانت خطوة استباقية من جانب المنظمات الأهلية.

ومن منظور التطور التاريخي، من المهم تسجيل ملاحظة أن معدلات نمو الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي قد تسارعت نسبيا منذ العقد الأخير من القرن العشرين ثم في الألفية الثالثة، وقد ارتبط بذلك عدة عوامل، نتلخص فيما يلي:

- متغيرات عالمية اتجهت إلى إلقاء الضوء على "فاعل جديد" في التنمية البشرية وهو المجتمع المدني أو الجمعيات الأهلية وطرح الشراكة ثم المسؤولية المجتمعية وغيرها من المفاهيم التنموية.
- متغيرات إقليمية ترتبط بدول مجلس التعاون، وعكسها الخطاب السياسي والإعلامي، فرضت وعيا جديدا وإدراكا مختلفا لأدوار الدولة والمجتمع المدني، تدفع إلى درجة من النزوع إلى المشاركة المجتمعية.
- وهنا نشير إلى عامل آخر مهم، يرتبط بزاوية اهتمامنا بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، وهو التغير في توجهات السياسات الاجتماعية للدولة، بما يعكس تراجع الإنفاق النسبي وتخصيص الموارد.

لقد حدث تراجع في مفهوم "الدولة الراعية" لكل شيء في حياة المواطن في دول مجلس التعاون الخليجي، وأصبحت اللحظة التاريخية تستدعي "شركاء" لمواجهة التحديات التنموية.

٢. حجم القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي: إن عدد المنظمات الأهلية هو أحد المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها للكشف عن عدة أمور، أبرزها الميل إلى المشاركة في الشأن العام، والعلاقة بين العدد/النمو وثقافة التطوع، والكشف عن "سماحة" التشريعات مع المشاركة العامة، باعتبار أن القوانين قد تحد من المبادرات الأهلية (إذا تضمنت قيود كثيرة على عملية التسجيل والنشاط تخالف المعايير العالمية). ولكن من المهم الإشارة إلى أن العدد المطلق للمنظمات الأهلية، لا يرتبط بالفاعلية، أي مدى نجاح هذه المنظمات في تحقيق الأهداف التي تتبناها. حجم القطاع إذن لا ينبغي أن يقودنا إلى استنتاجات مضللة، وإنما هو أحد الأبعاد أو المؤشرات في منظومة متكاملة.

والجدول التالي يتضمن البيانات الحديثة المتوافرة عن حجم القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي:

جدول رقم (١) لنمو المنظمات الأهلية*

الدولة	عام ٢٠٠٥	عام ٢٠١٠
الإمارات العربية المتحدة	١١٨	١٣٦
مملكة البحرين	٣١٩	٦٠٠
المملكة العربية السعودية	٣٢٩	٤٤٠
سلطنة عمان	٦٢	١٢٣
دولة قطر	١٧	٣٣
الكويت	٥٣	٦٦

* يعتمد الجدول على بيانات رسمية متاحة من الوزارات المعنية.

إن الجدول السابق يشير إلى اتجاه تصاعدي في نمو عدد الجمعيات على وجه العموم، لكن أعلى اتجاه للنمو يرتبط بمملكة البحرين، ثم سلطنة عمان، والأقل جاء في دولة الكويت.

٣. مجالات النشاط: إن مناقشة هذا البعد قد يكون هو الأهم، ضمن عرضنا لملامح القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي. يعود ذلك إلى عدة أمور:

أولها: الكشف عن أولويات اهتمام المنظمات الأهلية ومدى ارتباطها بالتنمية البشرية.

ثانيها: إبراز ملامح الاستمرار والانقطاع في مجالات الاهتمام. ثالثها: ربط مجالات الاهتمام بالقوانين ذاتها التي قد تحدد مجالات النشاط.

رابعها: الوقوف على إشكالية التصنيف، وإمكانات تخطي هذه العقبة في دول مجلس التعاون الخليج.

في هذا السياق يمكن إبداء عدة ملاحظات تلقي المزيد من الضوء على الملامح العامة لاتجاهات أنشطة المنظمات الأهلية:

أ. إن الملمح العام الذي يشكل استمرارية في المنطقة العربية ككل، وبشكل وأوزان مرتفعة في دول مجلس التعاون الخليجي هو غلبة التوجه الخيري على التوجه التنموي، يعني الأول تواجد علاقة مباشرة بين أفراد ومؤسسات خاصة مانحة، وأطراف أخرى تتلقى هذه المنح/المساعدات المالية، إما بشكل دائم (أسر فقيرة تتلقى

مساعات مادية شهرية) أو بشكل متقطع في مناسبات دينية واجتماعية وغيرها. قوة هذا الاتجاه ترتبط بالوازع الديني والعطاء المادي لأداء الزكاة والصدقات. أما الثاني وهو التتموي فهو قائم على مبدأ تقوية الفئات الضعيفة المهمشة المستهدفة، من خلال توفير عناصر القوة لها، اعتماداً على التعليم والتدريب وتوفير فرص التأهيل والعمل. هنا تبرز المشروعات الصغيرة (وما يرتبط بها من تدريب وإعداد) أحد الملامح الحديثة في دول مجلس التعاون الخليجي (خاصة البحرين والسعودية)، وأغلب الدعم مصدره المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وهو ما كشفت عنه الدراسات الحديثة^(٣٨).

ب. إن المنظمات التطوعية المعنية بتقديم خدمات لفئات مستهدفة، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، والنساء الفقيرات المعيلات لأسر، والرعاية/الخدمة الصحية لبعض الفئات، والرعاية المؤسسية للأيتام (وليس الكفالة المادية فقط)، وهو نمط يهمننا التركيز عليه بسبب ارتباطه القوي بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة. الاتجاه العام هنا هو التوجه نحو "ثغرات" في تقديم الدولة لهذه الخدمات، وكذلك تواجد مستويات من التعاون والشراكة بين الدولة والمنظمات الأهلية، لتخصيص وإدارة مشروعات خدمية اجتماعية. وهو ما سنكشف عنه بالأرقام والبيانات فيما بعد.

ج. أحد الملامح المميزة لأنشطة المنظمات الأهلية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، هو ارتفاع نسبة الجمعيات والروابط الخاصة بالوافدين العاملين المقيمين بالدولة. أهم النماذج في

مملكة البحرين (٨٧ جمعية ونادي أجنبي)، ثم دولة الإمارات (١٥ منظمة).

د. ملامح أخرى ارتبطت - بشكل واضح بالألفية الثالثة- تتمثل في التوجه نحو النساء، ومن خلال أطر تنظيمية طوعية مستقلة، أهم النماذج تتواجد في سلطنة عمان ما يقرب من ٥٠% من إجمالي الجمعيات، وتبرز أيضا بقوة في البحرين والكويت والإمارات، ثم بالمملكة العربية السعودية (من منظور خيرى ورعائى).

هـ. نشير أيضا إلى الملامح الحديثة لقطاع من المنظمات يهتم بالثقافة والتوعية الحقوقية وقضايا البيئة، إضافة إلى تواجدها منظمات إغاثية إسلامية قوية، في كل دول مجلس التعاون الخليجي^(٣٩).

٤. إذا كانت النقطة السابقة تسعى لرصد الملامح العامة لمجالات نشاط المنظمات التي يضمها القطاع الأهلي فإننا نشير في هذا السياق إلى تواجدها كيانات أخرى أهلية، قد يضمها قانون الجمعيات، أو قد يصدر بشأنها قوانين/مراسيم مستقلة. ففي المملكة العربية السعودية ووفقا لقانون الجمعيات الخيرية، منظمات طوعية خيرية تقدم طلبات للتسجيل لوزارة الشؤون الاجتماعية (من عدد لا يقل عن ٢٠ شخصا وتتلقى دعما ماديا وفنيا من الوزارة). ومؤسسات خيرية خاصة تنشأ من قبل فرد أو مجموعة أفراد أو مجموعة أشخاص معنوية، لا تتلقى الدعم من الحكومة،

لكنها تتشأ بموافقة مجلس الوزراء. نجد أيضا مؤسسات خيرية صادرة بموجب مرسوم ملكي، أنشأتها عائلات أو أفراد معينون، تحمل أسمائهم أو أسماء مورثيهم الذين رصدوا لها المال، لها مجلس أمناء/مجلس إدارة، ومجالات نشاط محددة. يوجد أيضا في المملكة العربية السعودية مؤسسات وجمعيات إغاثية تنشط خارج المملكة في مناطق العالم الإسلامي، وتقدم برامج إغاثة وإيواء وبرامج صحية، وأحيانا ثقافية وتعليمية (تعرضت لإعادة هيكلة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر)(٤٠).

في مملكة البحرين، وفي دراسة حديثة صدرت عام ٢٠١٣، نلاحظ مناقشة مهمة لقضية تواجد الصناديق الخيرية، والتي تصنفها وزارة الشؤون الاجتماعية ضمن الجمعيات، فالصناديق هذه تقدم أعمال خيرية لأهالي قرية أو مدنية محددة، ويشكلها الأهالي في منطقة محددة (عددها ١٨)، وهي تقوم بمهام الجمعيات الخيرية، وفي الفترة الحالية تم السماح بتأسيس عدة "صناديق خيرية" في نفس المنطقة، مما فتح الباب - وفقا لهذه الدراسة^(٤١) - تجاه "الاصطفاف الطائفي".

في حالة قطر أيضا، تبرز أماننا حالة من الخلط بين ما هو حكومي وما هو شبه حكومي، في ساحة العمل الأهلي، بالإضافة إلى تواجد مظاهر للعمل الأهلي في المجتمع القطري* ترتبط "بطبيعة البنية القبلية". حيث ظهرت مبادرات تنظيمية من

* مشروع قائم في دولة قطر تتبناه مؤسسة الشيخ ثاني عبد الله للخدمات الإنسانية (راف) يسمى "أعفاف" للدعم المادي للشباب المقبل على الزواج.

بعض شباب القبائل القطرية تتوجه نحو إنشاء "صناديق خاصة لمساعدة أبناء القبيلة للزواج من فتيات ونساء القبيلة ومصدر التمويل هنا هو اقتطاع وتحصيل مبالغ مالية من أبناء القبيلة"^(٤٢). الحالة المذكورة تبرز لنا أنه في نفس المجتمع (القطري) هناك نماذج لمؤسسات وتنظيمات حديثة (مثل دار الإنماء الاجتماعي والتي لها نشاط تنموي متميز)، وأخرى خيرية وإغاثية (مثل جمعية قطر الخيرية)، ثم مبادرات وتنظيمات أهلية تقليدية وقبلية.

إن الإشكالية التي تواجهنا هنا هي الفواصل والحدود بين مختلف المنظمات الأهلية والمعايير التي يتم الاعتماد عليها، خاصة مع غلبة التمويل الحكومي، وتعايش منظمات لها سمات قانونية مع أخرى قبلية لكنها مهمة. إن الهدف من طرح النماذج السابقة هو إبراز حالة التنوع في القطاع الأهلي، وأن هذا التنوع قد يرتبط بقوانين متعددة، أو يضمها نفس القانون، وهو أمر ينعكس على إشكالية التصنيف باعتبار أن التعامل مع هذه الإشكالية يؤدي إلى توافر بيانات أكثر مصداقية تيسر وتمكن من تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي.

٥. إذا اقتربنا أكثر وبمنهج واقعي من التصنيف الرسمي الذي تطرحه بيانات وزارات الشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، سوف نواجه بصعوبات أخرى، ليس مصدرها تعدد أو اختلاط المكانة القانونية، ولكن اختلاط أسس التصنيف، والنماذج التالية توضح هذا الأمر:

- في دولة قطر التصنيف الرسمي قائم على: خيري، خدمي، فنّوي، تنموي، حقوقي (٥ مجالات).

- في مملكة البحرين التصنيف الرسمي قائم على: مؤسسات خاصة، اتحادات، جمعيات خيرية، صناديق خيرية، جمعيات إسلامية، جمعيات مهنية، جمعيات شبابية، جمعيات اجتماعية، الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، الجمعيات النسائية، الجمعيات الأجنبية، الجمعيات الحقوقية (١٤ نمط أو مجال).

- الإمارات العربية المتحدة يتم التصنيف رسمياً على أساس: دينية، نسائية، مهنية، فنون شعبية، عامة وثقافية، إنسانية، مسارح، جاليات (أي ٨ مجالات للتصنيف).

- في المملكة العربية السعودية: رعاية طفولة، رعاية صحية، رعاية العجزة والمعاقين وكبار السن، الإسكان الخيري، التعليم والتدريب والتأهيل، الثقافة، رعاية المرافق، وتقديم خدمات عامة، المساعدات الخيرية، كفالة الأيتام^(٤٣).

الخلاصة من منظور دراستنا هذه للقيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي تشير إلى اتجاه عام لتصاعد وتعدد مكونات هذا القطاع، وغلبة النشاط الخيري، وبالتالي توقع ارتفاع نسبة الإنفاق إلى جانب تزايد نسبي في الاهتمام بأنشطة تنموية. هذا إلى جانب تلمس تصنيف مختلف

للكيانات الأهلية داخل مجموعة دول الخليج العربي، في حاجة إلى إعادة نظر وفقاً للأسس والمعايير الحديثة.

ثانياً - متطلبات وإمكانات تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي:

١. إن المناقشة السابقة للملامح التي تحدد واقع القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي تقودنا إلى القول بأن هناك إشكالية مزدوجة تواجه تقدير القيمة الاقتصادية، وهي:

- تحديد المفاهيم.
- التوافق حول التصنيف.

لقد بدا لنا ذلك من تواجد مكونات/كيانات متعددة ضمن المفهوم (وهو الجمعيات، والمؤسسات الأهلية)، لا يتفق إلى حد كبير مع المعايير العالمية التي تحدد سمات المفهوم (وهو التعريف بالسمات الذي أشرنا إليه في الفصل الثاني)، من ذلك الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وكذلك يتواجد ضمن مكونات القطاع الأهلي جمعيات/مؤسسات يختلط فيها ما هو حكومي مع ما هو غير حكومي (من منظور الاستقلالية الذاتية للمنظمات الأهلية، والاعتماد الغالب على تمويل الحكومات). يضاف إلى ذلك أن بعض التصنيفات (حالة البحرين مثلاً)، ووفقاً لما يصدر من بيانات رسمية، تتضمن "جمعيات دينية" بينما السائد عالمياً وفي المنطقة العربية وأن مثل هذه المنظمات faith based organization،

تستند فعلاً إلى العقيدة والدعوة الدينية لكنها تتبنى اقترابات خيرية ورعائية وخدمية. ومن ثم يبرز الاختلاط في المفاهيم وفي التصنيف^(٤٤).

الأمر الآخر هو أن هناك خلطاً ملحوظاً - وهو قائم في عدة دول عربية - بين تصنيف يستند إلى مجالات النشاط، وآخر يستند إلى الفئات المستفيدة أو المستهدفة. وعلى سبيل المثال هناك تصنيف واحد لمنظمات أهلية في دولة واحدة، يتضمن جمعيات خيرية، جمعيات مهنية، ثم جمعيات شبابية، وجمعيات نسائية.

نحن إذن إزاء إشكالية مزدوجة تتطلب إعادة النظر في المفهوم ومكوناته من جانب، وتتطلب على الجانب الآخر تصنيف مجالات عمل المنظمات الأهلية، ضمن القطاع الثالث وفقاً لقاعدة واحدة فقط هي مجال النشاط الرئيسي ثم الفرعي.

إن ما سبق مهم للغاية، لأنه يؤثر على صياغة أو بناء مقياس، يتضمن مجموعة من المؤشرات، يكون لها دلالة قوية لتقدير إسهام القطاع الثالث، في التنمية البشرية، بدول مجلس التعاون الخليجي.

وفي هذا السياق، قد يكون من المهم الإشارة إلى العوامل التي حددتها الأدبيات، وتؤثر على بناء المؤشرات^(٤٥):

- درجة التجانس التنظيمي بين أبعاد الظاهرة التي تستهدف صياغة مؤشرات لاختبار فاعليتها.

- التركيز/ أو غيابه على المنتج product وطبيعة الخدمة .service
- مدى توافر مخرجات واضحة من عدمه.
- العلاقة السببية بين المدخلات (تخصيص الموارد المادية والبشرية) والمخرجات.
- مدى توافر قدرات capacities للمنظمة لتوجيه ومراقبة تخصيص الموارد من جهة، وربطها بالنتائج من جهة أخرى.
- التكامل بين المؤشرات التي نعتمد عليها، وتجنب عدم الاتساق أو التناقض.
- مدى شمول المؤشرات لقضايا مركزية.
- مدى تمتع المنظمات بروح المسؤولية لتوظيف مواردها في اتجاه أولويات مجتمعية واضحة.
- وعي كافة الأطراف المعنية، بأن القياس هو فعل action يقود إلى نتائج تؤثر بالإيجاب على النتائج، في اتجاه أكثر رشادة rational وفاعلية.

إن موسوعة المؤشرات الاجتماعية، تستخدم مصطلح لافت للاهتمام، قد يكون من المهم الإشارة إليه وهو "حالات قصر نظر القياس" myopia measuring^(٤٦)، وهو ما يعبر عن تركيز مؤشرات القياس على أهداف قصيرة الأجل، أو يعبر عن المبالغة فيما تحقق (بالإشارة مثلاً إلى عدد هائل من المستفيدين دون التعرض لنوعية المنتج أو الخدمات، ومدى الرضا عنها)، ويعبر أيضاً - وفقاً للموسوعة- عن حالات إغفال البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. يوظف كذلك تعبير "قصر نظر القياس"

ليعكس حالة التركيز على "الخدمات أو الوظائف السريعة" التي تتطلب عملية إنجازها وقت قصير، دون إمكانية تلمس المدى المتوسط والطويل لإحداث تغيير مجتمعي مطلوب (أحد الأمثلة التي وردت كانت تقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة، دون أن ننتبه إلى أهمية الدمج الاجتماعي لهم، وتغيير رؤيتنا لهم).

إن أهم ما يتضمنه قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي، هو "النموذج الممكن" لدور المنظمات الأهلية، و"الفرضيات المعرفية" التي تستند إليها. ومن ثم إذا توافقنا على أن هذا النموذج هو الذي يرتبط بالقضايا المجتمعية وأولويات التنمية البشرية، نصبح في "وضع أفضل" لصياغة المؤشرات.

٢. إذا اتفقنا على أن إسهام "القطاع الثالث"، بما يتضمنه من كيانات/وحدات، هي إرادية تطوعية، غير هادفة للربح، تستهدف الصالح العام أو النفع العام، فإن محور اهتمامنا لتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع، تتمثل في تحسين نوعية حياة البشر، وتمكين الفئات المهمشة من تملك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية للإسهام في عملية التنمية، والاستفادة من ثمارها، والمنظمات الأهلية وهي تسعى لذلك - بالشراكة مع القطاع الأول والثاني - ينبغي أن تتسم بالفعالية والكفاءة في إدارة مواردها المادية والبشرية والتنظيمية.

في ضوء هذا التوجه العام، والذي تتقبله وتتبناه كل الأطراف، يصبح من المهم تبني استراتيجية لتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، تتضمن الإجراءات والخطوات التالية:

توفير مصادر متعددة لاستكمال البيانات، وبشكل أكبر من المصدقية والدقة عن القطاع الأهلي، وبكل أبعاده وتفاعلاته مع الشركاء ومع الفئات المستفيدة والمجتمع. وهنا أمامنا عدة إجراءات متكاملة:

أولها: إقرار القانون، وبأحكامه، يتم توثيق المنظمات الأهلية لمجالات نشاطها، والفئات المستفيدة، والعاملون، والمتطوعون، وبرامجها، ومشروعاتها، ومصادر تمويلها، وأوجه الإنفاق. ثانيها: الوصول إلى موارد بيانات إضافية، من خلال المسوح الميدانية - خاصة التي تستهدف التطوع والعطاء- ومن خلال مراكز بحوث متخصصة.

ثالثها: الاهتمام ببناء قدرات المنظمات الأهلية، وفي اتجاه تفعيل إدارة مواردها المادية والبشرية.

رابعها: إعادة النظر في نظم الحسابات القومية، وتحديد موقع الحسابات الخاصة بالقطاع الثالث، في هذه النظم مع التوافق حول معايير محددة، تقود أجهزة ومكاتب الإحصاء الوطنية لرسم صورة واضحة للقطاع الثالث/الأهلي، وهو ما يدعم صناع القرارات والسياسات ويعمق الشراكات.

٣. إعادة النظر في أسس تصنيف مجالات نشاط القطاع الأهلي، بحيث يبسر عمل الأجهزة المعنية، وأداء المنظمات الأهلية ذاتها وقدراتها على التقييم والتوثيق وقياس أدائها.

وفي ضوء ملامح واقع القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي، والسياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تنشط فيه، يمكن اقتراح التصنيف وفقاً لمعيار مجال النشاط الرئيسي (أو الغالب) وذلك وفقاً لتوزيع الموارد، ومجالات فرعية (إن وجدت). ويمكن اقتراح المجموعات التالية للتصنيف في دول مجلس التعاون الخليجي:

- مجموعة المنظمات الخيرية: وهي تضم مدى واسع ومتنوع من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والصناديق الخيرية. وتنشط، كمنظمات وسيطة، بين مانحين (أفراد، مجموعات، شركات ومؤسسات) وبين فئات فقيرة مستهدفة، وقد يكون لها أساس ديني أو عقائدي faith based، وهو النمط الأغلب في دول الخليج، وقد لا تعلن عن هذا التوجه، المعيار الرئيسي هنا أن المجموعة الأولى هذه تضم الأطر التنظيمية الوسيطة، التي تستهدف الفقراء والفئات الهشة.

- مجموعة المنظمات الرعائية: وهي تشكيلة متنوعة من المنظمات الأهلية، قائمة على تقديم خدمات رعائية لبعض فئات المجتمع، أبرزها ذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنون، والعائلة ككل (مثل مراكز استشارية للأسرة في قطر وغيرها).

- مجموعة المنظمات الخدمية: وهي قائمة على تقديم خدمات صحية وتعليمية وثقافية ورياضية. وهي إما مغلقة تتوجه إلى أعضائها فقط (مثل الجاليات الوافدة) أو مفتوحة تتوجه للجميع. وقد تقدم خدمات إسكان في بعض الدول الخليجية.
- مجموعة المنظمات التنموية: وتضم المنظمات التي تستهدف بشكل مباشر التدريب والتأهيل وتوفير فرص عمل للشباب أو النساء الفقيرات أو غيرهم ممن يمكن أن تتوجه لهم لإثراء خبراتهم ومعارفهم، وتقوية إسهامهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويدخل ضمنها منظمات البيئة والحفاظ عليها.
- مجموعة المنظمات الإغاثية التي تتوجه إلى داخل المنطقة العربية، أو إلى الدول الإسلامية، في حالات الكوارث الطبيعية، والحروب، والمخاطر على وجه العموم.
- مجموعة العمل الحقوقي والدفاعي: والتي تقدم التثقيف والتوعية وتتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان، وتستهدف دعم القانون ومواجهة العنف بكل أشكاله.
- مجموعة المنظمات والروابط المهنية، منها المهندسين والأطباء والاجتماعيين أو غيرها، وجماعات رجال وسيدات الأعمال.
- مجموعة النوادي والروابط التي تضم الوافدين للعمل والإقامة من دول أخرى، وتسعى لتحقيق أهداف تضامنية وثقافية.

• مجموعة منظمات التعليم والثقافة والإبداع والفنون.

• أخرى.

يلاحظ في التصنيف السابق أنه يتسع ليضم مجموعات من المنظمات معا استنادا إلى معيار الهدف و"النشاط الغالب". ومن ثم فإنها قادرة على أن تتعامل مع منظمة تقدم خدمات صحية ورعائية، وهي في الوقت ذاته خيرية كما أن المجموعة الأخيرة (أخرى)، تفتح الباب لتوثيق أنشطة أخرى، قد تختص بها دولة واحدة وليس كل دول مجلس التعاون الخليجي.

* * *

الفصل الرابع

القضايا المركزية التي ينبغي أن يتوجه إليها قياس
القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي

الفصل الرابع

القضايا المركزية التي ينبغي أن يتوجه إليها قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي

نهدف في هذا الفصل من الدراسة إلى مناقشة قضايا مركزية، تمس العلاقة التفاعلية بين المنظمات الأهلية من جانب والدولة والسوق والمجتمع من جانب آخر. هذه القضايا نطرحها في ضوء الدراسات المسحية الميدانية التي ترتبط برؤية القطاع الأهلي - في دول الخليج العربي - لأدوارها وعلاقتها بمختلف الأطراف الشريكة، وكذلك رؤية المنظمات الأهلية للمعوقات التي تؤثر سلباً على إسهامها الاقتصادي والاجتماعي في التنمية البشرية.

إن تناول هذه القضايا، ينقلنا في نقطة تالية، إلى اقتراح مجموعة من المؤشرات، يمكن الاستناد إليها لاختبار/ تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً - الدراسات الميدانية السابقة لدول مجلس التعاون وأبرز نتائجها:

في دراسة ميدانية، كانت هي الأوسع، في دول مجلس التعاون الخليجي، ضمت ٤٨٠ جمعية أهلية^(٤٧)، أشارت الغالبية العظمى من العينة (٨٩,١%)، إلى أنها ترى أن الأنشطة التي تقوم بها تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية التنمية.

- وفي الوقت نفسه الذي تشير فيه غالبية المنظمات في العينة المذكورة إلى إسهامها في التنمية، فإنها لم تتمكن من توصيف نشاطها الرئيسي أو الغالب، باعتباره متطلب رئيسي لتوفير إمكانات القياس.
- من ناحية أخرى فإن نسبة غير مبین (أي من يرفض أو لا يمتلك معلومات للإجابة عن السؤال) قد ارتفعت إلى حد كبير للإجابة عن أسئلة تستلزم التوثيق مثل عدد المتطوعين، أو أعداد المستفيدين وغير ذلك من أسئلة تصبح مهمة لنا - من منظور هذه الدراسة- لتقدير قيمة التطوع.
- يرتبط بما سبق رؤية عينة من المنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى أن ضعف ثقافة التطوع تمثل مشكلة رئيسية (٦٦% مثلاً في الإمارات العربية المتحدة). ومن المهم الإشارة إلى أن دراسات أخرى مقارنة، أوضحت أن الاتجاه العام في المنطقة العربية يرى أن ثقافة التطوع عامل يؤثر سلباً على الأداء، إضافة إلى معرفة محدودة من جانب المجتمع لتمييز دورهم، يصاحبه إعلام محدود^(٤٨).
- تبدو الحكومات هي مصدر التمويل الرئيسي، لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن هذا المصدر احتل المكانة الأولى في التمويل بنسب تتراوح ما بين ٨٥% (الإمارات، قطر) و ٧٥% (المملكة العربية السعودية، الكويت، مملكة البحرين)، وتشير الاستجابات في

عينة الدراسة المذكورة (والتي تضم ٤٨٠ جمعية) إلى أنها شراكة من جانب الحكومة^(٤٩).

- إن القطاع الخاص، كشريك في عملية التنمية، يشكل مصدرا مهما للقطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي. وتختلف مكانته من منظور المسؤولية الاجتماعية من دولة إلى أخرى، حيث ارتفعت "كشريك" في المملكة العربية السعودية بالنسبة إلى ٧٣% من الجمعيات وكذلك في سلطنة عمان. بينما انخفضت شراكته للقطاع الأهلي - وفقا للدراسة الميدانية- في البحرين والكويت^(٥٠).

- يرتبط بالنقطة السابقة، أخرى مهمة للغاية، تتعلق بأولويات اهتمام المؤسسات المالية والاقتصادية لدعم القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي. لقد كشفت دراسة ميدانية حديثة عن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون(عام ٢٠١٠)^(٥١)، الأولوية هي لدعم العمل الخيري، ثم المشروعات التنموية وحملات التوعية والتثقيف، والإغاثة الإنسانية.

غلبة التوجه الخيري، لم يقتصر على مجالات نشاط المنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون، وإنما امتد أيضا إلى أولوية اهتمام القطاع الخاص حين يدعم العمل الأهلي، تكون الأولوية للمجال الخيري والإغاثي.

- وإذا كنا في هذه الدراسة معنيون بشكل رئيسي بتخصيص الموارد من جانب القطاع الأهلي، وبشكل يتسم بالفاعلية والكفاءة، فإنه من

المهم التعرف على ملامح إدارة هذه الموارد، ومن ثم نتساءل عن ماهية المعوقات (وأولوياتها). إن الدراسة الميدانية المهمة (التي ضمت ٤٨٠ جمعية أهلية)، تكشف لنا عن نتائج، تستحق المزيد من التحليل. إن ضعف التنسيق بين مختلف الشركاء وضعف تدفق المعلومات، الذي أدى إلى عدم وضوح الأولويات قد مثل العقبات الأهم من منظور الجمعيات الأهلية. جاء بعد ذلك تأكيد الجمعيات بدور مجلس التعاون الخليجي على الحاجة إلى برامج لبناء القدرات^(٥٢).

واللافت للاهتمام هو أن الجمعيات الأهلية، التي تحظى بأعلى دعم (تمويل) حكومي، تشير إلى أن التمويل يشكل عقبة أمام تفعيل دورها في التنمية (تراوحت النسبة بين ٨٠% في الإمارات، إلى ٣٠% في قطر).

إن النتائج العامة السابقة، والتي تعتمد على مسح ميدانية، في دول مجلس التعاون الخليجي تطرح علينا بعض القضايا المركزية، التي تستوجب الاهتمام حين نتصدى لصياغة مؤشرات لتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي. أولها كفاءة وفاعلية الموارد البشرية المسؤولة عن تخصيص الموارد. ثانيها قدرات المنظمات الأهلية للتواصل مع الحكومات وصانعي السياسات العامة، للتفاعل معا في اتجاه إرساء الأولويات. ثالثها التعامل بجدية مع ثقافة التطوع بالوقت والجهد للتكامل مع ثقافة العطاء الخيري. رابعها ضرورة الاهتمام بالتقييم، وفي قلبه القياس، للربط بين تخصيص

* العقبات القانونية والبيروقراطية، بدا وزنها محدودا، بالمقارنة بتلك التي تتعلق بالموارد البشرية والتنظيمية والمالية.

الموارد الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والمخرجات من جهة أخرى.

ثانياً- قضايا وأبعاد مهمة للدراسة الاستطلاعية ضمن هذا العمل (٢٠١٣م)

كما ذكرنا في مقدمة هذا العمل، فإن الدراسة اعتمدت على استبيان تم إعداده وتنفيذه في شهري فبراير ومارس ٢٠١٣، وإرساله (بواسطة المكتب التنفيذي لوزراء الشؤون الاجتماعية العمل- البحرين) إلى مختلف دول مجلس التعاون الخليجي. تضمن الاستبيان - بالإضافة إلى البيانات الأساسية* - ٩ أسئلة رئيسية تتوجه إلى معرفة: المشروعات التي تعكس مجال اهتمام المنظمة، الفئات المستفيدة، عدد العاملين، قيمة الأجور، المتطوعون، الميزانية السنوية، مصادر التمويل (والمصدر الرئيسي من بينها) التوثيق وقواعد البيانات، مقترحات تفعيل دور المنظمات الأهلية.

في هذا الإطار من المهم إبداء الملاحظات التالية:

- أن الاستبيان الذي تم إعداده وإرساله (بشكل رسمي) للمسؤولين بالوزارات المعنية في دول مجلس التعاون الخليجي، قد استجاب له ٦٠ منظمة ومؤسسة أهلية فقط، في كل من المملكة العربية السعودية (١٨ استجابة)، الإمارات العربية المتحدة (١٢)، مملكة البحرين (٨ فقط)، قطر (٩)، الكويت (٧)، سلطنة عمان (٦ فقط).

* تضمنت البيانات الأساسية، اسم الجمعية، التأسيس، مجال النشاط الرئيسي ثم الفرعي، مجلس الإدارة.

- نحن نعتبر أن التجاوب "المحدود" مع أداة البحث الميداني (الاستبيان)، رغم أنها ضمت عدد قليل من الأسئلة (٩ فقط)، هو نتيجة في حد ذاته، لأنه يشير إلى "تقدير محدود" من المنظمات المستهدفة لقيمة البحث العلمي من ناحية، ويشير من ناحية أخرى إلى صعوبات واجهت أغلبية المنظمات في الاستجابة لأسئلة محددة عن عدد المتطوعين، الإنفاق، وغير ذلك.
- إن مجمل الاستجابات المتوافرة لنا عن نتائج الاستبيان، تدفعنا إلى اعتبار أن النتائج التي سنناقشها والتي تضمنتها الاستثمارات، بمثابة دراسة استطلاعية، تمس مباشرة جهودنا لتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي.
- إن بعض المنظمات الأهلية، ضمن هذه الدراسة الاستطلاعية، تتضمن نتائج قوية - باعتبارها دراسات حالة- تشير إلى حجم إنفاق قوي وميزانيات ضخمة، وعدد مرتفع للغاية للعمالة داخل المنظمات (كل الوقت) و"شبه غياب" لعمل تطوعي، ومن ثم قد يتضمن تحليل النتائج إشارة إلى منظمات بعينها (دون ذكر الأسماء) تفصح عن مؤشرات هامة، من منظور القيمة الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة التقييم.

١. مجالات اهتمام المنظمات الأهلية في العينة:

سعيًا للتعرف على مجال النشاط/ الاهتمام الرئيسي، ثم المجالات الفرعية إن وجدت، وذلك ضمن البيانات الأساسية، ثم من خلال سؤال رقم (١) بالاستبيان للتعرف على المشروعات الرئيسية في السنوات الثلاث السابقة.

أهم ما يمكن الإشارة إليه في ذلك السياق، أنه لا توجد حدود فاصلة بين النشاط الرئيسي الغالب، وبين الفرعي، وهو ما يقودنا إلى مراجعة مشروعات المنظمات ذاتها (حيث أن الاستجابات بخصوص الأنشطة لم تكشف عن دلالات). وفي هذا الإطار فإن غالبية المنظمات ضمن عينة الاستطلاع، كان توجهها الرئيسي هو العمل الخيري التقليدي لمساعدة الفقراء وكفالة الأيتام والبعض منها ربط المساعدات الخيرية والخدمية معا، خاصة ما تعلق بالمعاقين ورعاية الأطفال والإسهام في ترميم المنازل ومساعدة المرضى. من جانب آخر فإن مشروعات وصناديق دعم الشباب للزواج، كان صيغة أخرى مستحدثة في دول الخليج، خاصة في السعودية والإمارات، وتم ذكرها ضمن الأنشطة وضمن المشروعات التي تقدمها المنظمات.

المجموعة الأخرى من الجمعيات - والتي مثلتها الأقلية ضمن هذه الدراسة الميدانية المحدودة- كانت تنشط في مجالات ثقافية (دراسات، إصدار مجلات، تنظيم ملتقيات، تدريب...)، وارتبطت على وجه الخصوص بالروابط المهنية والجمعيات الثقافية... هناك

جمعيات أخرى حرصت على الإشارة إلى أنها تقوم بأنشطة تمكين للفتيات وللنساء المعيلات لأسر، من خلال التدريب والتأهيل، والبعض أشار إلى تمكين ذوي الإعاقة للالتحاق بعمل والاعتماد على الذات. إضافة إلى منظمات حقوقية ضمن العينة (٣ فقط) منها منظمة حماية المستهلك.

إن أهم المؤشرات التي يكشف عنها هذا البعد الذي يسعى للتعرف على مجالات النشاط هو غلبة التوجه الخيري المباشر (مساعات نقدية ومادية) وغير المباشر من خلال الاهتمام بزواج الشباب، ودعم الفئات الخاصة، كما أن متابعة المشروعات على مدى ثلاثة سنوات اتجه - في أغلبه - لنفس المجالات، وفي كثير من الأحيان يتم ذكر افتتاح مبنى أو فرع جديد ضمن مجالات الاهتمام.

٢. الفئات المستفيدة:

إن التعرف عليها من خلال الاستبيان (سؤال رقم ٢) يكمل ووضح الصورة، ذلك أن كل الاستجابات لهذا السؤال قد أوضحت "عدم التخصص"، بمعنى غياب نشاط واحد رئيسي وفئة رئيسية، تستفيد من الأنشطة. وفي واقع الأمر فإن تداخل الأنشطة والفئات وندرة التخصص في مجال واحد، هو أحد السمات المميزة للجمعيات الأهلية في المنطقة العربية ككل.... ويوضح الجدول التالي هذه الحقيقة:

جدول رقم (٢) يوضح الفئات المستفيدة من المشروعات*

م	الفئات المستفيدة	عدد الجمعيات	نسبة مئوية
١	الأطفال	٤٠	٦٦,٧%
٢	النساء	٤٣	٧١,٧%
٣	الشباب	٤١	٦٨,٣%
٤	ذوي الاحتياجات الخاصة	٣٣	٥٥%
٥	المسنون	٢٧	٤٥%
٦	الأسرة ككل	٤٥	٧٥%
٧	المجتمع المحلي	٣٢	٥٣,٣%

٣. عدد المستفيدين:

إن الإفصاح عن عدد المستفيدين، وتوثيق البيانات الخاصة بهم، هو ضمن المؤشرات المتوافق حولها عالمياً، والتي تكشف عن أعداد المستفيدين، إلا أنها لا بد أن تتوافر بالتفصيل الذي يسمح بالتعرف على ملامح هؤلاء المستفيدين، وخلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية، ويقترن بنوعية الخدمة.

في حدود ما توافر من استجابات في عينة استطلاع (٢٠١٣) ضمن هذه الدراسة، والتي هدفت لاختبار إمكانات تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية، تبين لنا ما يلي:

* إن إجمالي المنظمات التي شاركت في الدراسة ٦٠ فقط في دول مجلس التعاون الخليج، ولكن التكرارات حوالي ثلاثة أضعاف، لأن الجمعية الواحدة تتوجه إلى فئات متنوعة من المستفيدين.

- إن بعض المنظمات لم تتمكن من توثيق أعداد المستفيدين إما لأن جانب منها يعمل في النشاط الحقوقي التثقيفي الذي يصعب تقديره، أو لغياب توثيق البيانات.
- جاءت المملكة العربية السعودية (التي تتضمن ١٨ منظمة ضمن العينة)، صاحبة أعلى التقديرات لأعداد المستفيدين (١١٦,٥٧٧)، وكان العدد يتصاعد نسبياً من العام ٢٠١٠ إلى العام ٢٠١١، ثم عام ٢٠١٢.
- إن الإمارات العربية المتحدة (التي توافر عنها ١٢ استثماراً فقط)، قد قفز فيها عدد المستفيدين إلى ١٥٧,٥٢٧ مستفيداً، وهو تقدير بدأ حوالي ضعف العدد الذي استفاد من الخدمات في العام السابق له. وبالعودة إلى تفاصيل الجمعيات ضمن العينة، تبين أن الجمعيات الخيرية التي تقدم المساعدات المادية والمباشرة، ترتفع فيها أعداد المستفيدين سنوياً. كما أن المنظمات والروابط المهنية كانت تعتبر أن كل الأعضاء مستفيدين.
- إن الاستثمارات المتوافرة عن دولة الكويت (وتضم ٩ منظمات فقط) تشير أيضاً إلى عدد كبير من المستفيدين عام ٢٠١٢ ليضم ٨٨,٦١٠ مستفيد، وهو عدد تصاعد سنوياً من عام ٢٠١٠ (حين كان لنفس الجمعيات ٥٢,٢١٨) أي أن متوسط عدد المستفيدين - وفقاً لهذه البيانات - هو حوالي ١٠,٠٠٠ مستفيد من كل جمعية سنوياً. وهو تقدير يحتاج إلى مراجعة.

- نفس الملاحظة السابقة تنطبق على حالة دولة قطر (٩ منظمات يصل عدد المستفيدين منها إلى ٨٥,٧٦٣ مستفيد)، وكذلك حالة سلطنة عمان التي استجاب للاستبيان فيها ٦ جمعيات فقط، لكن إجمالي عدد المستفيدين منها ٥٨,٣٧٦ مستفيد، أي في المتوسط كل جمعية يستفيد منها أكثر من ١٠,٠٠٠ شخص.

خلاصة القول فيما تعلق بمؤشرات عدد المستفيدين، فإن هناك حاجة إلى مراجعة وتدقيق عملية توثيق عدد أو حجم الفئات المستفيدة، يبدو هناك مبالغة في التقدير لتبيان "أهمية الدور". لا نشكك فيه ولكن من المهم جدا إعادة النظر في معايير وأسس تقديرات هذا المؤشر. ولأهداف المقارنة، فإن الحالة المصرية حيث يرتفع عدد الجمعيات إلى أكثر من ٤٢,٠٠٠ منظمة - وأكثر من ٥٠% منها خيري ورعائي - فإن إجمالي عدد المستفيدين وفقا لبيانات رسمية لا يزيد عن ٥ مليون مواطن وعلى الجانب الآخر ٦٠ منظمة فقط في هذه العينة، بدول مجلس التعاون الخليجي يستفيد منها أكثر من نصف مليون مواطن؟ المقارنة مهمة وإعادة النظر أمر مهم.

٤. تقدير المنظمات ذاتها لقدراتها الاستجابية:

إذا كانت القدرة الاستجابية للمنظمات الأهلية، هي أحد المؤشرات - ضمن مجموعة قدرات - لاختبار مرونتها وإمكاناتها للتعامل مع المخاطر، فإن السؤال (رقم ٦) ضمن الاستبيان قد توجه إلى هذا البعد. هنا لدينا ٥٤ منظمة فقط من الإجمالي (٦٠) تتفاعل مع

السؤال، منها حوالي ٤٨% يرد بالإيجاب، وحوالي ٤٠% يفضل الإشارة إلى: "إلى حد ما" لوصف إمكاناتها الاستجابية.

٥. اختبار القدرة البشرية للمنظمات الأهلية:

حين تتوجه مؤشرات قياس الفاعلية نحو المنظمات الأهلية، فهي تهتم بمستويين أولهما العاملون مقابل أجر كامل أو نصف أجر، ثانيهما المتطوعون. إن البعد الثاني على وجه الخصوص، نهتم به ضمن قدرات المنظمات الأهلية، فهو أحد سماتها حين نطلق عليها في كثير من الأحيان "المنظمات التطوعية". هذا من جانب، ومن جانب آخر فإننا كما ذكرنا من قبل في الإطار النظري، فإن عدد المتطوعين وعدد ساعات العمل وحساب النفقة البديلة (أي ترجمة متوسط ساعات عمل المتطوع إلى قيمة مادية وفقا لمتوسط الأجور)، يصبح أحد المؤشرات الأساسية لتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي.

ما الذي كشفت عنه هذه الدراسة الاستطلاعية؟

أ. إن ٩٠% من المنظمات بالعينة (٥٤ منظمة) أشارت إلى أن لديها متطوعون، و ٦ منظمات تعمل بدون متطوعين.

- إن إجمالي عدد المتطوعين، وفقا لنتائج الاستبيان قد بلغ ٧١٤٨ متطوع (٥٣,١% من الإناث، و ٤٦,٩% من الذكور)، وذلك في

دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم تطبيق الاستطلاع الميداني على ٦٠ منظمة فقط.

- تمكنت ٣٣ جمعية فقط من تقدير عدد ساعات العمل أسبوعيا (٨١٠ ساعة أسبوعيا)، وهو تقدير محدود بالمقارنة بالعدد المذكور للمتطوعين (٧١٤٨) ومحدود أيضا إذا تم مقارنته بنتائج دراسات سابقة.

ب. يتأكد ما سبق إذا انتقلنا إلى استجابات العينة عن عدد العاملين بالمنظمات ضمن العينة، وقيمة أجورهم. ففي المملكة العربية السعودية (١٨ منظمة ضمن العينة)، يعمل ٣١٤٢ عاملا كل الوقت أو نصف الوقت، وهو عدد مرتفع للغاية لأن المتوسط العام يشير إلى أن كل منظمة يعمل بها ١٧٤، وقيمة الأجور السنوية لهم حوالي ٥٣ مليون دولار أمريكي.

سلطنة عمان التي ضمت ٦ منظمات فقط ضمن العينة فإن عدد العاملين هو ٥٦، أي حوالي ٩ في كل منظمة، تقدير أجورهم السنوية حوالي ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. المؤشرات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة (ومن واقع بيانات ١٢ منظمة فقط)، فإن عدد العاملين ٥١٠، تصل أجورهم السنوية إلى ٦ مليون دولار أمريكي (أي في المتوسط حوالي ٥٠ عاملا مقابل أجر) في المنظمة الواحدة.

يلفت اهتمامنا أيضا دولة قطر، حيث أن تطبيق الاستبيان على ٩ منظمات، يكشف عن ٨٧٣ عاملا، تم تقدير أجورهم السنوية - وفقا للمنظمات ذاتها- بأكثر من ٥ مليون دولار أمريكي.

ينطبق نفس الاتجاه العام للنتائج في دولة الكويت، حيث أن ٧ منظمات ضمن الاستبيان، تشير إلى عدد العاملين ١٥٤ بأجور سنوية حوالي مليون ونصف دولار أمريكي.

نحن إذن إزاء ٦٠ منظمة أهلية في دول مجلس التعاون الخليجي يعمل بها مقابل أجر حوالي ٥٠٠٠ شخص في الإجمالي، وتزيد أجورهم سنويا على ٦٦ مليون دولار أمريكي، وذلك مقابل ٧١٤٨ متطوعا في نفس الـ ٦٠ منظمة. هنا فإن المؤشرات ضمن تقدير قيمة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي تقول لنا أن هناك ضرورة لإعادة النظر في عملية تخصيص الموارد البشرية والمادية المتاحة للمنظمات الأهلية، تجاه رشادة اقتصادية أعلى. وتقول لنا أيضا أننا في حاجة للعمل بقوة على محور ثقافة التطوع بالوقت والجهد، وأخيرا تقول لنا النتائج أن الموارد المالية قوية على المستوى العام، والتدفق مرتفع سواء من منظور توفير فرص عمل، أو من منظور الدعم المادي والمساعدات التي توجه للفئات المهمشة.

٦. مؤشر الميزانيات السنوية المتاحة:

في هذا الإطار نهتم بإجمالي الميزانية السنوية، وإمكانات مقارنتها مع ما ينفق على الأجور والمرتبات من جانب، والمشروعات من

جانب آخر. كذلك النظر في مصادر التمويل وترتيب أولوياتها، وفيما يلي أهم النتائج:

- اتجاه عام متصاعد لزيادة الميزانية السنوية للمنظمات الأهلية ضمن العينة، في السنوات الثلاثة: ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢.
- بلغت الميزانيات السنوية لإجمالي ٦٠ منظمة في دول مجلس التعاون الخليجي ٢,٠٣٣,٤٩٩,٠٥٦,٠٩٨ دولار أمريكي، وهو تقدير مرتفع للغاية، خاصة حين نربطه فيما بعد بمصادر التمويل.
- استحوذت المنظمات (١٩) في المملكة العربية السعودية، وحدها على ٨٣% من إجمالي ميزانيات ٦٠ منظمة في دول مجلس التعاون الخليجي، واحتلت قطر المرتبة التالية، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة (ميزانية سنوية ٥٢ مليون دولار أمريكي لعدد ١٢ منظمة ضمن العينة).
- اختلفت وتتنوعت أوزان مصادر التمويل للمنظمات ضمن العينة الاستطلاعية، التي ناقش نتائجها، وذلك ما بين الهبات والمنح الخاصة، ودعم الحكومات، ودعم القطاع الخاص، ثم الاشتراكات السنوية ومنح من مؤسسات عربية، وأخيرا مؤسسات عالمية.

- الهبات والتبرعات الخاصة (بما فيها أموال الزكاة والصدقات) كانت الأعلى في المملكة العربية السعودية، يليها الدعم المقدم من الحكومة، ودعم الشركات الخاصة والمؤسسات المالية، والذي يعكس المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
- في مملكة البحرين بدأ الدعم الحكومي هو المصدر الرئيسي في المنظمات ضمن العينة (٧ فقط)، وإلى جانبه بدرجة أقل هبات وتبرعات من المجتمع، ثم القطاع الخاص.
- في دولة قطر تساوت أوزان التبرعات والهبات من المجتمع، مع الدعم المقدم من القطاع الخاص، وإلى جانبهما كان للدعم الحكومي وزن كبير.
- يلفت النظر في استجابات المنظمات ضمن عينة دولة الكويت ارتفاع وزن الحكومة كمصدر للتمويل، عن وزن الهبات والتبرعات، وشركات القطاع الخاص.
- كانت أيضا الحكومة مصدر رئيسي في سلطنة عمان ثم شركات القطاع الخاص، والتبرعات من المجتمع.
- في دولة الإمارات العربية المتحدة كانت أوزان المصادر الرئيسية للتمويل، وفقا لاستجابات ٦ منظمات بالعينة، التبرعات والهبات، ثم الحكومة، والقطاع الخاص.

- هذا ومهم الإشارة إلى أن جميعها أشارت إلى الاشتراكات السنوية للأعضاء، إلا أن الأعلى في تقدير وزن هذا المصدر كانت المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وعلى الجانب الآخر كانت قطر هي الأقل في الاستجابات لوزن اشتراكات الأعضاء.

كيف نقرأ بشكل نقدي المؤشرات المالية؟

- ✓ تدفق تمويلي ضخم للمنظمات الأهلية.
- ✓ الإنفاق على المرتبات والأجور مرتفع عن النسبة العالمية المتوافق حولها (١٠% فقط).
- ✓ كل من الحكومات وتبرعات المواطنين يشكلان العمود الفقري للتمويل.
- ✓ القطاع الخاص ومسئوليته المجتمعية، مرتفعة نسبياً كاتجاه عام في دول مجلس التعاون الخليجي.
- ✓ نسبة المتطوعين محدودة.
- ✓ الدور الرئيسي لهذه المنظمات، وهو الخيري، يبدو كقنوات وسيطة بين المتبرعين وبين المتلقين، وهم فئات هشة أو مهمشة.

٧. مؤشرات تتعلق بالقدرات الفنية والتنظيمية لإدارة المنظمات الأهلية:

- أ. إن تواجد ملفات للتوثيق وقواعد بيانات الكترونية، عبر سلسلة زمنية هو مطلب مهم لتحليل الإسهام الاقتصادي والاجتماعي

للقطاع الأهلي. ومن ثم فإن اختبار هذا البعد، وعلى الأقل دون دخول في تفاصيله الفنية والمعايير التي يستند عليها، يوضح أبعاد مهمة.

لقد لوحظ في تحليل البيانات (في استجابات السؤال رقم ٩)، أن هناك ١٥ منظمة من إجمالي ٦٠ منظمة بالعينة، ليس لديهم توثيق للمانحين والمتبرعين. يقترب العدد من السابق له حين لا تتوفر بيانات عن المتطوعين (إن وجدوا). كذلك فإن اللافت للاهتمام أن ١١ منظمة أهلية ضمن العينة (وهي ٦٠ منظمة) ليس لديهم توثيق للمستفيدين، أو نظام حسابات متعارف حوله للإنفاق (٥ منظمات) وأحيانا لا يوجد (٦ حالات) توثيق لأعضاء المنظمة.

نحن إذن في مواجهة إشكالية رئيسية لا ترتبط فقط بمتطلبات تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية، لكنها ترتبط بقدرات فنية محدودة لإدارة المنظمة وتخصيص مواردها، وترتبط كذلك بغياب الإشراف المالي والفني من الجهات الحكومية المعنية. ولعل ذلك يدفعنا للقول بضرورة تواجد "إلزام قانوني" يفرض على المنظمات - جميعها - توثيق البيانات والمعلومات.

ب. إن الإدارة المؤسسية الرشيدة، إلى جانب فريق عمل يتسم بالكفاءة، وصنع السياسات والقرارات بالمنظمة تمثل عوامل

جوهرية تؤثر سلباً أو إيجاباً على فاعلية المنظمة، ورغم ذلك فقد أتت في ترتيب الأولوية على النحو التالي:

- ✓ ١٨ فقط يعتقدون أن الإدارة المؤسسية الجيدة تؤثر على نجاح المنظمة.
- ✓ لا يوجد استجابات على الإطلاق تعتبر أن كفاءة فريق العمل تؤثر على أداء المنظمة، ويأتي ضمن الأولويات الثلاثة، لتفسير النجاح أو الإخفاق.
- ✓ لم تبرز أي استجابات تعطي الأولوية لكيفية صنع البرامج والتخطيط لها.

ج. من جانب آخر، فإن رؤية العينة للعامل الخاص بالتركيز على أولويات المجتمع، قد جاءت في المرتبة الأولى لربع العينة (١٥ منظمة) ثم في مرتبة ثانية أو ثالثة لباقي مفردات العينة من المنظمات.

د. تواجد متطوعين، في رأي الغالبية العظمى من المنظمات ضمن العينة لم يحتل الأولوية إلا بالنسبة لثلاثة منظمات، وجاء التطوع في المرتبة الثانية ثم الثالثة لـ ٨ منظمات فقط. وهي نتيجة مهمة من منظور دراستنا هذه، وهي أيضاً واقعية "كاشفة" لحالة التطوع.

هـ. حوالي نصف المنظمات بالعينة، تعتبر أن التمويل له أولوية في العوامل التي تفسر مدى النجاح (أو الإخفاق) في تحقيق أهداف

المنظمة. وكانت مساندة الحكومة المالية لهم، ضمن ما يفسر فاعلية المنظمة، بل أنها احتلت أولوية "مطلقة" لـ ٧ منظمات من العينة (أحد توصيات المنظمات كانت زيادة الدعم الحكومي).

و. وإذا كان محور اهتمامنا في دراستنا هذه للقيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، إمكانات القياس، والتي تقع في صلب عملية التقييم، فإن استجابات مفردات العينة لاستطلاع الرأي تكشف "حالة من عدم الالتفات أو الاهتمام" بموضوع التقييم.

- ✓ منظمة واحدة فقط من إجمالي ٦٠ ترى أنه في الأولوية.
- ✓ التقييم احتل أولوية ثانية في الترتيب لدى منظمة أخرى ومرتبة ثالثة لدى منظمة أخرى.
- ✓ باقي مفردات العينة إما أنها لم تشر إليه وتجاهلته، أو احتل المراتب الأخيرة ضمن الاستجابات المتعلقة بالعوامل التي تفسر نجاح أو إخفاق المنظمة.

إن منظومة المؤشرات التي تحدد فاعلية أداء الجمعيات والمؤسسات الأهلية، قد كشفت لنا عبر هذه الدراسة الميدانية (٦٠ منظمة فقط في دول مجلس التعاون الخليجي) أن الاتجاه العام هو ضعف القدرات البشرية المهنية والحاجة إلى رؤية جديدة علمية لإدارة المؤسسات الأهلية، وضبط عملية تخصيص الموارد في اتجاه يحقق المزيد من الفاعلية.

ثالثاً - توفير متطلبات قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومنظومة المؤشرات المقترحة:

نصل عند هذه النقطة النهائية من الدراسة التي استهدفت تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى طرح أبعاد تحليلية لكي نتقدم خطوات في اتجاه تقدير القيمة. أولها أهمية توافر متطلبات القياس لإمكان قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي، وثانيها محاولة لتوطين مؤشرات للقياس في ضوء ملامح القطاع والبيانات المتوافرة عنه.

أ. لقد تعرضنا فيما سبق لملامح/سمات القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون، واستندنا إلى دراسات سابقة ثم دراسة ميدانية - ضمن هذا العمل- ضمت ٦٠ منظمة أهلية (في المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، قطر)، ورغم أنها عينة صغيرة كنا نأمل أن تكون دراسة ميدانية مسحية تغطي المنطقة، إلا أنها - إلى جانب الدراسات السابقة- تكشف عن نتائج مهمة للغاية، يمكن إيجازها فيما يلي:

١. تدفق تمويلي ضخم من خلال المنظمات الأهلية يتجه في أغلبه لمساعدة ودعم الفقراء، والفئات المهمشة، وفي إطار توجه خيري.

٢. إن الهبات والتبرعات المجتمعية، والمساندة المالية من الحكومات، ثم شركات القطاع الخاص، تمثل المصادر الأساسية للتمويل، وبأوزان تختلف من بلد إلى آخر.

٣. ارتفاع عدد العاملين في المنظمات الأهلية بدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بدول عربية أخرى.

٤. ارتفاع نسبة الأجور والمرتبات الثابتة، ضمن ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي.

٥. غياب توثيق المنظمات، وفي سلسلة زمنية متتابعة لمشروعاتها، والمانحين، والمستفيدين أو على الأقل تشويه مظاهر الضعف.. (ومن ثم قد يتكرر نفس المستفيدين في دولة واحدة من منظمات متعددة).

٦. انخفاض ملحوظ في عدد ونوعية المتطوعين (وهو ما يقابله ارتفاع عدد العاملين بأجر).

٧. الإدارة المؤسسية الرشيدة، المسئولة عن تخصيص الموارد البشرية والمادية في اتجاه تحقيق أهدافها، تحتاج لتقوية وبناء قدرات.

٨. الاعتقاد بأن التمويل يلعب الدور الرئيسي في فاعلية المنظمات الأهلية في حاجة إلى إعادة نظر، هناك

احتياج لإدارة مؤسسية تتسم "بالرشادة" وكفاءات ومهارات للعاملين والمتطوعين، وفي إطار روح الفريق.

٩. ضعف العلاقة بين توجهات السياسات العامة (الاجتماعية والاقتصادية) وبين المنظمات الأهلية.

١٠. أداء المنظمات الأهلية في المنطقة العربية عامة، ودول مجلس التعاون الخليجي - على وجه الخصوص - يقوده "حسن النوايا" ويبتعد عن منهجية علمية للتقييم، كما اتضح من الدراسات المذكورة.

إن الأبعاد العشرة السابقة، تعني بالنسبة للبحوث والدراسات المعنية بقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، إشكاليات رئيسية. ولكن من المهم الإشارة إلى أن المنظمات الأهلية وحدها، في دول مجلس التعاون الخليجي، ليست المسئولة عن توفير متطلبات قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي. وهنا نشير إلى جانب رئيسي من هذه المتطلبات، والتي بدت من الخبرات الدولية التي تحدثنا عنها، كان فيها للأجهزة الحكومية الإحصائية الدور الرئيسي، أبرزها:

- ضرورة توفير تعريف محدد للقطاع الأهلي ومكوناته.
- توفير معايير واضحة لتصنيف المنظمات الأهلية.

- أهمية مراجعة نظم الحسابات القومية وتحديد موقع القطاع الثالث، والاسترشاد بدليل الأمم المتحدة للمنظمات غير الربحية في الحسابات القومية.
- تدخلات من جانب قوانين ملزمة، ودور فعال للأجهزة الحكومية المعنية، لتوثيق بيانات هذه المنظمات ومراقبتها.
- التدفق الحر الشفاف للمعلومات حول أولويات القضايا، والخطط الاستراتيجية التي تتعامل معها.
- بناء شراكات قوية تتخطى التمويل من جانب الحكومة أو إسناد مشروعات، لكي تتوجه الأطراف معا نحو الأولويات، تستند إلى توزيع الأدوار والمساءلة والمحاسبة.

الخلاصة إذن أن الجهات الحكومية تتحمل مسؤولية لتوفير متطلبات قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي. وعلى الجانب الآخر فإن المنظمات الأهلية تتحمل مسؤولية توثيق وتوفير كافة البيانات "وترشيد" إدارة المخصصات المالية الكبيرة المتوفرة لها، والارتفاع بكفاءة وفاعلية العاملين بها والمتطوعين.

ب. إن منظومة المؤشرات التي نحتاج إليها لتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي، تتنوع وتتكاثر، بعضها كمي، وبعضها الآخر كيفي. بعضها قد يسهل توفيره والآخر يتطلب إعداد وتهيئة وتخطيط لمرحلة انتقالية (من عامين إلى ثلاثة على الأكثر) تستهدف "تمكين" القطاع الثالث لكي يكون بحق القوة الثالثة، إلى جانب الحكومة

والقطاع الخاص، للتعامل مع تحديات التنمية البشرية. ويمكن طرح مجموعتين من المؤشرات:

١. منظومة مؤشرات كمية وكيفية:

- عدد المنظمات الأهلية.
- العدد وفقاً للتوزيع الجغرافي/الأماكن الأكثر احتياجاً.
- عدد الفئات المستهدفة.
- حجم الميزانيات الإجمالية.
- حجم الإنفاق على المشروعات.
- عدد العاملين بأجر أو نصف أجر.
- عدد المتطوعين.
- النفقة البديلة للخدمة أو المنتج.
- مجالات النشاط.
- النشاط الغالب/الرئيسي.
- الأنشطة الفرعية.
- نوعية الفئات المستهدفة.
- أولويات مصادر التمويل.
- مدى التوافق مع الأولويات المجتمعية.
- المهارات والنوعية.
- مجالات تركيزهم.
- نوعية الخدمة.

٢. مجموعة المؤشرات التي تؤثر على الفاعلية:

هذه المجموعة من المؤشرات لها أهمية في التأثير السلبي والإيجابي، على المجموعة الأولى من المؤشرات من ناحية، وتأثيرها على فعالية المنظمات من ناحية أخرى. والفاعلية - كما سبق أن ذكرنا - هي في أبسط تعريفاتها "تحقيق الأهداف التي تتبناها المنظمة، بدرجة عالية من الرشادة/الكفاءة في تخصيص الموارد المادية والبشرية المتاحة لها". وهذه المجموعة من المؤشرات تمكن المنظمات ذاتها من تقييم فاعليتها، وفقاً لمنهجية بسيطة^(٥٣)، وهي:

- مؤشرات القدرة التنظيمية وإدارة وصنع السياسات والبرامج.
- القدرات التكنولوجية المتاحة وتوظيفها في اتجاه تفعيل أداء المنظمة وتوثيق المعلومات (المشروعات، المانحين، الفئات المستفيدة، العاملين).
- القدرات البشرية والمادية وملائمتها لأهداف ومشروعات المنظمة.
- المؤشرات الوسيطة، وتتضمن تأثير التشريع، والبيئة السياسية الملائمة، العلاقة بالأجهزة البيروقراطية الإدارية، تأثير الثقافة والقيم المتاحة، إمكانات المشاركة والانفتاح على المجتمع، تفاعل وتواصل مع المجتمع والأطراف الفاعلة، الشفافية وتدفق المعلومات.

- مؤشرات تؤثر على المخرجات، من أهمها الحرص على التقييم، رضا الفئات المستفيدة، التكامل في المخرجات مع أهداف السياسات العامة، وسد الثغرات في بعض الأحيان.
- قدرات الاستجابة السريعة للمخاطر المجتمعية.
- المردود/الانعكاسات في اتجاه تنموي يحقق للفئات المستهدفة الاعتماد على الذات من خلال توفير عناصر القوة لها.
- منهجية الاعتماد على التضمين وليس الإقصاء أو الاستبعاد في أداء الخدمات من جانب المنظمة.

إن الاهتمام بصياغة خريطة للمنظمات الأهلية، في دول مجلس التعاون الخليجي، تحدد المؤشرات الكمية والكيفية المصاحبة لها من جانب ثم تحليل مجموعات العناصر أو العوامل التي تؤثر سلباً وإيجاباً على أداء المنظمات الأهلية، ومخرجاتها، يعني عدة أمور:

أولها: تخطي المؤشرات الكمية وحدها، والامتداد إلى أخرى تجعلنا نتفهم بشكل دقيق دلالات هذه المؤشرات، فأحدها قد يعطينا صورة إيجابية من المنظور الاقتصادي (حجم الإنفاق والميزانيات)، ولكن مؤشرات أخرى (كمية أيضاً) تلقي الضوء على اعتبارات سلبية (حين يرتفع بشكل كبير عدد العاملين مقابل أجر، وتشكل أجورهم ضغطاً على الموارد المتاحة).

ثانيها: في دول ومجتمعات تستهدف الارتقاء بنوعية حياة المواطنين وزيادة مشاركتهم في عملية التنمية، تصبح مؤشرات قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، مهمة حين تتوجه لقضايا مركزية مثل: الإسهام في العدالة الاجتماعية والتوجه إلى الفئات المهمشة الرئيسية، منهجية التضمين وليس الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي لبعض الفئات.

ثالثها: أن المجموعتين من المؤشرات معا، لهما دلالة في تفسير مدى الرشادة الاقتصادية والاجتماعية في عملية تخصيص الموارد، ومن ثم يصبح الأمر له علاقة بالإدارة الرشيدة والمؤسسية وعمل الفريق.

رابعها: أن المؤشرات السابقة، في منظومة واحدة، تسهم في تفسير السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي، الذي يؤثر إيجاباً أو سلباً على فاعلية الدور الذي يلعبه القطاع الثالث (من ذلك إمكانات تأثير محدودية ثقافة التطوع، وغلبة العطاء المادي، واستمرارية التوجه الخيري كأحد سمات القطاع).

خامسها: منظومة المؤشرات تلقي الضوء على قدرات القطاع الثالث - دون مبالغة أو تهوين - وتستطيع أن تختبر قدرات القطاع على إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي (تحليل الأدوار، عدد الفئات المستهدفة

التي تم تمكينها وليس عدد هؤلاء الذين يتلقون المساعدات دوريا).

سادسها: كذلك فإن المؤشرات مهمة لتحديد علاقة هذا القطاع بالسياسات **policies** ، ومدى تكاملها مع هذه السياسات الاجتماعية والاقتصادية (قد تتجه جهود هذه السياسات مثلا إلى تأهيل وتدريب الفئات المهمشة وإعدادها للعمل)، بينما على الجانب الآخر فإن بعض المنظمات تعتمد توفير مساعدات ثابتة لهذه الفئات وهو ما يؤثر سلبا على قيمة العمل وقيمة المشاركة.

مؤشرات القياس المذكورة تتخطى النماذج العالمية التي تعتمد بشكل رئيسي على بيانات كمية وتستهدف القيمة الاقتصادية، وتستدل على القيمة الاجتماعية أو الإسهام الاجتماعي للقطاع الثالث، اعتماداً على "أرقام" عن الفئات المستهدفة، والمستفيدة من الخدمات. نحن هنا إزاء محاولة "لتوطين" المؤشرات المتعارف عليها لتقدير إسهام القطاع الثالث، في بيئة ثقافية واقتصادية واجتماعية مختلفة. وهو ما يقع ضمن المراجعات النقدية للأدبيات، أن الأرقام وحدها لا تكفي لتبيان القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي.

* * *

مناقشة ختامية وتوصيات

هذه الدراسة التي اشتملت على أربعة فصول، كان هدفها الرئيسي تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الثالث في دول مجلس التعاون الخليجي. ومنذ الصفحات الأولى في هذا العمل، اشرنا إلى أنها خطوة صعبة لكنها رئيسية، تستهدف اختبار واقع القطاع الأهلي وإمكاناته تجاه تفعيل دور منظمات إرادية تطوعية، تستهدف تحقيق النفع العام، والمشاركة في مواجهة تحديات التنمية البشرية. هي إذن ليس نوعاً من "الترف العلمي" للتعامل مع الموضوع، ولكنها تقع في "قلب التقييم" الذي يتوجه نحو الفعل action، ويدفع للتطوير.

لقد اهتم **الفصل الأول** بتحديد موقع هذه الدراسة عن الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، على خريطة الأدبيات العالمية ثم العربية، وقدم الفصل قراءة نقدية لهذه النتائج، ثم المتطلبات الرئيسية لتطوير الدراسات المعنية بقياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية "للقطاع الثالث".

ثم انتقل **الفصل الثاني** لطرح المفاهيم التي ترتبط بهذه الدراسة بدءاً من التقييم والفعالية ثم المؤشرات، ومفهوم القياس. ثم ناقشنا النظريات. التي توجه مثل هذه الدراسات، وأكدنا ضرورة النظر إليها معاً بشكل متكامل، وفي إطار مقارنة لتفسير واقع الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، وفي المنطقة العربية تحديداً، والتعرف على منظومة العوامل التي من شأنها التأثير - سلباً أو إيجاباً - على فاعلية القطاع الثالث/الأهلي.

وانتقلنا في نهاية الفصل الثاني، لطرح خبرات عالمية مهمة "كنماذج تطبيقية" لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي.

ثم يأتي **الفصل الثالث** ليحدد ملامح القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي، في سياق تاريخي اجتماعي وثقافي واقتصادي. فهو يحدد حجم القطاع، ومعدلات النمو، ومجالات النشاط وخريطة أولوياتها، ليصل إلى تواجد "حالة من تعدد الكيانات والمبادرات الأهلية"، ينظمها نفس التشريع، رغم الاختلافات بينها ويؤكد على ضرورة مراجعة المفهوم من جانب والتصنيف الرسمي لأنشطة القطاع الأهلي من جانب آخر. وهنا اقترحنا التصنيف الملائم.

في نقطة رئيسية تالية، في نفس الفصل (الثالث) ناقشنا متطلبات وإمكانات تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي، ومنهجية التعامل مع "الإشكالية المزدوجة" - تحديد المفاهيم والتصنيف- تجاه قواعد بيانات ذات مصداقية تمكن من تبني "استراتيجية ملائمة" لهذا الواقع.

ونصل في **الفصل الرابع والأخير** في الدراسة، لندقق قضايا مركزية - ضمن تقدير وقياس قيمة القطاع الثالث- نبهت لها دراسات ميدانية سابقة في دول مجلس التعاون الخليجي، ثم نتعرض لنتائج دراسة استطلاعية - ضمن هذا العمل- سعت لاختبار عدة مؤشرات تسهم في الكشف عن الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية. وأشرنا إلى أنه بالرغم من العدد المحدود من المنظمات التي استجابت للاستبيان (٦٠ منظمة في دول مجلس التعاون الخليجي) إلا أنه أصبح لدينا رصيد مهم من مؤشرات

كاشفة (عن الميزانيات والإنفاق وعدد العاملين ومحدودية التطوع وضخامة الإنفاق مع تركزه على التوجه الخيري. وعوامل أخرى تضيف الكثير إلى عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة).

في نهاية الفصل الرابع اقترحنا منهجية عملية - نتقاسم فيها الأجهزة الحكومية والمنظمات الأهلية - مسئولية إتاحة متطلبات القياس، وتوفير البيانات المطلوبة، وتحديد موقعها ضمن الحسابات القومية. ثم طرحنا منظومة مؤشرات، لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث، تتوافق مع طبيعة البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

في المحصلة النهائية، ماذا نقول لنا هذه الدراسة؟

أهم ما نقوله أن القطاع الأهلي في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي، يمتلك قوة اقتصادية كبيرة، بما يتدفق خلاله من أموال من مصادر متنوعة، أبرزها تبرعات وهبات من المجتمع، ودعم مالي حكومي، وشركات ومؤسسات خاصة دعمت القطاع بدافع المسؤولية الاجتماعية.

وفي الوقت نفسه فإن الدراسة في محصلتها النهائية، تقول أن عملية تخصيص هذه الموارد المتاحة، من جانب المنظمات الأهلية، في حاجة إلى إعادة نظر ورؤية جديدة، في قدرتها على إحداث تغيير في اتجاه تنموي شامل، يمكن الفئات المستهدفة من الاعتماد على ذاتها.

الدراسة أيضاً تقول لنا أن ارتفاع عدد العاملين بأجر والذي يقابله تطوع محدود، وهو أمر يخالف الاتجاهات العامة في دراسات القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي على مستوى العالم، لأن نسبة كبيرة من موارد المنظمات الأهلية تتفق على إدارة مشروعات، وهي أعلى من النسبة المتعارف عليها عالمياً.

وتقول الدراسة أن تدفق المعلومات بشفافية، من جانب الحكومات ومن جانب المنظمات الأهلية، يمكن أن يكون له دور إيجابي في إعادة صياغة أولويات القطاع الثالث، لتتكامل مع السياسات العامة الحكومية.

أيضاً هناك إمكانات هائلة لشراكة قوية بين الأطراف الثلاثة الفاعلة (الحكومات، القطاع الخاص، القطاع الأهلي)، ولكن هناك "هدر" في هذه الإمكانيات التي ينبغي أن تستند إلى توافق الرؤى والتخطيط الاستراتيجي.

ويقابل ما سبق مجموعة من التوصيات، التي يمكن أن تصنع "الفارق" بين "حالة ساكنة تقليدية"، وبين حالة أخرى "دينامية متحركة" تؤثر في التغيير الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي المنشود.

لقد حفلت الدراسة الميدانية - ضمن هذا العمل - بمجموعة من التوصيات، التي تعكس درجة عالية من الوعي، في اتجاه تفعيل دور القطاع الثالث في التنمية البشرية، بعضها اتجه إلى التأكيد على قيمة "الشراكة" بين الأطراف الفاعلة، وبعضها الآخر يوصي بتعزيز

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، إضافة إلى أهمية إرساء وتعميق ثقافة التطوع (وأشار البعض أيضا إلى ثقافة الوقف الخيري).

وإذا ركزنا على التوصيات الميدانية التي أكد عليها البعض في الاستبيان، وترتبط باقتراح آليات ومنهجيات للعمل، فقد جاء أهمها على النحو التالي:

١. الحرص من جانب المنظمات الأهلية على توثيق البيانات، خاصة ما تعلق بالمستفيدين، لتجنب الازدواجية في صرف المساعدات من أكثر من جهة.

٢. توفير برامج لبناء قدرات المنظمات الأهلية لكي تعمل في "أطر مؤسسية"، تتوجه نحو التمكين.

٣. حرص الوزارات المعنية بالتضامن الاجتماعي "وشبكات الأمان"، على توفير ما لديها من خطط واستراتيجيات للمنظمات الأهلية، من خلال "دائرة" مسئولة عن ذلك، لضمان التنسيق.

٤. الاستناد إلى "قياسات وبحوث دقيقة"، وفقا لما ورد في نتائج بعض الاستبيانات، لاحتياجات الأفراد والمجتمعات.

٥. تأسيس قاعدة بيانات مشتركة، وشبكة إلكترونية تصل ما بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية في كل دولة، تحقق التواصل والتنسيق في توزيع الجهود.

٦. تشجيع الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي، للعمل التطوعي (أو مقابل نصف أجر) في المنظمات الأهلية في اتجاه اكتساب مهارات تكنولوجية، تؤثر إيجاباً على أداء المنظمات الأهلية، خاصة التوثيق وقواعد البيانات.

٧. تأسيس إطار مشترك تنظيمي، مثل الشبكة أو الاتحاد للجمعيات والمؤسسات الأهلية، في دول مجلس التعاون الخليجي، لاقتسام الخبرات والمعلومات، والتنسيق في اتجاه تنموي تمكيني.

وإذا تذكرنا في نهاية هذا العمل ما أشرنا إليه في البداية، من إمكانات وفرص يمتلكها القطاع الأهلي، تحتاج إلى التقييم والترشيد، يصبح من المهم بناء الثقة بين الأطراف، وتعاونها معاً - في سياق مركز بحوث متخصص - يقدم المشورة الفنية، ويوفر المعلومات للأطراف، ويبرز قيمة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث، ومنهجيات تفعيل هذا الإسهام.

* * *

ملحق

تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية
للجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية

ملحق تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية

تقديم:

إن دراسة القيمة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، قد استهدفت إبراز مجموعة من المؤشرات - اعتمادا على الأدبيات العالمية والعربية- تلقي الضوء على قيمة ما نتوافق حوله بالقطاع الأهلي (أو القطاع الثالث). وقد تضمنت الدراسة نتائج استبيان معد لهذا الغرض، تم إرساله إلى مختلف دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى الجمهورية اليمنية.

إلا أن هناك عدة أسباب علمية وعملية، تدفع إلى تخصيص جزء مستقل لليمن، ويتم إرفاقه كملحق لدراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي. تتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:

- أن "الاستبيان" قد تم إرساله إلى الوزارات المعنية بالجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي، كما تم إرساله إلى الجمهورية اليمنية. وإذا كانت الاستجابات الميدانية على مستوى دول مجلس التعاون ككل، كانت محدودة، إلا أنها نجحت في التعبير عن "الحالة" والاتجاهات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. بينما في الحالة اليمنية، فقد كانت الاستجابة أربعة استمارات فقط، لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد عليها لإبداء ملاحظات تتعلق بالإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية.

- الأمر الثاني الذي يفسر الاتجاه في هذه الدراسة، لإرفاق الجمهورية اليمنية في ملحق مستقل، يتمثل في أن دول مجلس التعاون الخليجي تختلف فيها مؤشرات التنمية البشرية بدرجة عالية، عن الجمهورية اليمنية. وقد تم التأكيد عدة مرات أن "الجمعيات الأهلية" هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية بامتياز، أي أنها نتاج بيئة تشريعية وسياسية محددة، وبيئة اقتصادية واجتماعية لها ملامح خاصة. ومن ثم فإن حالة الجمهورية اليمنية - من المنظورين العلمي والعملية - يصعب تضمينها في الدراسة الأساسية، بل أن تضمينها - في حالة ما كانت الاستجابة لعدد أكبر من الاستثمارات - كان سيقود إلى نتائج مضللة (بسبب اختلاف التشريع الجمهورية اليمنية الخاص بالجمعيات عن مثيله في دول مجلس التعاون، ارتفاع عدد الجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية ليصل إلى أكثر من ضعف مثيله بدول مجلس التعاون الخليجي، اختلاف الاحتياجات المجتمعية، محدودية الدعم الحكومي وارتفاع مكّون التمويل الخارجي في الجمهورية اليمنية... وغير ذلك).

- الأمر الثالث الذي يفسر عدم تضمين دراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي في الجمهورية اليمنية ضمن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي (دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت) هو اختلاف أولويات القضايا الاجتماعية، حيث يبدو الفقر والبطالة وارتفاع نسبة الأمية، في قلب اهتمام الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الجمهورية اليمنية.. بمعنى آخر فإن أهم الفئات المستفيدة في الجمهورية اليمنية هم الفقراء في الريف والحضر والمهمشون، إلى جانب تواجد ما يقرب من ٢٠٠ منظمة حقوقية.

بإيجاز فإن هناك تباينات في خريطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية - من حيث مجالات النشاط، والمخصصات المالية والبشرية، ومن حيث التوزيع الجغرافي والأولويات- ما بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي، تدفع جميعها إلى دراسة الجمهورية اليمنية بشكل مستقل.

أولاً - ملامح القطاع الأهلي في الجمهورية اليمنية:

أ. تشير بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أن الإجمالي العام لعدد الجمعيات الأهلية، وصل مطلع عام ٢٠١٢ إلى ٨٢٧١ جمعية، ونشير في هذا السياق إلى ارتفاع معدل نمو الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الجمهورية اليمنية منذ نهاية التسعينيات وخلال العقد الأول من الألفية الثالثة، وفي أعقاب إصدار قانون جديد يعكس حق تشكيل الجمعيات من ناحية والانفتاح على المتغيرات العالمية والمؤسسات المانحة من ناحية أخرى^(١).

ب. ويمكن تصنيف مجالات نشاط الجمعيات الأهلية إلى ثلاثة دوائر، أولها المجال الخيري والخدمي والرعائي وهو المجال التقليدي للاهتمام، حيث يستهدف القطاعات الفقيرة من السكان والفئات المهمشة. وتشير دراسة حديثة عن الجمهورية اليمنية (٢٠١٣) إلى أن هذا القطاع يشكل الغالبية العظمى من الجمعيات في الجمهورية اليمنية، فهو وفقاً للدراسة المذكورة "هو النشاط التقليدي الأسهل من حيث الإدارة والتنفيذ ويتوافق مع محدودية الخبرات والمهارات لدى العاملين في القطاع الأهلي، بالإضافة إلى تزايد

حجم الأفراد والجماعات التي تتدنى مستويات معيشتها في الريف والحضر.^(٢) وتتمثل أهم الفئات المستفيدة في الأسر الفقيرة، والنساء والأطفال، والمعاقون، والمسنون، والمتسولون، والأيتام، والسجناء (تقدر الجمعيات الخيرية فقط بحوالي ٣٠٠٠ في مقابل ٥٥٠ جمعية تنموية فقط).

ثاني دوائر اهتمام الجمعيات في الجمهورية اليمنية هو المجال التنموي الذي يستهدف تمكين الأفراد والجماعات من عناصر القوة (خاصة التعليم والتدريب والصحة) للاعتماد على أنفسهم وتحسين نوعية حياتهم. وهذا القطاع محدود ويصعب تقييم آثاره في غياب مؤشرات واضحة تختبر مدى فاعلية هذه المنظمات.

الدائرة الثالثة للنشاط تنسم بالحدثة، وهي المنظمات الحقوقية (حوالي ٢٠٠ منظمة) تركز على التوعية والتثقيف والدفاع عن الحقوق. وهذه المنظمات - وفقاً لأحد الدراسات عن الجمهورية اليمنية- تعتمد جميعها على التمويل الخارجي "ونشاطاتها محدودة التأثير ولا يعرف عنها غالبية أفراد المجتمع معلومات مفيدة لهم خاصة في الريف"^(٣).

ج. من منظور التوزيع الجغرافي، فإن عدد المنظمات يتوزع داخل الجمهورية اليمنية ما بين العاصمة والمدن والريف، ولكنه توزيع غير متوازن سواء بالنسبة لتوزيع عدد السكان، أو سواء من منظور الاهتمام بالريف الذي يحتاج إلى شراكات قوية بين الجمعيات والحكومات لمواجهة الاحتياجات الأساسية للفقراء وتحديث البنية الأساسية. هذا ومن المهم الإشارة إلى أن غالبية المنظمات المتخصصة - وعددها محدود- تركز على التمرکز في المدن الكبيرة.

ثانياً - الإشكاليات التي تواجه الجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية:

هناك إشكاليات أساسية تواجه الجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية، كشفت عنها الدراسات السابقة، أهمها يتلخص فيما يلي:

١- محدودية التمويل حيث كشفت دراسة مسحية ميدانية تتعلق بالشراكة الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي أن ضعف التمويل للجمعيات الأهلية بالجمهورية اليمنية، يمثل من وجهة نظر العينة أولى الإشكاليات، حوالي ٨٦% من الجمعيات (عام ٢٠٠٨).

٢- ضعف التنسيق بين الجمعيات، وبينها وبين الحكومة جاء في المرتبة الثانية، من وجهة نظر عينة الدراسة في الجمهورية اليمنية، كعقبة تالية تواجه الجمعيات. هذا ومن المهم الإشارة إلى أن هناك عدة شبكات نوعية بالجمهورية اليمنية مثل هيئة تنسيق المنظمات الجمهورية اليمنية العاملة في مجال حقوق الطفل وتتكون من ٧٢ جمعية وكذلك شبكة التنمية (تأسست عام ١٩٩٩)، وشبكة شيماء للمنظمات النسوية (عام ٢٠٠٦)، وشبكة المنظمات الحقوقية. ورغم تعدد أطر التنسيق في الجمهورية اليمنية إلا أن مدى فاعلية هذه المنظمات لم يتم اختباره، وتبدو بالنسبة لبعض الدراسات "أطر" توفر التمويل بشكل أكبر للمنظمات.

٣- يأتي أيضا ضمن العقبات أو الإشكاليات التي تواجه الجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية (وبنفس القدر تقريبا في دراسات

دول الخليج العربي) ضعف تدفق المعلومات حول القضايا والتحديات التنموية، مما يؤثر بالسلب على وضوح أولويات التنمية (٧٣% من نتائج مسح الجمعيات الأهلية بالجمهورية اليمنية عام ٢٠٠٨ يرون مسئولية كبيرة لمحدودية أو غياب شفافية المعلومات)^(٤).

٤- كشفت الدراسات السابقة أيضا عن إشكالية ضعف الأطر المؤسسية وشبه غياب للإدارة الديمقراطية للجمعيات، وضعف احترام قيمة العمل الجماعي. ومن ثم فإن نتائج هذه الدراسات تذهب إلى ضرورة توافر برنامج وطني قوي لبناء القدرات.

٥- هذا ويؤكد أحد الخبراء الناشطين في المجتمع المدني بالجمهورية اليمنية على أن "ضعف ثقة المجتمع بالمنظمات الأهلية يعكس نفسه في تدني القاعدة الاجتماعية لهذه المنظمات من حيث محدودية التطوع وضعف التمويل المحلي" مما يعني في النهاية أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية تواجه بقوة إشكالية الاستدامة والاستقلالية في وضع برامجها، خاصة إذا كانت تعتمد على التمويل الخارجي^(٥).

٦- قد يكون من المهم في هذا السياق الإشارة إلى بعض الملاحظات التي كشفت عنها أربعة استمارات فقط تم تسلمها ضمن الاستبيان في الجمهورية اليمنية أهمها غياب التوثيق الإلكتروني (أو الإداري) المنتظم الذي يوثق بدقة المشروعات، والإنفاق،

والميزانيات، والفئات المستفيدة، وهو ما يعد متطلب رئيسي لتقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي. يلاحظ أيضا في الحالات الأربعة التي توافر عنها الاستبيان، العزوف عن ذكر البيانات المالية التي توثق كل حالة، كذلك التناقض الملموس بين الاستجابات في نفس الاستمارة والمبالغة في تقدير عدد المستفيدين. يعني ذلك ضعف الوعي بأهمية البحث العلمي من ناحية، وشفافية محدودة لدى الجمعيات من ناحية أخرى، وهو ما يؤثر على إمكانات دراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية.

ثالثاً - متطلبات قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية:

إن القياس measuring عملية صعبة ومعقدة، لكنها ليست مستحيلة، والقياس يقع في قلب التقييم ويبدأ من الواقع ليصل إلى مؤشرات تحدد أو تقدر قيمة إسهام الجمعيات الأهلية في التنمية البشرية، إن الاقتراب من تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي في المنطقة العربية ككل، سوف يبتعد بنا عن المقولات العامة و"التعميم". ففي حالة الجمهورية اليمنية، نرصد الخطاب السياسي والإعلامي، بل وخطابات الجمعيات والمؤسسات الأهلية، تتحدث عن الشراكة الفعالة، وعن دور هذه المنظمات الأهلية في التنمية البشرية. وهو أمر يتم ترويجه عالميا وعربيا بقوة، دون أن تتوفر الإجابة عن أسئلة محددة، أهمها:

- هل هناك تقييم لأداء الجمعيات الأهلية، وانعكاساتها على المجتمع؟
- ما حجم إنفاق المنظمات الأهلية على المشروعات التي تستهدف تمكين الفئات الهشة؟
- وإذا استبعدنا الجمعيات الخيرية التقليدية (والتي تعتمد على تقديم مساعدات مباشرة للفقراء) ما وزن الجمعيات التنموية في منظومة الجمعيات؟ وما أهم مشروعاتها؟
- هل هناك تقدير قومي لميزانيات الجمعيات الأهلية ومصادر تمويلها؟ ما هو وزن التمويل المحلي إلى التمويل الأجنبي الذي يسمح به قانون الجمعيات في الجمهورية اليمنية؟
- ما هي تقديرات عدد العاملين بالجمعيات الأهلية وفرص العمل التي توفرها؟
- هل يوجد توثيق لعدد المتطوعين خاصة وإن كل الدراسات المعنية بالجمهورية اليمنية تؤكد على محدودية التطوع؟

إن الأسئلة السابقة تفتح الباب لمناقشة متطلبات تقدير إسهام الجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية في التنمية البشرية. وتتمثل أهم المتطلبات فيما يلي:

١- تحديد دقيق لمفهوم الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والمكونات التي يتضمنها. الأولى متوافق حولها بأنها كيانات تنظيمية، إرادية، تطوعية، لا تستهدف الربح، تسعى إلى تحقيق النفع العام، هي تقع بين الدولة والسوق، غير مسيسة (عدا أنشطة الدفاع عن حقوق الإنسان) وتنتم باستقلالية ذاتية. أما الثانية فهي المكونات والتي من المهم تحديدها من منظور أنها لا

تضم جمعيات تعاونية، أو أحزاب سياسية، أو نقابات عمالية. وغيرها من المكونات التي تتقاطع مع آليات السوق أو العمل السياسي.

٢- يرتبط بما سبق تواجد تصنيف واضح للجمعيات يعتمد على معايير محددة، ثابتة، تنطبق على كافة المكونات، يكون لها قدرة تفسيرية وقدرة على المقارنة. على سبيل المثال إذا كان التصنيف خيري، خدمي، رعائي، تنموي، حقوقي، يصبح من المهم تعريف كل مفهوم ومكوناته. وإذا راجعنا التصنيف الرسمي الوارد في إحصاءات الإدارة العامة للجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية - وفي حالة الجمهورية اليمنية- نلاحظ تصنيفات يمكن أن تتداخل فيما بينها، وهو أمر يصعب من تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية. فهناك اتحادات عامة، جمعيات خيرية، مؤسسات، منظمات اجتماعية، جمعيات إخاء، جمعيات صداقة، أندية، منتديات، اتحادات وجمعيات تعاونية وزراعية. هذا التصنيف من شأنه إحداث بعض الخلط، حين ندمج الجمعيات التعاونية والزراعية والسكنية والحرفية، ضمن مكونات الجمعيات الأهلية، وحين نضم الأندية، أو حين يضم التصنيف منظمات اجتماعية (ثم علمية وثقافية). إن الأخذ بتصنيف رئيسي لمجالات نشاط الجمعيات - يتم تعريفه- ثم الاعتماد على تصنيف فرعي، هو الأمر السائد في دول العالم حيث يمكن تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي.

٣- الأمر الآخر هو ما تعلق بكيفية التصنيف، حين تميل غالبية الجمعيات الأهلية إلى تسجيل نفسها في نشاطات متعددة، على سبيل المثال نلاحظ تواجد الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات والعمل الخيري وصحة المرأة والطفل. وغيرها، في نشاطات جمعية واحدة. هنا كيف يتم التصنيف؟ المعيار هو النشاط الغالب من منظور الإنفاق والمخصصات المالية الموجهة من جانب الجمعية. وبهذا الخصوص يمكن مراجعة الكتاب الاسترشادي الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥م (ويستند إلى تصنيف المنظمات غير الربحية في المشروع العالمي لجامعة جونز هوبكنز) وهو عبارة عن موجّهات استرشادية لتضمين المنظمات غير الهادفة للربح ضمن الحسابات القومية، وهو ما تم تناوله في متن الدراسة الرئيسية.

٤- إن أحد المتطلبات الرئيسية لتقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية، هو تواجد قاعدة بيانات عن الجمعيات يتم تحديثها بشكل دوري (كل عامين أو ثلاثة على الأكثر)، وتستند القاعدة إلى تحديد المفاهيم، على النحو الذي تم ذكره.

٥- هنا تواجهنا إشكالية التوثيق للبيانات المطلوبة، والتي تقع على عاتق الحكومة من جانب، والجمعيات الأهلية من جانب آخر. وهنا يكون من المطلوب في القانون ذاته - أسوة بدول كثيرة في العالم- أن يكون هناك إلزام للمنظمات التطوعية بتسجيل وتوثيق مشروعاتها، ومصادر إنفاقها، ومصادر

تمويلها، والفئات المستفيدة. وغير ذلك من بيانات عن العاملين والمتطوعين. مصدر الإلزام هنا هو أن القوانين المعنية بالجمعيات الأهلية، توفر مزايا مالية وضريبية وإعفاءات وتسهيلات لهذه المنظمات وفي المقابل هناك واجب على كافة المنظمات التطوعية التزامها بالنزاهة والشفافية والمكاشفة للحكومة والرأي العام من جهة، وأن تترجم هذه المبادئ إلى توثيق الكتروني للمراقبة من جانب وتوفير قواعد بيانات بالجهة الإدارية المعنية (أو من خلال مركز إحصائي بحثي مستقل أو تابع لها).

ويمكن الاقتداء بالنموذج الدولي التالي لإعداد قاعدة البيانات، التي نستند إليها، حين نسعى إلى تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية:

١. الثقافة والإبداع: (جمعيات فنية، ثقافية، تاريخية، أدبية، مراكز ونوادي اجتماعية، رياضية، خدمية، إعلامية).
٢. التعليم والبحث: جامعات ومدارس غير هادفة للربح، التأهيل، تعليم الكبار، مراكز تدريب تقني، منظمات علمية ومراكز بحثية).
٣. الصحة: خدمات صحية تأهيلية خاصة، إغاثية، خدمات رعاية صحية خارج المستشفيات، منظمات ومراكز تأهيل نفسي وصحة.
٤. مجموعة الخدمات الاجتماعية والإغاثية: رعاية الطفل، خدمات للشباب، للعائلة، المعاقين، مسنون، الكوارث،

- اللاجئين، مأوى مؤقت، خدمات مادية مباشرة للمحتاجين.
٥. مجموعة البيئة: حماية البيئة، الحيوانات، الموارد الطبيعية، مكافحة التلوث بكل أشكاله.
٦. التنمية والإسكان: تطوير المجتمعات المحلية، النهوض بالسكان، جمعيات إسكان، تنمية اجتماعية واقتصادية لمناطق وفئات محددة، برامج تدريب وتوظيف.
٧. مجموعة القانون والعمل الحقوقي والدفاعي: المنظمات الحقوقية والدفاعية بكافة أشكالها، خدمات قانونية، حماية المستهلك، حماية الضحايا، التنقيف السياسي.
٨. المنظمات الخيرية الوسيطة وتحفيز التطوع: محور ثقافة التطوع، مراكز التطوع، منظمات خيرية.
٩. منظمات النشاطات الدولية والتبادل الثقافي: منظمات تدعم الثقافة العالمية، جمعيات صداقة، مساعدات دولية.
١٠. مجموعة الجمعيات المهنية والاتحادات ورجال الأعمال: جمعيات واتحادات العمال، جماعات مهنية، منظمات رجال الأعمال.
١١. منظمات الدعوة والخدمات الدينية: منظمات تركز على الدعوة والتنقيف الديني، تطوير وحماية المؤسسات الدينية.
١٢. أخرى (غير مصنفة فيما سبق).

إن النموذج السابق للتصنيف، المستمد من الواقع، والذي طوره المشروع الدولي المذكور، وفيما بعد استند إليه نظام الأمم المتحدة لتصنيف منظمات القطاع الثالث، يعكس المرونة، والقدرة على الاستدلال والتفسير، ويعكس التصنيف على أساس نشاط رئيسي،

وبداخله مجموعات فرعية. ومن ثم يمكن الاستفادة منه بشكل كبير في المنطقة العربية، مع "توطين" المجموعات الفرعية. هذا النظام أيضا للتصنيف يمكنه أن يفرق بين المنظمات والجمعيات التي تتوجه نحو الأعضاء فقط (مثل تواجد منظمات مهنية أو لرجال الأعمال أو للأقليات ضمن القوة العاملة والسكان في حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، ويميز الأخرى التي تتوجه للخدمة العامة public service . النموذج المذكور في التصنيف يميز البيئة كنشاط رئيسي مستقل، وكذلك المنظمات الحقوقية بمفهومها المتسع. والأهم من كل ذلك فإن التصنيف لا يخلط بين الفئات المستفيدة وطبيعة النشاط، ومن ثم فإن الخدمات الاجتماعية والرعاية (أو غيرها) يمكن أن تتوجه إلى النساء، الشباب، الأطفال، أو المسنون... وهكذا.

وأخيراً فإن هناك معايير تحكم كل تصنيف، ولا يوجد نظام أمثل، إلا أن النموذج المذكور أو محاولات الاقتراب منه، سوف تمكنا من تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي في الدول العربية.

الخلاصة أن كل من إشكالية تحديد المفهوم وإشكالية التصنيف وهما في سياق واحد مترابط، يمثلان أهم المتطلبات للبحث المتعمق في تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي العربي.

* * *

المراجع:

١. د. أماني قنديل، إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية (رقم ٧٥)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: ٢٠١٣).

٢. التقرير السنوي الحادي عشر "المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠١٣).

3. Joseph M.Petrosko, "measurement" in Sandra Mathison, Encyclopedia of evaluation, Sage Publication, (NY: 2005).

٤. جون اهرنبرج، المجتمع المدني - التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة د. علي حاكم صالح، د. حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، (بيروت: ٢٠٠٨)، ص ٣٧٥-٣٨٢.

٥. د. أماني قنديل، محرر وباحث رئيسي، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٨)، ص ٩١-٩٣.

٦. التقرير السنوي التاسع "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع المجتمع المدني العربي"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠١٠).

7. Lester M. Salmon & Helmut K. Anheier, The Emerging Sector, an overview, the Johns Hopkins University, (Baltimore: 1994).

٨. التقرير الحادي عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، م. س. ذ، ص ١٥-٢٥.

٩. راجع الموقع الإلكتروني للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، للتعرف على تعدد وتنوع الإصدارات العلمية لها: www.shabakaegypt.org

١٠. د.أنور عبد الملك، نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: ١٩٨٣)، د محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية، الهيئة العامة للكتاب، (القاهرة: ١٩٩٠).

١١. لمزيد من التفاصيل عن دراسات جماعات المصالح، راجع: د. أماني قنديل، الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ١٩٩٦). راجع أيضا لنفس الكاتبة: سلسلة دراسات جماعات رجال الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (القاهرة: ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥).

١٢. د. سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: ١٩٩٢).

13. Helmut K.Anheier & Lester Salmon (eds), The Nonprofit Sector in the Developing World, Manchester University Press, (1999).pp 1-12

١٤. د. أمانى قنديل، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي في المنظمات الأهلية العربية في الدول العربية، دراسات حالة (الأردن، لبنان، مصر، تونس)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ١٩٩٨).

١٥. د. أمانى قنديل، العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ١٩٩٨).

١٦. د. أمانى قنديل وآخرون، تقييم أداء منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٨).

١٧. د. أمانى قنديل، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة : ٢٠١٠).

18. Helmut K.Anheier & Lester Salmon, op. cit, p 3

19. Denis Ryoung & Richard Steinberg, Economics For Non-profit sector, The Foundation centre, (New York: 1995). p.p 35-45.

٢٠. بخصوص تصنيف أجيال المنظمات الأهلية، والمجموعات التي تضمها، راجع: أمانى قنديل، المجتمع المدني في مطلع الألفية الثالثة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ٢٠٠٠).

٢١. للتعرف على إشكالية التعريف والخلط في تصنيف أنشطة المنظمات الأهلية، راجع: التقرير السنوي العاشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (٢٠١٢)، والتقرير السنوي الحادي عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (٢٠١٣).

22. Lester Salmon & Helmut K. Anheire, The International Classification Of Non Profit Organizations, Working paper N.19 (Baltimore: 1996).

23. Sandra Mathison, Encyclopedia of evaluation, Sage Publication, (NY: 2005),

24. Helmut Anheier, Civil Society, Measurement, Evaluation, Policy, (Civicus:2004)

٢٥. خصوص مفهوم الدمج بين الكفاءة والفاعلية راجع: د. أماني قنديل, مؤشرات فاعلية المجتمع المدني, م.س.ذ. ص ٢٣-٢٤
26. Encyclopaedia of Social Measurement, University of Texas, Vol3 (2005), P.933
27. James C. Mac David, Program evaluation and performance measurement, Sage publications (2006).
28. David Byrne, Encyclopaedia of Social Measurement, op.cit, 785-788.
٢٩. د.أماني قنديل وآخرون, الإسهام الاقتصادي والاجتماعي في المنظمات الأهلية العربية في الدول العربية., م.س.ذ.
٣٠. د. أماني قنديل, المجتمع المدني العربي, منظمة سيفكس العالمية, دار المستقبل العربي, (القاهرة: ١٩٩٥).
٣١. بخصوص تأثير السياسات الاقتصادية على مجالات نشاط المنظمات الأهلية, راجع: التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية (مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية), (القاهرة: ٢٠٠٤).

٣٢. د. أماني قنديل، أي دور يلعبه المجتمع المدني؟ قراءة نقدية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة : ٢٠١١)، ص ٤١-٥٠.

٣٣. بخصوص تفاعلات الطبقة المتوسطة والحراك الاجتماعي مع المجتمع المدني، راجع: التقرير السنوي الحادي عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية عن المخاطر الاجتماعية، م.س.ذ، ص ٥٥-٥٦.

٣٤. دليل المؤسسات غير الربحية في نظم الحسابات القومية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، (نيويورك: ٢٠٠٥) ص ٢-٦.

٣٥. ورشة عمل "القطاع الثالث وتصنيف الإحصاءات"، برنامج الأمم المتحدة بالتعاون مع جامعة جونز هوبكنز، (بون: ٢٠٠٧).

36. Amani Kandil, The non profit Sector in Egypt, in: Lester Salmon, (ed.), The Non profit sector in the Developing World, Manchester University Press, (UK: 1998).

37. Lester M. Salmon and Helmut K. Anheier (eds), The Emerging Non Profit sector, Manchester university Press (UK:1996) P.P 23-33.

٣٨. د. أماني قنديل، إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، م.س.ذ.

٣٩. د. أماني قنديل، المسؤولية الاجتماعية دورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية (رقم ٦٥) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، (البحرين: ٢٠١٠) ص ٨٤-٨٦.

٤٠. اعتمدنا عل بيانات رسمية صادرة من الأجهزة الحكومية المعنية، كذلك التقارير السنوية المتتابعة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، خاصة خلال السنوات الخمسة السابقة.

٤١. د. إبراهيم علي الملحم، "بناء شراكات فعالة في المملكة العربية السعودية"، في: التقرير السنوي السادس للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٦).

٤٢. عبد الله جناحي، "المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر الاجتماعية في مملكة البحرين"، في التقرير السنوي الحادي عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، م.س.ذ.، ص ١٠٤-١٤٠.

٤٣. د. فاطمة الكبيسي، مواجهة المخاطر الاجتماعية في قطر، نفس المرجع، ص ٢٦٧-٢٩٠.

٤٤. تعتمد البيانات على ما تعلنه الوزارات المعنية بدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك التقارير السنوية للشبكة العربية.

45. Gerard بخصوص تصنيف لمجالات الدعوة والدين، راجع: Clarke & Michael Jennings (eds), Development, Civil society and faith-Based organizations, Chippenham and Eastbournae, (Great Britain: 2008) pp 1-17.

46. Encyclopedia Of Social Measurement, op.cit, p.576.

47. Ib.id,569.

٤٨. د. أمانى قنديل، الشراكة الاجتماعية ومسئولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة تحليلية ميدانية، سلسلة الدراسات الاجتماعية (رقم ٤٦)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، (البحرين: ٢٠٠٨)، ص ٦٣-٦٥.

٤٩. د. أمانى قنديل (محرر وباحث رئيسي)، مؤشرات فاعلية المجتمع المدني العربي. م.س.ذ.، ص ١٥٩.

٥٠. د. أماني قنديل، الشراكة الاجتماعية، م.س.ذ. ص ٦٥.

٥١. نفس المرجع.

٥٢. د. أماني قنديل، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، م.س.ذ.، ص ٨٠-٨٦.

٥٣. د. أماني قنديل، الشراكة الاجتماعية، م.س.ذ. ص ٨٣-٨٥.

٥٤. بخصوص جدول يلخص المؤشرات الرئيسية للفاعلية في المجتمع المدني العربي، راجع: د. أماني قنديل، مؤشرات فاعلية، م.س.ذ. ملحق الدراسة.

المراجع للملحق:

١. إدارة الجمعيات الأهلية، وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اليمنية، ٢٠١٢م.

٢. د. فؤاد الصلاحي، "دور المنظمات الأهلية الجمهورية اليمنية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة"، في د. أماني قنديل (باحث رئيسي ومحرر)، التقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية "المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع معهد الدوحة الدولي للأسرة، (القاهرة: ٢٠١٣) ص ٤١٥-٤٣٨.

٣. د. عفاف الحيمي "الأطفال في منظومة المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية"، في د. أماني قنديل (باحث رئيسي ومحرر)، التقرير السنوي السابع للمنظمات الأهلية العربية "الأطفال في منظومة المجتمع المدني العربي"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٧) ص ٤١٧.

٤. د. أماني قنديل، الشراكة الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، اصدار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: ٢٠٠٨)، ص ٢٣-٣٠.

٥. د. فؤاد الصلاحي، م.س.ذ.، ص ٤٢٣.

* * *

صدر من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

- العدد (١) : أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر ١٩٨٣. "نافد"
- العدد (٢) : تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية "دراسة مقارنة"، يناير ١٩٨٤. "نافد"
- العدد (٣) : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو ١٩٨٤. "نافد"
- العدد (٤) : نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير ١٩٨٥. "نافد"
- العدد (٥) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولى للبحث الاجتماعي"، يوليو ١٩٨٥. "نافد"
- العدد (٦) : حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية - المفاهيم - الأجهزة - التطوير، يناير ١٩٨٦. "نافد"
- العدد (٧) : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة "دراسات مختارة" يونيو ١٩٨٦. "نافد"
- العدد (٨) : واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير ١٩٨٧. "نافد"
- العدد (٩) : قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج "تأخر سن الزواج والمهور - الفراغ - المخدرات" "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي"، مارس ١٩٨٧. "نافد"
- العدد (١٠) : ظاهرة المربيات الأجنيات "الأسباب والآثار"، أغسطس ١٩٨٧. "نافد"

- العدد (١١): العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية - مقوماته - دوره - أبعاده، يناير ١٩٨٨. "نافد"
- العدد (١٢): الحركة التعاونية في الخليج العربي "الواقع والآفاق"، يونيو ١٩٨٨. "نافد"
- العدد (١٣): إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو ١٩٨٩.
- العدد (١٤): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي" الجزء الثالث، أكتوبر ١٩٨٩.
- العدد (١٥): مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير ١٩٩٠.
- العدد (١٦): القيم والتحويلات الاجتماعية المعاصرة "دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية" أغسطس ١٩٩٠.
- العدد (١٧): الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، أبريل ١٩٩١.
- العدد (١٨): رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة "قضايا واتجاهات"، يناير ١٩٩٢.
- العدد (١٩): السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، أبريل ١٩٩٢.
- العدد (٢٠): أزمة الخليج.. البعد الآخر - الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس ١٩٩٢.
- العدد (٢١): التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير ١٩٩٣.
- العدد (٢٢): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي" الجزء الرابع، يوليو ١٩٩٣.
- العدد (٢٣): واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة، أكتوبر ١٩٩٣.

- العدد (٢٤): رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات،
يناير ١٩٩٤.
- العدد (٢٥): التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة،
مارس ١٩٩٤.
- العدد (٢٦): واقع ومتطلبات التثقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني، يونيو
١٩٩٤.
- العدد (٢٧): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس
العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر ١٩٩٤.
- العدد (٢٨): دعم دور الأسرة في مجتمع متغير - عدد خاص بمناسبة اختتام
فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر ١٩٩٤.
- العدد (٢٩): تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها - المفاهيم والقياس والمؤشرات،
يونيو ١٩٩٥.
- العدد (٣٠): اختبار قياس المهارات المعيارية للمهن ودورها في تنظيم وتنمية القوى
العاملة الوطنية، ديسمبر ١٩٩٥.
- العدد (٣١): الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو ١٩٩٦.
- العدد (٣٢): نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر
١٩٩٦.
- العدد (٣٣): وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات
والمستجدات الحديثة، مارس ١٩٩٧.
- العدد (٣٤): رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين، سبتمبر ١٩٩٧.
- العدد (٣٥): نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية،
يونيو ١٩٩٨.

- العدد (٣٦): الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث، نوفمبر ١٩٩٨.
- العدد (٣٧): كبار السن.. عطاء بلا حدود - دور للرعاية.. ودور للتواصل والمشاركة، مايو ١٩٩٩.
- العدد (٣٨): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن... مبادئ وموجهات، سبتمبر ١٩٩٩.
- العدد (٣٩): قضايا المسنين بين متطلبات العصر ومسؤوليات المجتمع، نوفمبر ١٩٩٩.
- العدد (٤٠): نظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "دراسة مقارنة" نوفمبر ٢٠٠٢.
- العدد (٤١): تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠٠٤.
- العدد (٤٢): الأطفال مجهولو الهوية في دول مجلس التعاون الإشكاليات وطرق التعامل والعلاج، يناير ٢٠٠٥م.
- العدد (٤٣): المجتمع المدني في دول مجلس التعاون - مفاهيمه ومؤسسات وأدواره المنتظرة، يوليو ٢٠٠٦م.
- العدد (٤٤): دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٥م.
- العدد (٤٥): تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة (مقاربة اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون)، نوفمبر ٢٠٠٦م.
- العدد (٤٦): الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون - دراسة تحليلية ميدانية، يناير ٢٠٠٨م.
- العدد (٤٧): الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، أبريل ٢٠٠٨م.

- العدد (٤٨): تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٨م.
- العدد (٤٩): دليل استرشادي في فن الإدارة والإشراف على الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أغسطس ٢٠٠٨م.
- العدد (٥٠): الدراسة التحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سبتمبر ٢٠٠٨م.
- العدد (٥١): الفقر ومقاييسه المختلفة - محاولة في توطين الأهداف التنموية للألفية بدول مجلس التعاون الخليجي، يناير ٢٠٠٩م.
- العدد (٥٢): تقييم قوانين الإعاقة في دول مجلس التعاون في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - دراسة قانونية تحليلية، مايو ٢٠٠٩م.
- العدد (٥٣): دراسة حماية الطفولة: قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون، يوليو ٢٠٠٩م.
- العدد (٥٤): تقييم واقع المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠٠٩م.
- العدد (٥٥): دراسة مشكلات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في دول مجلس التعاون، يناير ٢٠١٠م.
- العدد (٥٦): دراسة المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبريل ٢٠١٠م.
- العدد (٥٧): دراسة الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والتطوير في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠١٠م.
- العدد (٥٨): التنظيم القانوني لاستخدام عمال الخدمة المنزلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أغسطس ٢٠١٠م.
- العدد (٥٩): التنظيم القانوني لدخول القوى العاملة الوافدة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سبتمبر ٢٠١٠م.

- العدد (٦٠): قراءة تحليلية في أنظمة المساعدات والضمان الاجتماعي بدول مجلس التعاون، مايو ٢٠١١م
- العدد (٦١): مشروعات الأسر المنتجة وكيفية تطويرها في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠١١م.
- العدد (٦٢): قوانين التعاونيات في دول مجلس التعاون (دراسة تحليلية قانونية مقارنة)، يوليو ٢٠١١م.
- العدد (٦٣): الإعلام الاجتماعي وتأثيراته على الناشئة في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠١١م.
- العدد (٦٤): مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التطورات التشريعية والتنفيذية، سبتمبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٥): التنظيم القانوني للوكالات الأهلية لاستقدام العمالة ووكالات تقديم العمالة للغير في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكتوبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٦): القانون الاسترشادي الموحد للضمان الاجتماعي مع دراسة تعريفية لأنظمة الضمان الاجتماعي النافذة في دول مجلس التعاون، سبتمبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٧): واقع وأهمية الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٨): اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين متطلبات التنفيذ والرصد الفعال، نوفمبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٩): الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مارس ٢٠١٢م.
- العدد (٧٠): نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، يوليو ٢٠١٢م.
- العدد (٧١): تحديات السياسة الاجتماعية واحتياجاتها في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية الخليجي مقارنة تطبيقية، أغسطس ٢٠١٢م.

- العدد (٧٢): Concept and Rights of Expatriate Temporary- Contract Employment in GCC State in Light of Legislative and Executive Developments, January 2012
- العدد (٧٣): التعاونيات الخليجية "تاريخ ومستقبل"، سبتمبر ٢٠١٢ م.
- العدد (٧٤): التنظيم القانوني في الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١٢ م.
- العدد (٧٥): إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٢ م.
- العدد (٧٦): دراسة التعاونيات في دول مجلس التعاون: مجالاتها ومشكلاتها وأدوارها المستقبلية، مارس ٢٠١٣ م.
- العدد (٧٧): قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية المفاهيم والمجالات والاشكاليات، أبريل ٢٠١٣ م.
- العدد (٧٨): دليل الستين اسئلة واجوبة في آليات الالتزام والرصد لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مايو ٢٠١٣ م.
- العدد (٧٩): حماية كبار السن في عالم متغير، مايو ٢٠١٣ م.
- العدد (٨٠): إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، يوليو ٢٠١٣ م.
- العدد (٨١): الإرشاد الأسري وتدريباته وبرامجه في دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٣ م.
- العدد (٨٢): تفتيش العمل ودوره في كفالة إنفاذ تشريعات العمل، يناير ٢٠١٤ م.
- العدد (٨٣): آفاق الحماية الاجتماعية في دول مجلس التعاون في ضوء التوصية الدولية رقم (٢٠٢)، فبراير ٢٠١٤ م.

* * *

لضمان حصولكم على مطبوعات المكتب التنفيذي فور صدورها
يرجى الاتصال أو المراسلة على العنوان التالي:

البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org

رقم الإيداع في المكتبة العامة

د.ع. ٢٠١٤/١٩

رقم الناشر الدولي

ISBN 978-99901-30-88-1

هذا العدد

الدكتورة أماني قنديل
أستاذة العلوم السياسية
المدير التنفيذي للشبكة العربية
للمنظمات الأهلية

أهم إصداراتها البحثية:

- أي دور يلعبه المجتمع المدني؟ قراءة نقدية للواقع والأدبيات الخاصة بالعمل المدني الأهلي في الواقع العربي (٢٠١١م).
- مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني (٢٠١٠م).
- المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٠م).
- مجموعة كتيبات بناء قدرات المنظمات الأهلية العربية (٢٠٠٩م).
- الموسوعة العربية للمجتمع المدني (٢٠٠٨م).
- "الإدارة الرشيدة للحكم في المجتمع المدني العربي" (٢٠٠٧م).
- المجتمع المدني والدولة في مصر (٢٠٠٦م).
- قياس فاعلية المجتمع المدني (٢٠٠٥م).

تعد هذه الدراسة غير مسبقة على مستوى دول مجلس التعاون تتناول قضية الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية موزعة على أربعة فصول بالإضافة إلى المقدمة المنهجية وخلاصة الدراسة، مع ملحق عن تقدير قيمة الإسهام الأهلي للجمهورية اليمنية.

يتناول الفصل الأول مفهوم القياس وكيفية صياغة مؤشرات لحساب الاسهام الاقتصادي والاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني والاشكاليات المنهجية والميدانية التي تواجه هذا النوع من الدراسات على الساحة العربية في مختلف بلدانها.

في حين يأتي الفصل الثاني ليعرض النظريات ومفاهيم القياس المعتمدة في الأدبيات الغربية وكيفية الاستفادة منها في دراسة الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي التطوعي.

أما الفصل الثالث فيستعرض واقع وإمكانات قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي والذي يتفاوت بين بلد وآخر في حجمه وقدراته وإمكاناته وفي مستويات ثقافة التطوع والعطاء وذلك استناداً لبيانات ومعلومات دول مجلس التعاون.

ويعرض الفصل الرابع مناقشة قضايا مركزية تمس العلاقة التفاعلية بين المنظمات الأهلية من جانب والدولة والسوق والمجتمع من جانب آخر وفقاً لدراسات ميدانية سابقة وأيضاً لمعطيات البيانات المقدمة من القطاع الأهلي الخليجي ذاته. وينتهي الفصل إلى تقديم متطلبات القياس للإسهام الاقتصادي ومؤثراته في دول المجلس.